CEMRAP
المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات
Centre Marocain des Recherches et d'Analyse des Politiques

من الجائحة إلى التنمية

نماذج عربية وإفريقية في صعوبات التجاوز وفرص الاقلاع

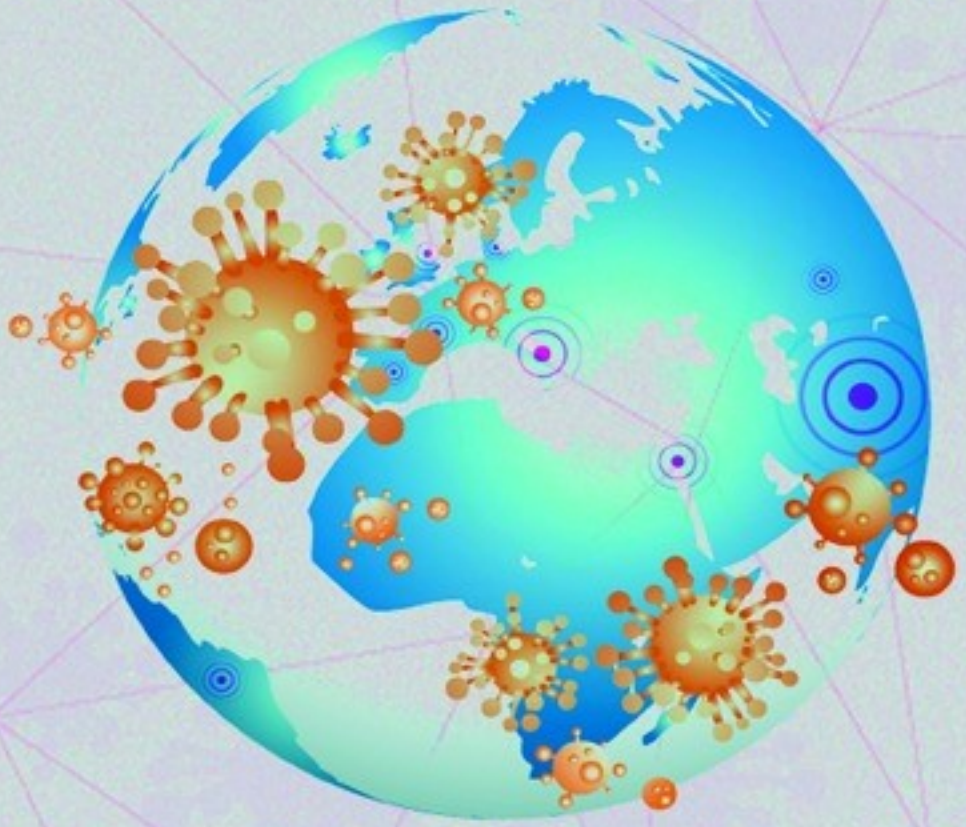

أشغال ندوة المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات
27 يونيو 2020

إشراف وتنسيق
د. ميلود الرحالي و د. هشام عطوش

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتـــاب: مـــن الجائحـــة إلـى التنميـــة: نمـــاذج عربيـــة و إفريقيـــة في صعوبات التجاوزوفرص الإقلاع

المؤلف: تنسيق ميلود الرحالي وهشام عطوش

الإصدار الأول: غشت 2020

الإيداع القانوني (ردمك ISBN): 978-9920-39-993-7

العنوان الالكتروني: cemrap.contact@gmail.com

الموقع الالكتروني: www.cemrap.org

المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات
Centre Marocain des recherches et d'Analyse des Politiques

مؤسسة بحثية في مجال السياسات العامة تسعى إلى إثراء الثقافة وإشاعة المعرفة والنهوض بالبحث العلمي والمساهمة في صناعة القرارات وصياغة السياسات من خلال الدراسات والأبحاث الرصدية والتشخيصية والاستراتيجية والاستشرافية، وهو مؤسسة مستقلة وغير ربحية ومنفتحة على كل الرؤى وحريصة على تعزيز أواصر التعاون مع كل الفاعلين والباحثين.

يهدف المركز إلى:

- تشجيع البحث العلمي والدراسات حول قضايا المغرب والمغاربة من خلال رصد وتشخيص الحالة، وتحليل السياسات العامة، ودراسة السيناريوهات، وإعداد البدائل المنسجمة مع مصلحة المغرب؛
- دراسة التجارب المقارنة في مجال السياسات العامة؛
- تقديم الخبرة والاستشارة وإبداء الرأي، خاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- قياس اتجاهات الرأي العام؛
- تشجيع التواصل بين الباحثين والفاعلين والمواطنين.

كما يقوم بإصدار تقرير سنوي حول المغرب، وإعداد الدراسات والأبحاث والتقارير التشخيصية والاستراتيجية والاستشرافية، وإصدار نشرات ودوريات ومطبوعات متخصصة، وتنظيم الندوات والمؤتمرات والملتقيات وأوراش العمل والدورات التكوينية في مجالات اشتغاله تقدم فيها بحوث منجزة من طرف أعضاء المركز والمتعاونين معه، والتواصل والتعاون مع مراكز الدراسات والأبحاث الوطنية والدولية ذات الاهتمام المشترك، وإنجاز كل عمل يدخل في مجالات اشتغال المركز ويتماشى مع أهدافه.

شكر وتقدير

نتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، سواء في مرحلة الإعداد أم الصياغة أم المراجعة. وشكر خاص لكل الباحثين على ما بذلوه من وقت وجهد لإنجاز هذا العمل. والشكر موصول للجنة العلمية التي قامت بالتحكيم العلمي للدراسات المقدمة. كما نشكر المصمم ياسين جاية الذي قام بتصميم غلاف الكتاب.

نسأل الله تعالى أن يجعله علما نافعا، وأن يكون لبنة لبناء مغرب أفضل، وأن ينفعنا به يوم نلقاه. آمين.

الدراسات المنشورة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن رأي "المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات"

فهرس المحتويات

تقديم 1

التحديات المجتمعية اللبنانية في ظل انتشار الوباء كوفيد 19 و آفاقها التنموية.....3

د. فداء إبراهيم المصري/ لبنان

التنمية الاقتصادية في نيجيريا تحت الجائحة (كوفد 19): الو اقع والبديل.....43

د. إبراهيم أبوبكر إمام/نيجيريا

تداعيات جائحة كورنا في تونس.....57

د.فوزية ضيف الله/تونس

ليبيا و تداعيات الوباء 60

عبدربه يونس/ ليبيا

تجربة الأكاديميين العر اقيين في إدارة أزمة التعليم والأداء الجامعي في ظل جائحة كورونا 65

د. هند فخري سعيد/ العراق

قراءة تحليلية للمشهد الجز ائري في مجابهة فيروس كوفيد 19، الإجراءات والسياسات في ظل المنطلقات 72

د. صابر بحري ، د. منى خرموش/الجز ائر

من "الجائحة" إلى التنمية: الإمكانات والمسارات موريتانيا مثالا 89

محمد ودادي/ موريتانيا

الدين في الفضاء العام: كيف تتعامل السلطات الدينية في دولة مالي في ظل أزمة فيروس كورونا؟ 98

د. مصطفى انجاي/ مالي

إفريقيا في خضم الجائحة وفرص الانعتاق 113

محمد سعيد باه/ السنغال

خلاصات الندوة: "إنجاز نموذج تنموي للدول النامية ليس مستحيلا" 121

تقديم

تواجه المجتمعات الإنسانية عبر كافة أنحاء المعمور اليوم تحديات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وبيئية غير مسبوقة جراء تفشي جائحة كوفيد19. وقد تباينت مظاهر وتداعيات تلك التحديات من بلد إلى آخر، غير أن المشترك بين مختلف بلدان العالم هو حدة الاضطرابات التي أحدثتها الأزمة المتعددة الأبعاد المرتبة عن الجائحة، إذ حتم على معظم الدول اتخاذ إجراءات استثنائية وغير معتادة، وهو ما سيحدث تغيرات في البنيات المادية والأنساق الثقافية والنظم الاجتماعية.

علاوة على المشترك الإنساني في المعاناة، يشهد كل بلد جوانب خاصة من التحديات الصحية الطارئة والاختلالات في السياسات العمومية ومجموع التدخلات والتدابير الاحترازية المعتمدة لتفادي العدوى والحد من انتشارها. فضلا عن التحديات الاقتصادية المتمثلة في الخسائر المادية التي تكبدتها الاقتصادات الوطنية، إضافة إلى التحديات الاجتماعية المرتبطة بمسألة الرعاية الاجتماعية وطبيعة العلاقات والترابطات الاجتماعية للأفراد وأنماط سلوكهم وتمثلاتهم لذواتهم وللآخر، سواء داخل الأسرة باعتبارها أصغر وحدة اجتماعية أو داخل المجتمع بأكمله.

في ضوء هذه الملابسات والمتغيرات، واستعدادا لما قد تسفر عنه تداعيات الجائحة من تأثير على المسارات التنموية الهشة للدول النامية، خاصة في إفريقيا والمنطقة العربية، التأمت المائدة المستديرة والندوة الحوارية عن بعد، التي نظمها المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، يومه 27 يونيو 2020، للخوض في نقاش جملة من القضايا ذات الصلة، يجمعها العنوان التالي: **من الجائحة إلى التنمية: نماذج عربية وإفريقية في صعوبات التجاوز وفرص الإقلاع**. وقد كانت الندوة بحق فرصة للتناظر والتشابك المعرفي والعلمي في جملة من الإشكالات والقضايا التنموية التي تخص المنطقة، كما جسدت وعاءا علميا متسعا لترشيح الأفكار والخلاصات

والتوصيات العملية التي تدعم فرص الإقلاع لتجاوز التداعيات السلبية للجائحة اجتماعيا واقتصاديا.

وعلى غير عادة العديد من الفعاليات العلمية التي شهدتها فضاءات التواصل الاجتماعي والمعرفي من خوض وإغراق في تشخيص الأوضاع وتداعيات الوباء، التزمت الندوة مسارا استشرافيا واضحا لتثمين الإمكانات المتاحة ولفت الانتباه إلى مقومات خاصة تزخر بها المنطقة من شأنها إحداث الانتقال التنموي المطلوب، ولعل تنوع المواضيع التي عرفتها الندوة، وخبرة المشاركين الذين تشرف المركز باستضافتهم، كانت قيمة إضافية مساعدة على تحقيق أهداف الندوة ومراميها.

لذلك فإن المركز إذ يسره أن يقدم لعموم القراء كتاب الندوة هذا، ينتهز الفرصة لتجديد الشكر والتقدير لكل الأكاديميين والخبراء الذين شاركوا في فعاليات هذه الندوة، كما لا يفوت المركز أن يشكر كل من ساهم في إيصال هذا المجهود إلى القارئ والمتابع والمهتم، راجين من العلي القدير أن تتجدد الصلة والتواصل مع كل الأوفياء في فرصة قريبة.

التحديات المجتمعية اللبنانية في ظل انتشار الوباء كوفيد 19 وآفاقها التنموية

د. فداء إبراهيم المصري
الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية،
الفرع الثالث/ **لبنان**

مقدمة

منذ مطلع العام الحالي 2020 استقبل مجتمعنا الإنساني جائحة صحية كان لها الأثر الكبير على البنية المجتمعية، وقد أحدثت تحدّيات جمّة على الدول أجمع. والمجتمع العربي لم يكن بمنأى عن جائحة كورونا التي خطفت الأنظار، كونها تطال صحة الانسان وأمنه الحياتي ووجوده، وقد انقسم المحللون في تشخيص هذه الجائحة كوباء بيولوجي أو حروب بيولوجية شرسة، وبين من اعتبر هذا الفيروس بأنه نوع من أنواع الإنفلونزا المتحولة في تأثيرها وحدّة انعكاساتها الصحية. فقدم لها الباحثون الكثير من التفسيرات والنظريات ذات مرجع ديموغرافي، أو ذات طابع صحي بحث، أو ذات طابع سوسيولوجي سياسي ألقى بثقله على النسيج المجتمعي البشري المعولم، وعلى الحكومات ككل دون استثناء. بحيث أجبرت الحكومات على التعامل مع هذه الجائح بآلية خاصة واستنفار عام، تم لهم وضع الاستراتيجيات المناسبة للتعامل مع هذا الضيف الثقيل على البشر.

كما أن المجتمع العربي عمل عبر حكوماته على التماشي مع كيفية مواجهة هذه الجائحة، وذلك من خلال التماهي مع الإجراءات العالمية المتبعة في سياسة التباعد الاجتماعي والحجر الصحي، في ضوء اعتماد آلية محددة لتحقيق هذا التباعد من خلال تبني سلسلة إجراءات رسمية، ومن ضمنها إغلاق وإقفال جميع الأماكن التي يمكن أن يحدث فيها حشد بشري ضاغط من أجل ضمان عدم انتقال العدوى (كوفيد-19) الفيروسي أو عدم تفشيه بين المواطنين ضماناً للأمن المجتمعي والسلامة العامة. والجدير بالذكر هنا بأن كل دولة من الدول العربية تعاملت مع هذه الجائحة بمسؤولية عالية، وتبعاً لما تعيشه من خصوصيات ثقافية وسياسية واقتصادية، وتبعاً لمستوى انتشار هذا الوباء فيما بين مواردها البشرية، وحسب طبيعة الديموغرافية التي يمتاز بها سكانها. فطبيعة البشر وما يمتازون به من أطر معرفية لهذا الوباء وكيفية التعامل

معه، فله الأثر البالغ الأهمية في إحداث الوعي واتباع أفضل الأساليب الوقائية والالتزام بالإجراءات والتدابير القانونية المتبعة من قبل حكوماتهم. من هنا اختلفت الطرق والأساليب بين المجتمعات العربية في طبيعة تعاملها مع هذا الوباء، إلا أن التضامن وروح التعاون بقي العنصر المشترك فيما بين الشعوب العربية، تبعاً لما تمتاز به من حس ثقافي ذا جذور واحدة وقيم وأساليب حياة متشابهة في إدارة الأزمة. وعليه تتمحور أهمية هذه الدراسة التي تسعى الى تبيان كيفية التعامل مع هذه الجائحة العالمية.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في موضوعها الذي تُثيره في ظل ما تشهده البشرية من مستجدات صحية واجتماعية واقتصادية وسياسية على الصعيد العالمي وعلى الصعيد العربي ككل، فيعيش هذا المجتمع الإنساني الكوني أزمة صحية أرخت بثقلها مع العام 2020 وما تشهده من انعكاسات وتأثيرات متنوعة طالت المجتمع البشري دون استثناء. رغم أن هذه الأزمة الصحية تعود بجذورها من حيث ظهورها وانتشارها سريعاً الى تخمينات وتأويلات عديدة ولم يتم تحديد مصدر هذا الفيروس بشكل موضوعي للوقت الراهن رغم غزارة الأبحاث التي نفذت من قبل العديد من الباحثين.

كما أن أهمية الدراسة التي نحن بصددها تكمن بأنها سوف تُساهم في الإثراء المعرفي لما

أحدثته هذه الجائحة من تغيرات بنيوية ورسمية فرضت نفسها على المعنيين وأصحاب الشأن في اتخاذهم القرارات والتدابير المناسبة لطبيعة هذه الجائحة، وما فرضته عليهم من تحديات عديدة قد تسببت بها ضمن المجتمع اللبناني، بحيث حلّت عليهم كضيف ثقيل متعب ومعرقل لحياتهم اليومية المعتادة في ظل معايشته لأزمات عديدة ولعل الازمة المعيشية هي التي طغت عليه في ظل تفشي هذه الأزمة الصحية.

أهداف الدراسة:

نسعى عبر دراستنا هذه الى تحقيق العديد من الأهداف ومن ضمنها الإثراء المعرفي إلى جانب الباحثين والمهتمين في دراسة تداعيات هذه الجائحة، عبر مشاركتنا الندوة الدولية الموسومة، والقيّمة التي تتزامن مع فترة انتشار الوباء في جميع الدول العربية،

وما فرضته من تحديات تنموية واقتصادية جمّة، فضلاً عن تحقيق الأهداف والغايات التالية:

- الكشف عن أبرز التحديات الاجتماعية والصحية التي فرضتها جائحة كورونا على المجتمع اللبناني.
- العمل على تبيان الآثار الاقتصادية التي سببتها هذه الجائحة على القطاع المهني والعمال بشكل عام، وكيفية التعامل مع هذه الجائحة.
- تبيان السياسات الوقائية المتبعة من قبل السلطة اللبنانية في تعاملها مع هذا الوباء العالمي المنتشر بين صفوف مواطنيها.
- رصد طبيعة التعامل مع الإجراءات ومستوى الالتزام بها من قبل الشعب اللبناني.
- الكشف عن أهم السياسات التي عززت التزام الشعب اللبناني بالإجراءات الوقائية جراء تفشي كوفيد -19.
- تبيان طبيعة التفاوت بين الجنسين في درجة الالتزام بالإجراءات والتقييد بالتعليمات الرسمية.
- الكشف عن مدى تأثير المستوى الثقافي على الوعي الفردي في تعامله مع هذه الجائحة الصحية.

كل هذه الأهداف سوف نعمل على رصدها وتبيانها بشكل متتابع في دراستنا هذه انطلاقاً لما تتضمنه من مفاهيم ومتغيرات سوف نعمل على تفكيك عناصرها حسب إشكاليتنا المعتمدة لها.

إشكالية الدراسة:

إن لانتشار كورونا في مجتمعنا اللبناني أثر بالغ الأهمية على النسيج الاجتماعي المحلّي، وعلى سلوكيات ومواقف الأفراد سواء الرسمي أو الشعبي؛ في تعاملهم مع هذا الوباء وفي تفاديهم التأُثيرات الصحية له. تبعاً لما سببه هذا الفيروس التاجي من مخاطر صحية ومجتمعية قد ساهم في إحداث تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة، فقبل كورونا ليس كما بعده.

من هنا نثير اشكاليتنا الرئيسية بسؤال عن "ما هي أبرز التحديات المجتمعية والتنموية التي تواجهها الحكومة اللبنانية في ظل مواجهتها الجائحة الصحية جراء انتشار الفيروس التاجي كوفيد-19؟" ومن خلال هذه الإشكالية الرئيسية فإننا نتفرع بالتساؤلات التالية حسب تحليلنا السوسيولوجي للواقع اللبناني في تعاطيه مع انتشار الوباء الصحي، وما يفرضه الواقع المجتمعي من إجراءات حازمة، وذلك في سبيل إحداث الوعي والمسؤولية والتكاثف الاجتماعي، ومن أجل مواجهة آثاره الصحية المتعددة والتخفيف من الفاتورة الاستشفائية التي بلغت حدا كبيرا عجز المواطن عن تأديتها. وأبرز التساؤلات الفرعية كمن فيما يلي:

- ما هي أهم التحديات الاجتماعية التي فرضها الحجر المنزلي جراء انتشار الفيروس التاجي كوفيد 19 لدى المجتمع اللبناني؟
- ما هي أهم التحديات الاقتصادية-المهنية الكامنة وراء الحجر المنزلي الذي ترافق مع انتشار الفيروس التاجي لدى مختلف القطاعات الإنتاجية اللبنانية؟
- ما هي أبرز التحديات التنموية التي تواجهها الحكومة اللبنانية مستقبلاً جراء الجائحة؟
- هل ان هناك التزام متفاوت بالحجر المنزلي المفروض جراء انتشار فيروس كوفيد 19 بين النساء والرجال في المجتمع اللبناني؟
- هل هناك تأثير للمستوى الثقافي لدى المواطن على طبيعة التزامه بالحجر المنزلي وفقاً للتدابير الصحية المُتخذة لأجل التخفيف من تداعيات الفيروس التاجي كوفيد-19؟

وعليه نسعى بالتالي للإجابة على كل هذه التساؤلات وما تفرضه الدراسة من خطوات منهجية متتابعة، سوف نعمل على تبيانها حسب الفرضيات المعتمدة وما تتطلبه من قواعد بحثية ومنهجية.

فرضيات الدراسة:

نعمل على تقصي الواقع السوسيولوجي الذي فرضه علينا انتشار الوباء الفيروسي وما سببه من تحولات وتغيرات على صعيد السياسة وطبيعة إدارة الحكم المرافق للحد من تداعياتها، وما تفرضه من ممارسة للسلطة لدى المعنيين في الدولة اللبنانية في ظل الأزمات التي تشهدها، وما سببته هذه التغيرات في تحديات مجتمعية وتحديات تنموية

لا بد أن تأخذها في عين الاعتبار أثناء بناء سياساتها وتشريعاتها بطريقة تتناسب مع ما تتطلبه مرحلة ما بعد كورونا. وفي الوقت عينه تماشياً مع السياسات الإقليمية وتحدياتها جراء الصراعات الدولية والعالمية التي ارهقت النظام السياسي الداخلي في لبنان، والذي يرزح معها المجتمع اللبناني عبئاً داخلياً أثقلت على شعبه هموماً وأزمات مستدامة يصعب التحرر منها بالمدى القريب إذا لم يتدارك المعنيون هذه المخاطر التي يمر بها النظام بشكل عام. وعليه تكمن فرضيتنا الرئيسية ب" أن هناك تحديات مجتمعية وتنموية قد تواجه السلطة اللبنانية جراء مواجهتها الجائحة الصحية المتزامنة مع انتشار الفيروس التاجي كوفيد-19"، ومن خلالها نتفرع بسلسلة الافتراضات الفرعية التالية وهي:

1. قد يكون هناك تحديات اجتماعية-سلوكية فرضها الحجر المنزلي جراء انتشار الفيروس التاجي كوفيد 19 لدى المجتمع اللبناني.
2. قد يكون هناك تحديات اقتصادية-مهنية ومالية فرضها الحجر المنزلي جراء انتشار الفيروس التاجي كوفيد 19 لدى مختلف القطاعات الإنتاجية اللبنانية.
3. هناك تحديات تنموية جمة قد تواجهها الحكومة اللبنانية جراء الجائحة ورسمها للاستراتيجيات المقبلة ما بعد الجائحة.
4. قد يكون هناك التزام متفاوت بالحجر المنزلي المفروض جراء انتشار فيروس كوفيد 19 بين النساء والرجال في المجتمع اللبناني.
5. هناك تأثير كبير للمستوى الثقافي لدى المواطن قد يؤثر على مدى التزامه بالحجر المنزلي أو التزامه بالتدابير التي اتخذتها الدولة اللبنانية صحيا في سبيل التخفيف من تداعيات الفيروس التاجي كوفيد-19.

وفي سبيل التحقق من هذه الفرضيات لا بد لنا من وضع خطة منهجية من أجل رصدها ميدانيا وتعقبها سوسيولوجيا والإجابة عليها بموضوعية نعمل عليها عبر الآتي.

منهجية الدراسة وقواعدها العلمية:

نعمد الى اعتماد دراسة ميدانية عبر هذه المداخلة البحثية وبالتالي سوف نعتمد على المنهج السوسيولوجي الوصفي بواسطة المسح الاجتماعي، وهو يعتبر من أكثر المناهج متلائمة مع مثل هذه الدراسات الميدانية، من أجل وصف الظاهرة وإيجاد

طبيعة العلاقة بين ظاهرة انتشار الفيروس التاجي وما تسببها من تحديات تنموية واجتماعية واقتصادية على المجتمع اللبناني، عبر تقصي العلاقات السببية والارتباطات فيما بين الظواهر، بالاعتماد على تحليل مضمون الصحف والمجلات التي رافقت في مقالاتها وتحليلاتها الصحفية للواقع اللبناني في ظل انتشار كوفيد_19، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى سوف نستخدم تقنية الاستبيان الإلكترونية الميدانية، وهي تُعد من التقنيات الأكثر سهولة في الوصول الى المعلومة المطلوبة من المجتمع المدروس عبر اعتماد عينة عشوائية لها، في ظل انتشار الانترنت بين صفوف المواطنين اللبنانيين، بشكل تام تقريباً، بحيث أصبح لكل فرد حسابه الإلكتروني الذي يمكننا الوصول اليه ومشاركتنا في تعبئة التقنية. إذ تم لنا الاستعانة بمختلف مواقع التواصل الاجتماعي لأجل نشر الاستبيان على أكبر عدد ممكن من الأفراد بمختلف المناطق والمحافظات اللبنانية.

أما مجالات الدراسة التي نعمل على تنفيذها فهي تستهدف المجتمع اللبناني كمجاله المكاني بجميع فئاته ومحافظاته، وبالتالي توجهنا بالاستبيان الى جميع المواطنين القاطنين في لبنان كمجاله البشري بمختلف المحافظات الذي تم تعميمها عليهم، وقد بلغ حجم التعبئة لها 317 استبياناً. وقد تم تعبئته ما بين منتصف شهر آذار ومنتصف شهر إيار كمجال زمني لهذه الدراسة تزامناً مع انتشار الفيروس التاجي والإجراءات التي تم لها من قبل الحكومة اللبنانية أثناء تعاملها مع هذه الجائحة اجرائياً وقانونياً.

بالوقت عينه فإننا سوف نعمل على استخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) في استخراج البيانات المطلوبة والمتعلقة بفرضياتنا عبر التحليل الكمي ومؤشراته المختلفة في تحليل بعض الفرضيات، إضافة إلى استخدام التحليل النوعي من أجل تحليل الفرضيات الأخرى، من أجل الإجابة على إشكاليتنا المعتمدة. أما متغيرات الدراسة فهي تتوزع بين متغير تابع ويكّمن في: تحديات اجتماعية، اقتصادية، تنموية، صحية، استراتيجيات. ومتغير مستقل يكّمن في: انتشار جائحة كورونا الفيروس التاجي كوفيد-19.

وعليه سوف نعمل على تبيان طبيعة التأثير والعلاقة بين انتشار هذه الجائحة وتحدياتها وآثارها على الأمن المجتمعي ككل من خلال مسار الدراسة، والجدير

بالذكر أن هناك اهتمامات كبيرة من قبل الباحثين بمختلف الاختصاصات الإنسانية والطبية والاجتماعية والسياسية بهذه الظاهرة ورصدها وتتبعها كظاهرة مستجدة على الساحة المحلّية والعالمية. وبالتالي فهذه الدراسة تعتبر من الدراسات الجديدة على الساحة العلمية نوعا ما، رغم وجود دراسات متنوعة سابقة عن الأوبئة وتفشيها وتأثيراتها المتنوعة.

فنعمد هنا الى تقصي مصطلح كورونا كمفهوم سوسيولوجي، وطبيعة انتشاره في المجتمع اللبناني أولاً. ثم تحليل الإجراءات الرسمية المتزامنة مع انتشار هذا الوباء وما طالته من تدابير وقائية، قد تسبّبته هذه الجائحة من تحديات اجتماعية واقتصادية وصحية متنوعة ثانياً، والتي تساعدنا في التحقق من تحليل للجزء الأول من الفرضيات. ليتم بعدها تنفيذ الإجراءات الميدانية وتحليل البيانات التي نتوصل اليها من أجل التحقق من الجزء الثاني من الفرضيات والذي يساعدنا في تحديد طبيعة التعامل المجتمعي مع هذه الجائحة واجراءاتها المختلفة رابعا.

أولاً، مصطلح الجائحة ومفهومها (كورونا كوفيد-19).

ان جائحة كورونا قد انتشر بشكل سريع وملفت للنظر بين جميع الدول رغم أن مكان ظهوره للمرة الأولى في الصين وذلك بسبب الاختلاط المجتمعي للإنسان المفتوح كونياً ومعولم، والذي تزامن مع تطور وسائل النقل وسرعتها في انتقال البشر بين المجتمعات. وقد شكل هذا الوباء تحدٍ كبيرٍ على الحكومات في إدارتها لهذه الأزمة التي اتصفت بالجائحة العالمية (pandemic) تبعاً لتسميتها من قبل منظمة الصحة العالمية.

تعريف الجائحة (كورونا كوفيد-19)

لقد أشار العديد من الباحثين بأن الفيروس التاجي كوفيد 19 هو صنف فصيلة من فصائل الإنفلونزا بأنه جائحة عالمية كونها سريعة الانتشار، وسريعة في نقل العدوى، وتحتاج بين 4 إلى 14 يوماً للكشف عن وجودها لدى الفرد حامل الفيرس، أو ظهور أعراضها عليه.

إذ "صنفت منظمة الصحة العالمية تفشي فيروس كورونا بوصفه وباءً عالميا "جائحة". وهذا مصطلح كانت المنظمة تتردد في استخدامه حتى هذه اللحظة لوصف انتشار الفيروس. وقال رئيس منظمة الصحة العالمية، الدكتور تيدروس أدهانوم

غيبريسوس، إن المنظمة ستستخدم هذا المصطلح لسببين رئيسين هما: سرعة تفشي العدوى واتساع نطاقها والقلق الشديد إزاء "قصور النهج الذي تتبعه بعض الدول على مستوى الإرادة السياسية اللازمة للسيطرة على هذا التفشي للفيروس" [1].

لغوياً فإن معنى الجائحة في اللغة العربية حسب معجم المعاني الجامع وفق ما يقصد بـــها، فـــــ "الجائحة (اسم) وجمعها جائحات وجوائح. أصابته جائحة: بلية، تهلكة، داهية. سنة جائحة: جدبة، غبراء قاحلة. أما تفسير (الفقه) لها: ما أذهب الثمر أو بعضه من آفة سماوية أمر بوضع الجوائح (حديث). أما جائح (اسم) فاعل من جاحَ".[2] ووفق اللغة العربية فيقصد بالجائحة بالمصيبة جراء آفة سماوية معينة.

فيمكننا تعريف الجائحة اصطلاحاً كمفهوم علمي يقصد به التهلكة التي تعترض الإنسان جراء ويلة محددة والتي تحل بالفرد وتساهم في تدهور وضعه وتؤثر عليه سلباً في حياته وأسلوب معيشته. أما سوسيولوجياً فتعريف الجائحة (كورونا كوفيد-19) حسب ما تشتمل عليه من انتشار وباء فيروسي وما يسهم به من تفشي لمرض معدٍ وخطير. فهذا الفيروس التاجي يؤثر على صحة الإنسان سلباً، ويسبب له المشاكل الصحية، وهذا الانتشار يعود إلى ممارسات سلوكية خاطئة لدى الفرد، غير مبالية أو غير مسؤولة في تعاملها مع مثل هذا الفيروس المجهول في حجم تأثيراته وطبيعة تحولاته الصحية عليه وعلى بيئته الاجتماعية. خاصةً أن هذا الفيروس سريع الانتقال كعدوى كونه ينتقل عبر الهواء ويعيش على الأسطح الصلبة لفترات زمنية طويلة نوعاً ما، مما يساعد في انتقاله بين الأفراد فيتسبب بالويلات الاجتماعية التي تطال المجتمع البشري.

جائحة كورونا في لبنان، انتشارها وتداعياتها.

كان المجتمع اللبناني يترقب الحدث العالمي كوفيد19 كورونا المنتشر في الصين إسوة بالمجتمع الكوني الذي تحولت أنظاره إلى الاجراءات والسياسات المتبعة من قبل السلطة الصينية في تعاملها مع هذا الوباء على الصعيد الرسمي والشعبي منذ الأشهر

---

[1] **موقع عربية نيوز (BBC):** "فيروس كورونا: لماذا صنفته منظمة الصحة العالمية وباءً عالمياً"، مقال صحفي وارد في 12 مارس 2020. https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-51854975

[2] **قاموس المعاني الجامع الإلكتروني:** "جائحة"، تم استرجاعه في 24 حزيران 2020. https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AC%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9/

الأخيرة للعام 2019. غير أنه "في 21 شباط 2020 تم اكتشاف أول إصابة بفيروس كوفيد-19 حسب موقع وزارة الإعلام الإلكترونية[1]"، ظهرت أول حالة مصابة لسيدة تبلغ من العمر 45 عاماً، وقد عقد وزير الصحة اللبناني حمد حسن مؤتمراً صحفياً بخصوص ذلك وقد أفاد بـــــ" أنه الحالة المصابة بالفيروس كانت على متن الطائرة القادمة من إيران، وأنها تخضع للحجر الصحي والعزل، مشيرًا إلى أنه لا تزال هناك حالتين يشتبه في إصابتهما بالمرض، وأنه سيتم نقلهما للحجر الصحي في مستشفى رفيق الحريري ببيروت."[2]

فمنذ اليوم الأول لظهور الوباء تعاملت وزارة الصحة بمسؤولية وحرفية عالية معه، على ضوء ما اتخذته من إجراءات صارمة في العزل والحجر الصحي للمصابين وفق ما تفرضه طبيعة هذا الوباء من تباعد اجتماعي، وذلك من أجل تقليص حجم انتشاره وعدم تفشيه بين المناطق والمحافظات وعزل المناطق التي ظهر بها هذا الوباء. وحسب آخر الإحصاءات "فقد بلغ عدد المصابين بفيروس كورونا 1622 إصابةً، و1098 حالة شفاء من هذا الوباء، و32 وفاة جراء فيرس كورونا، و5391 في حالة الحجر الصحي[3]" حتى أواخر شهر حزيران من هذا العام الجاري. والجدير بالذكر هنا بأنه منذ آخر نيسان تقلص عدد المصابين بشكل كبير مما فرض على الحكومة اللبنانية اتخاذ قرار التخفيف من التعبئة وعودة الحياة الاقتصادية والاجتماعية تدريجياً على مراحل حسب الفترات الزمنية التي وضعتها، أي ما بين أواخر شهر إيار ومطاع شهر تموز من العام نفسه، على أن يتم اتخاذ الإجراءات السلامة العامة في الوقاية وتجنب الحشد البشري.

ثانياً، الإجراءات الرسمية المتزامنة مع انتشار فيرس كورونا وتأثيراته:

إن جائحة كوفيد-19 قد تسببت بالعديد من الانعكاسات طالت مختلف الميادين التي تسود المجتمع اللبناني، فهذه الجائحة لا تمثل تحدياً للنظام الصحي المتبع لدى المجتمع، بل إنها أيضا اختبار للإرادة البشرية وقدرتها على تحمل المسؤولية وتجاوز تحديات هذا الوباء

---

[1] **موقع وزارة الإعلام الإلكترونية:** "آخر الإحصاءات"، وارد في تاريخ 23 حزيران 2020، تم استرجاعه في 24 حزيران 2020، https://corona.ministryinfo.gov.lb/

[2] بالعربية CNN: "لبنان يعلن اكتشاف أول إصابة مؤكدة بفيروس كورونا الجديد"، مقال صحفي وارد في موقع صحيفة بالعربية يوم الجمعة 21 شباط 2020، تم استرجاعه في 24 حزيران 2020.
https://arabic.cnn.com/health/article/2020/02/21/lebanon-coronavirus-health-iran

[3] **موقع وزارة الإعلام الإلكترونية:** "آخر الإحصاءات"، سبق ذكره.

بجرأة وحكمة. بالوقت عينه نجد بأن التعافي من هذه الجائحة يجب أن يعتمد على الوعي الذي يتسلح به الفرد، وعلى المعرفة ونقل المعلومة بشفافية دون أي مواربة أو إخفاء لها، عن طريق تبني الصدق والشفافية في التعامل مع الأخبار المتصلة بهذه الجائحة من حيث تناقلها، حتى يتسنى للفرد التوصل إلى الحقيقة، وبالتالي التعامل مع هذه الجائحة بعقلانية ووعي مما يُسهم في التعافي من هذا المرض المعدٍ الخطير على البشرية. خاصة أن للإشاعات في زمن الوباء تأثيرا سلبيا على المجتمع البشري وفق ما يفرض من قلق وتوتر ووهم كبير يؤثر صحياً ومجتمعياً بشكل عميق سواء على الصعيد الأفراد أو الجماعات.

فتطبيق عناصر ومبادئ الحوكمة وما تتضمنه من عدالة ووعي يُعد من أبرز الاستراتيجيات التي تُعزز الشفاء من هذا المرض وهذا ما يؤدي إلى مجتمع سليم صحياً، وأيضاً يؤدي إلى مجتمع يمتاز بالمعرفة وأطر الوقاية المطلوبة في التعامل مع الوباء، وبالتالي يتسلح بالقدرة على التكيّف مع الأزمات في المستقبل، عبر التعامل الصحيح والعلمي المتناسب مع طبيعة الوباء. وقد تم للعديد من البلدان تبني استراتيجيات واضحة في تعاملها مع كوفيد-19 عبر تبني تدابير طارئة لمعالجة آثار هذا الوباء وما حققه من نتائج مجتمعية مختلفة، وذلك من أجل التخفيف والتلطيف من هذه الآثار، أو من أجل ضمان التعافي منه لأطول فترة بشكل مستدام. أما أبرز الآثار التي سببتها هذه الجائحة لدى معظم الدول ومن ضمنها لبنان تحديداً تتمثل في:

<u>على صعيد الواقع الاجتماعي</u>:

يبدو أن معظم الدول استجابت بفاعلية للجائحة، إلا أن عدة من التحديات الاجتماعية الكبرى تنتظرها خاصة ما بعد الانتهاء من هذه الأزمة. بحيث نلحظ تدهورا اجتماعيا مع انتشار الجائحة لدى غالبية البلدان، وخاصة جراء ما رافقها من إجراءات وتدابير قانونية أقرتها الحكومات المختلفة من الحجر المنزلي انعكست على سلوكيات الأفراد وألزمتهم بممارسات وتصرفات محددة تماشياً مع طبيعة الوقاية المطلوبة في تعاملهم مع هذا الوباء الخفي المجهول. والتي أدت الى نتائج اجتماعية عديدة أثرت سلباً على الأفراد في علاقاتهم وسلوكياتهم وتصرفاتهم ضمن بيئتهم ومحيطهم الاجتماعي المباشر، سواء في المنزل أو أماكن عملهم، لا سيما لدى المواطنين الذين لم يلموا بالأسس المناسبة لإدارة الأزمات والتكيف معها. ففي المجتمع اللبناني كباقي الدول حدثت أزمات اجتماعية عديدة عايشها المواطن في ظل انتشار جائحة "كوفيد-19"، خاصة أن هذا المجتمع يمر

بأزمة وسط أزمات سابقة ومتراكمة منذ فترة زمنية طويلة وأبرزها الأزمة السياسية. بحيث "كان لبنان يمر بأزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية، بلغت حد تهديد سلامة البلاد، حين ضربت جائحة "كوفيد-19" العالم.

على الرغم من سجل لبنان الطويل في سوء الإدارة العامة، يبدو أن الدولة استجابت حتى الآن بفاعلية للجائحة؛ إذ تحرّكت الحكومة ومعها الشعب بسرعة، ونجحا في إبطاء وتيرة انتشار فيروس كورونا المستجد. يبلي لبنان حسنًا نسبيًا مقارنةً بجيرانه، بالنظر إلى الوقت الذي تستغرقه حالات الوفاة بالفيروس لتتضاعف، وهو ما يحدث حاليًا كل 10 أيام، مع سقفٍ منخفض نوعًا ما "[1]، والجدير بالذكر هنا بأن الجائحة تمر على المواطن اللبناني ضيفاً ثقيلاً على حياته، بحيث أتت في ظل أزمات اقتصادية وأمنية في الأشهر الأخيرة، ولم تشهد لها البلاد مثيلاً سابقاً، كما أرهقت كاهل المواطن اجتماعياً ومعيشياً. وهذه الأزمات سوف تغير وجهته السياسية والاقتصادية بشكل كامل، وتؤدي إلى تحول عميق في نظمه وبنيته الداخلية بالوقت عينه، في ظل ارتفاع أصوات سياسية بدأت المطالبة بها.

ولا شك بأن الأزمة الاجتماعية التي يواجهها المجتمع والمترافقة لانتشار الجائحة يكمن لها جذور سابقة جراء ممارسات سياسية واقتصادية سيئة من قبل السلطة، وقد تسببت بها في ظل غياب تدابير تخفف من آثار التدهور الاقتصادي." وقد ازداد التدهور الاجتماعي والأمني كثيراً مع نزول المتظاهرين إلى الشارع وعودتهم الى الثورة الاجتماعية التي انطلقت سابقاً قبل انتشار هذا الوباء للمطالبة باتخاذ القرارات الجريئة لأجل وقف التدهور الاجتماعي الكبير الذي يطال جميع الشعب اللبناني. في الوقت عينه نشهد بأنه قد نمت تحركات اجتماعية أهلية ومدنية لممارسة التدخل الاجتماعي من أجل دعم صمود المواطن خلال تفشي الوباء وما عملت عليه من أطر التكافل الاجتماعي والتضامن، لأجل دعم المواطنين الأكثر فقراً بمساندة المغتربين عبر تجميع التبرعات اللازمة لهم، خاصة للفئات التي تم صرفها من العمل، وللذين خسروا مهنهم جراء اقفال المؤسسات التجارية والسياحية والصناعية والتربوية على مختلف أنواعها، والتي ترافقت مع إعلان الإفلاس للعديد منها منذ اندلاع الثورة وتسريح معظم عمالها، أما التي أبقت على

[1] **مركز الإصلاح الإلكتروني**، " لبنان: إدارة أزمة كوفيد-19" في زمن الثورة، مقال علمي وارد عبر المركز الكتروني في 7 ايار 2020، https://www.arab-reform.net/ar/publication

جزء من موظفيها أو عمالها فقد استغلت رواتبهم بمنحهم نصف أجر إلى ربع أجرهم الشهري الذي لا يسد رمقهم، شريطة البقاء في مهامهم المهنية مما تتكبدوا مشقة تدهور اجتماعي وفقدان أمنهم واستقرارهم الحياتي. وقد جاء هذا التكافل الاجتماعي لأجل دعم المواطن اجتماعياً كما أشرنا وضمان صموده في الحجر المنزلي والالتزام بالتعبئة والقرارات الصادرة عن الحكومة اللبنانية في ظل محنة قاتمة يشهدها تهدد أمنه الغذائي.

والجدير بالذكر هنا أن لبنان يدخل مرحلة اضطراب كبير وتضعضع بنيوي عميق، والسبيل الوحيد لتجاوز انهياره يكمن في اتخاذ تدابير جريئة من قبل قياداته السياسية والحاكمة في مواجهة أزماتهم والتي تسببت بإفقار شعبي منقطع النظير طال غالبية الشعب اللبناني، جراء تفلت سعر صرف الليرة وانخفاض القدرة الشرائية بشكل كبير، وخسران العامل والموظف في القطاع العام قيمة الراتب والأجر لأكثر من 60% من قيمته النقدية، في ظل تحالف رأسمالي-سياسي جشع ضم لخدمته عناصر الصرافين ليرابوا أموالهم على حساب قيمة الليرة اللبنانية والمتاجرة في لقمة عيشهم. وبفعل هذه الممارسة الاستغلالية والعبثية فقد تم القضاء على مقومات العيش وتسبب بارتفاع الأسعار لأكثر من أربعة أضعاف تحت عنوان ارتفاع سعر الصرف العملة، وانخفاض المخزون في المواد الغذائية في العديد من المناطق، وهذا ما ينبئ بحدوث كارثة إنسانية في لبنان مماثلة للأزمة الاقتصادية العالمية السابقة التي حدث في العام 1929. وقد تداولت غالبية الصحف والوكالات سواء اللبنانية المحلية والعالمية هذه الأزمة الخانقة والكارثية على الشعب اللبناني، بحيث أشارت احداها بأنه قد "ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية بما يتراوح ما بين الـ 30 والـ 50 في المئة، وخسر المواطن من راتبه الشهري أكثر من 62 في المئة من قيمته الشرائية، إذ بات راتب الموظف الحكومي يوازي 400 دولار والأستاذ حوالي 500 دولار والعسكريين 300 دولار، في حين كان الحد الأدنى للرواتب في لبنان يعادل 500 دولار أميركي وهي بالكاد تكفي لتأمين أساسيات المعيشة في هذا البلد. وتعليقاً على ذلك، يرى وزير الاقتصاد اللبناني السابق الدكتور ناصر السعيدي، أن نسبة التضخم باتت حوالي 40 في المئة وهي مرشحة للارتفاع مع انهيار سعر الصرف، قائلاً إن "أرقام البنك الدولي تشير إلى أن نسبة الفقر تجاوزت

الـ 50 في المئة وبلغت نسبة الفقر المدقع 25 في المئة من الشعب اللبناني"[1]. وبالتالي عايش المواطن اللبناني أزمة كورونا الصحية في ظل معاناة مزمنة من تدهور واقعه المعيشي والاجتماعي وفقدان الحد الأدنى من بقاءه على قيد الحياة أي فقدان حصوله على الغذاء في ظل نظرة سوداوية قاتمة لمصيره ومصير وطنه.

على الصعيد الصحي:

مع انتشار كورونا تم استنفار كبير لمنظمة الصحة العالمية ورافقها وزراء الصحة العامين في جميع البلدان التي شهد فيها انتشار هذا الوباء ومن ضمنها لبنان، فـــ "منذ بدء تفشّي فيروس كورونا المستجد، نشرت وزارة الصحة العامة خطّتها للتأهب والاستجابة السريعة للفيروس، وأطلعت الجمهور باستمرار على أعداد الحالات الإيجابية والوفيات والاستعدادات. كما أعلنت عن استراتيجيتها لتسطيح المنحنى بالنظر إلى أعداد الأسرّة ووحدات العناية المركزة المحدودة، وحدّدت المستشفيات (العامة والخاصة) التي سيتم تفعيلها عند الحاجة، وقسّمتها إلى أربعة خطوط يتم اللجوء إليها على مراحل في حالة زيادة الحالات. يشمل الخط الأول 12 مستشفى، بما في ذلك المستشفى الحكومي الرئيسي الذي يعالج حاليًا المرضى: مستشفى رفيق الحريري الجامعي. ويشمل الخط الثاني كذلك 12 مستشفى عامًا، ويشمل الخط الثالث 17 مستشفى عامًا آخر. وأخيرًا يشمل الخط الرابع المستشفيات العامة الـ 29 المتبقية، بالإضافة إلى جميع المستشفيات الجامعية الخاصة."[2] من أجل تأمين أماكن حجر صحي علاجي للمرضى بكوفيد-19 بشكل مجهز ويحفظ السلامة العامة. وأيضاً مع الحجر المنزلي المتبع في العديد من دول العالم ولبنان فقد تسبب بالكثير من المشاكل الصحية لدى الأفراد، فالجلوس في البيت دون أي حركة سبب لدى البعض ظهور هاجس السمنة ومشاكلها في ظل فقدان حياتهم اليومية المعتادة ليجدوا أنفسهم أسرى الجدران والحائط المغلق الذي سبب لسكان المدن ضغط نفسي أكثر من سكان الأرياف تبعاً للمساحات الخضراء المحيطة بهم والتي خفتت عن كاهلهم حتمية الانعزال. كما خلق لدى البعض الآخر ضغطا نفسيا متنوعا وأبرزها القلق والوهم والتوتر وكله ينعكس صحياً

[1] **موقع الكتائب الإلكترونية**: "رواتب اللبنانيين تنهار والدولار قد يصل إلى 6 آلاف"، مقال صحفي وارد في 27 نيسان 2020، تم استرجاعه في 25 حزيران 2020، https://kataeb.org/

[2] Inistry of Public Health (Republic of Lebanon), "Health Systems Challenges to Respond to COVID-19, 6 April 2020

وجسدياً بشكل سلبي. وفي هذا الصدد يُشير بوعلام غبشي بمقاله الصحفي بأن " الانغلاق القسري بين جدران البيت لعدة أيام أو أسابيع نتيجة للحجر الصحي المفروض في عدة بلدان عبر العالم في خطوة لاحتواء تفشي فيروس كورونا، هو أمر غير اعتيادي بالنسبة لعامة الناس إلا في الظروف الاستثنائية، وهو ما يتسبب في الكثير من الحالات بآثار نفسية وخيمة، تقتضي المتابعة والعلاج لدى المختصين. وبالنسبة إلى الأخصائي النفساني المغربي أسامة لحلو، فإن (القلق والتوتر والانفعال) من أبرز (لتأثيرات النفسية) التي تنتشر في مثل هذه الحالات. وقال لحلو في حديث لـ فرانس24 إن الذين هم في وضعية نفسية هشة معرضون (أكثر من غيرهم للإصابة بهذه المشاكل النفسية)[1]" وغالباً ما تتفاقم هذه المشاكل الصحية دون القدرة على تجاوزها بسهولة جراء الحجر وحجز الحرية، الأمر الذي دفع بالعديد من المختصين ولا سيما منظمة الصحة العالمية إلى العناية بالصحة النفسية ما بعد الانتهاء من تفشي كورونا كوفيد-19. الأمر الذي دفع بالعديد من الناشطين والأخصائيين النفسين في لبنان إلى تقديم نصائحهم النفسية والصحية ووضع خبراتهم بالمجان في تصرف الرأي العام لأجل نشر الدعم النفسي وكيفية مقاومة الآثار الصحية المختلفة للحجر المنزلي، والذي بدأ تطبيقه مع صدور قرار التعبئة العامة منذ 26 آذار 2020 ، والتي تتضمن حظر التجول بين 7مساءً و5 صباحاً، حسب البيان الصادر عن اجتماع المجلس الدفاع الأعلى اللبناني وعدم الخروج من المنزل الا للضرورة القسوة، حيث تم التشديد من قبل الدفاع الأعلى اللبناني على "أهمية الوصول الى نسبة عالية من الالتزام واشاد بالإجراءات والتدابير التي تولتها القوى العسكرية والأمنية، واطلع الحاضرين على التوصية الصادرة عن اللجنة المعنية بمتابعة اجراءات الوقاية من فيروس الكورونا والتي قضت بالتمديد لفترة اعلان التعبئة العامة لغاية 2020/4/12." [2] كما تم تمديد التعبئة لأكثر من مرة وآخرها " إعادة تمديد حالة التعبئة العامة اعتباراً من تاريخ 2020/6/8 ولغاية 2020/7/5 ضمناً. كما قرر الابقاء على الأنشطة الاقتصادية التي

[1] **بوعلام غبشي**: "فيروس كورونا: ما هي الآثار النفسية للحجر الصحي وكيف يمكن تجنبها؟ "، مقال صحفي عبر موقع فرانس24 الإلكترونية نُشر في 2 نيسان 2020، تم استرجاعه في 24 حزيران 2020، https://www.france24.com/ar/

[2] **موقع رئاسة الجمهورية اللبنانية الإلكترونية**، بيان صادر عن اجتماع مجلس الدفاع الأعلى في 12-4-2020، تم استرجاعه في 24 حزيران 2020.
http://www.presidency.gov.lb/Arabic/HigherDefenseCouncil/Pages/Details.aspx?nid=25913

سمح لها بإعادة العمل تدريجياً ضمن نطاقها ووفقاً للمراحل الزمنية المشار إليها في المادة 2 من المرسوم رقم 2020/6296 وضمن شروط معيّنة ارتكزت على معايير كثافة الاختلاط وعدد المختلطين وإمكانية التعديل ومستوى الأولوية والمخاطر المحتملة."[1] والتشديد أيضاً على ضرورة التقييد بالوقاية من خلال لبس الكفوف ووضع الكمامة والتباعد بين الشخص والآخر متر تقريباً، خاصة مع دخول الأفراد الإدارات والمؤسسات العامة عبر فرض تغيير سلوكي لديهم.

على صعيد التعليم:

لقد سبب فيروس كورونا اضطراب التعليم عبر الإقفال القسري للمؤسسات التعليمية كافة بمختلف المراحل التعليمية لدى الدول التي تعرضت إلى تفشي هذا الوباء، وحرمت معها ملايين الطلاب والتلامذة من فرصة استكمال عامهم الدراسي بشكل سليم أو استكمال منهاجهم الدراسي والكفايات المطلوبة منهم. إذ " غلقت معظم الحكومات في العالم المؤسسات التعليمية مؤقتاً، سعياً منها إلى الحدّ من تفشي جائحة كوفيد-19. وقد أثر هذا الإغلاق في جميع أنحاء البلد فيما يقارب 60٪ من طلاب العالم. وقامت بلدان أخرى بإغلاق المدارس في بعض المناطق فيها، مما أثر في تعليم ملايين الدارسين الإضافيين. وتعمل اليونسكو على تقديم الدعم إلى البلدان من أجل التخفيف من التأثير الفوري لإغلاق المدارس، ولا سيما التأثير الذي تتعرض له أشد الفئات ضعفاً وحرماناً، وتسعى إلى تيسير استمرارية التعليم للجميع عن طريق التعلّم عن بعد"[2].

وقد أقفل وزير التربية جميع المؤسسات التربوية الرسمية والخاصة "في 29 شباط 2020"[3] وذلك بمختلف قطاعاتها ومراحلها وحتى الجامعية منها تزامناً مع صدور قرار التعبئة؛ من أجل الحد من الاحتكاك الاجتماعي، كونها تُمثل أكثر المؤسسات الحاشدة بشرياً. وفي " 17 أيار 2020 ألغى وزير التربية والتعليم اللبناني طارق المجذوب استثنائيًّا دورة العام 2020 لامتحانات الثانوية العامة بفروعها الأربعة (بعد

[1] **موقع رئاسة الجمهورية اللبنانية الإلكترونية**، بيان صادر عن اجتماع مجلس الدفاع الأعلى في 4-6-2020، تم استرجاعه في 24 حزيران 2020.
http://www.presidency.gov.lb/Arabic/HigherDefenseCouncil/Pages/Details.aspx?nid=25990

[2] **اليونسكو:** "التعليم من الاضطراب إلى التعافي"، وارد عبر موقع اليونسكو الإلكتروني، تم استرجاعه في 24 حزيران 2020، https://ar.unesco.org/covid19/educationresponse

[3] **موقع وزارة الإعلام الإلكترونية:** "آخر الإحصاءات"، سبق ذكره.

إلغاء البريفيه لهذا العام)، واستكمال العام الدراسي عن بعد حتى آخر شهر أيار، على أن تعطى إفادات للطلاب وفق ضوابط يحددها مجلس الوزراء. أما بالنسبة إلى أصحاب الطلبات الحرة، فلم تعلن الصيغة الخاصة بهم. كذلك، تقرر استكمال العام الدراسي للمراحل كافة، الأكاديمية والمهنية، بالتعليم عن بعد حتى آخر أيار، على أن يرفع الطلاب إلى الصف الأعلى مع تعويض الكفايات الناقصة في العام المقبل ووضع ضوابط."[1] أما بالنسبة للتعليم الجامعي فقد منح الحرية لها بقرار العودة إلى التعليم واستكمال الفصل الجامعي، مع ضمان التقييد بالتدابير الوقائية الصارمة، والعمل على إجراء الامتحانات للطلاب وفق مخطط محدد لها يضمن انهاء العام الدراسي الجامعي 2019-2020 بسلاسة، والذي صدر عن موقع رئاسة الجامعة مع حلول شهر حزيران ضمن إجراءات الوقاية التي أشار اليها، وفرض على أهل الجامعة التقييد بالمعايير السلامة العامة من أساليب التباعد الاجتماعي وأخذ الحرارة للداخلين الى حرم فروعها بمختلف المناطق، خاصة أن العام الجامعي قد استكمل عبر التعليم عن بعد بواسطة شبكة الإنترنت في ظل انتشار الجائحة. بحيث " صدر عن رئيس الجامعة اللبنانية فؤاد أيوب تعميما يقضي بإعادة توجيه التعليم الجامعي وفقا للضرورات والتعاميم المحلية والدولية. ودعا التعميم الى الاستفادة من التطبيقات والمنصات المختصة بالتعليم التفاعلي ووجه العمداء الى استخدامها للحد من التجمعات البشرية[2]" وقد أثبت الجامعة اللبنانية جدارة في انقاذ العام الجامعي عبر التحضيرات للامتحانات النهائية بمسؤولية ووعي من قبل جميع مكوناتها الإدارية والتعليمية والطلابية رغم العقبات الكثيرة التي اعترضت هكذا نوع من التعليم، وونوه هنا بالدور الريادي لطلابها التي تصدت للجائحة في مستشفى رفيق الحريري فكان طلاب الجامعة اللبنانية في فرع الطب من الأوائل الذي اندفعوا لمساندة مرضى كوفيد19.

على صعيد الاقتصاد:

من الطبيعي أن يكون لأي أزمة أو وباء صحي آثارا اقتصادية تدفع ثمنها الدولة والمجتمع ككل بقطاعيه العام والخاص، سواء من حيث الإقفال القسري وانخفاض معدل الإنتاج إلى

[1] **موقع ويبدكيديا الإلكتروني**: "جائحة فيروس كورونا في لبنان 2020"، تم استرجاعه في 24 حزيران 2020، https://ar.wikipedia.org

[2] **موقع لبنان الجديد الإلكتروني:** "رئيس الجامعة اللبنانية يعمم على العمداء التعليم عن بعد"، في 11 آذار 2020، تم استرجاعه في 24 حزيران 2020. https://www.newlebanon.info/lebanon-now/

ضعف النمو الاقتصادي. غير أن جائحة كورونا وما تكبدت من إجراءات تطال التعبئة العامة واقفال المعابر الدولية وشركات الطيران فكان له آثار مدمرة على قطاعات اقتصادية عديدة وأولها على وسائل النقل ولا سيما شركات الطيران، التي خسرت أموالاً طائلة جراء الاقفال وإلغاء الرحلات الجوية، وما لحقته بالضرر على القطاع السياحي ككل عالمياً. وأيضاً الحاق الضرر الجسيم بكل ما يتعلق به من قطاعات مختلفة دفع ثمناً باهظاً في مختلف البلدان العالم التي تعرضت إلى هذه الجائحة الصحية.

الحقيقة أنّ هذه ليست المرة الأولى التي تتفشى فيها أوبئة، وما يصاحبها من خسائر بشرية واقتصادية. ففي العام 2003، انتشر فيروس سارس – SARS أيضًا -في الصين، ولكن يتوقع الخبراء أن الخسائر الاقتصادية هذه المرة ستكون أكثر فداحة نتيجة لتنامي الدور الصيني في الاقتصاد العالمي، وكذلك نتيجة الإجراءات القاسية المتخذة للحد من انتشار الفيروس. فقد ازداد حجم الاقتصاد الصيني من المرتبة السادسة عالميًا من حيث حجم الناتج الإجمالي في العام 2003 ليصبح الثاني عالميًا بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وطبقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي فإنّ الصين اليوم تعتبر واحدة من أهم محركات النمو في الاقتصاد العالمي، حيث ساهمت منفردة بحوالي 39٪ من النمو الاقتصادي العالمي في 2019. ففي المرات السابقة كان الأثر على الاقتصاد العالمي محدودًا مقارنة بالآثار الاقتصادية السلبية المتوقعة جراء انتشار فيروس كورونا، لأنّ الدول المتأثرة – آنذاك -كانت ضعيفة التأثير على الاقتصاد العالمي"[1]. وبالتالي يتوقع حراك مهني في الأنظمة الاقتصادية العالمية عبر تنامي للنظام الاقتصادي الاشتراكي على حساب تقليص النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي أثبت فشله في العديد من الدول وخاصة في لبنان ويتوقع له وفق ما يعيشه من أزمات بأن ينتقل من حضن الرأسمالية جراء النفق القاتم الذي دخل فيه. يعيش النظام اللبناني أزمة اقتصادية قبل تعرضه لوباء كورونا جراء الفساد الإداري وعدم وجود إصلاحات بنيوية جدّية في النظام الاقتصادي الريعي والمتبع منذ أكثر من عقد في لبنان، والسائد على حساب إضعاف القطاعات الانتاجية، سواء القطاع الزراعي والصناعي المنهكين تحت أعباء سوء الاستراتيجيات الاقتصادية الحقيقية للمعنين في السلطة اللبنانية. فـــ" مرحلة تعطيل

[1] **هاني عبد اللطيف:** "آثار كورونا الاقتصادية: خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة"، دراسة علمية مقدمة إلى مركز الجزيرة للدراسات، نشرت في 24 آذار 2020، تم استرجاعه في 25 حزيران 2020.
https://studies.aljazeera.net/ar/article/4613

انتخاب رئيس جمهورية بنان التي دامت حوالي سنتين ونصف السنة كبّدت الاقتصاد خسائر تُقدر بـ 13 مليار دولار، إضافةً إلى سوء الإدارة والهدر والفساد في قطاع الكهرباء والجباية الجمركية والتهرب الضريبي التي تتجاوز قيمتها الـ 33 مليار دولار"[1]. الأمر الذي أدخل لبنان في أزمة مديونية مرتفعة لم يشهدها من قبل، خاصة مع انسلاخه عن الحضن العربي وتخليه عنه جراء التداعيات السياسية وأزمة الحكم في البلاد. وهذا ما دفعت ثمنه السيادة اللبنانية وعملتها المحلية التي انهارت بشكل كبير ودراماتيكي سريع فمنذ اندلاع الثورة في 17 تشرين الثاني " قد بلغ حداً قياسياً لامس 7000 ليرة للدولار الواحد في السوق السوداء، ولدى الصرافين غير المرخصين، ما بين 5700 و 5900 ليرة لبنانية مقابل الدولار الواحد، في ارتفاع نحو 500 ليرة لبنانية، كمعدل وسطي، كما أعلنت نقابة الصرافين في لبنان عن تسعير صرف الدولار الأميركي مقابل الليرة اللبنانية، ليوم الثلاثاء، وبهامش متحرك بين الشراء بسعر 3850 ليرة كحد أدنى والبيع بسعر 3900 ليرة كحد أقصى"[2]، رغم ان سعر الصرف الرسمي الصادر عن البنك المركزي اللبناني تم تثبيته ب1515 من قبل حاكم مصرف لبنان، إلا أن المسيطر على السوق اللبناني أسعار صرف السوق السوداء الذي يديره الصرافون غير المرخصون والذين استطاعوا أن يتحكموا بسعر الصرف وعبر تغطيتهم سياسياً من جهة، ولا سيما في ظل تعاميم حاكم مصرف لبنان رياض سلامة الذي أصدرها بحجب أموال المودعين عنهم في البنوك، وخاصة حجب الودائع بالعملة الصعبة عبر تجميدها لهم من جهة أخرى.

فـــ" التعميم الأخير يتيح للمصارف إعطاء الزبون خيار سحب دولاراته وفق القيود الاستنسابية وبالليرة اللبنانية حصراً وبسعر السوق المحدّد من المصارف ومصرف لبنان! والتعميم الذي سبقه يمنع المؤسسات المالية غير المصرفية التي تستقبل تحويلات إلكترونية من أن تدفع بالدولار، بل عليها أن تدفع بالليرة، وبسعر السوق نفسه" وعليه بناء على حصر التداول الدولار بالصيارفة فقط ارتفع سعره بشكل مبالغ فيه أمام الليرة اللبنانية المدولرة مما تأثرت معها حركة السوق والأسعار التي ارتفعت

[1] **موقع الكتائب الإلكترونية**: "رواتب اللبنانيين تنهار والدولار قد يصل إلى 6 آلاف"، سبق ذكره.

[2] **موقع الأسواق العربية:** " بين الصرافين والسوق السوداء...الدولار يلامس 6 آلاف ليرة لبنانية"، العربية نت، وارد في 23 حزيران 2020، وتم استرجاعه في 25 حزيران 2020.____ https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/financial-markets

بشكل جنوني، وصلت حد التفلت والاحتكار في ظل ضعف الرقابة عليها من قبل وزارة الاقتصاد، تحت تأثير انخفاض عدد المفتشين والمربين الاقتصاديين الأمر الذي أدى الى تدهور اجتماعي غير مسبوق ولم تشهده البلاد سابقاً، دفع بالعديد من الأسر إلى مقايضة حاجيات منزلها بعلب حليب الأطفال وحفاضات لهم لعجزها عن تأمين ثمنهم وتفاقم الأزمة بشكل كبير مع حلول شهر حزيران.

على صعيد التنقلات والمواصلات:

فمع انتشار هذه الجائحة كان لا بد للسلطات التي تواجه هذه الجائحة من اتخاذ قرار تقييد حركة السكان ومنع انتقالهم من مكان إلى آخر، عبر فرض قرارات التعبئة العامة عليهم. "وقد أدت الجائحة العالمية إلى زيادة كبيرة في القيود المفروضة على حرية تنقل الأشخاص في جميع أنحاء العالم، وإلى ورود تقارير مثيرة للقلق عن إساءة استخدام تدابير الطوارئ للإمعان في تقويض حقوق الإنسان وسيادة القانون، وسيرد سرد ذلك بالتفصيل في موجز سياسات مقبل عن آثار جائحة كوفيد-19 على حقوق الإنسان. وأدى ذلك إلى أثر سلبي على الحيز المدني وعلى قدرة المجتمعات المحلية والأفراد على ممارسة حقهم في التجمع السلمي وحرية التعبير"[1]. فقد بدأت التعبئة في 15 آذار مارس في لبنان، وتم اغلاق المطار وفرض قرار الحجر المنزلي، إضافة الى تقييد حركة وسائل النقل بالإرشادات، والالتزام بالمعايير الصحية المطلوبة. من أجل الوقاية من تفشي كورونا، فقد تم صدور قرار المفرد والمزدوج لأجل التخفيف من ازدحام السيارات على الطرقات إذ صدر " تعمم المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي على المواطنين الكرام قرارا صادرا عن وزارة الداخلية والبلديات، يتعلق بتخفيف حركة تنقل المواطنين في مركباتهم على الطرقات، حرصا على التقيد والالتزام بالشروط الصحية وإجراءات الوقاية والسلامة العامة خلال فترة إعلان التعبئة العامة لمواجهة وباء كورونا. لذلك، وبناء على مقتضيات المصلحة العامة، اعتبارا من تاريخ 2020/4/6"[2]. وبالتالي تقييد حركة السيارات وجميع آليات النقل وفق نوع أرقام (النمر) التي تحملها بين أيام تسير فيها

[1] **منظمة الأمم المتحدة:** "أثر مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19) على النساء والفتيات"، مقال علمي وارد في موقع المنظمة الالكترونية، تم استرجاعه في 24-حزيران -2020، https://www.un.org/ar/un-coronavirus-communications-team/put-women-and-girls-centre-efforts-recover-covid-19

[2] موقع المنار الإلكتروني: "تعميم لقوى الأمن حول قرار تقييد حركة السير"، وارد في 5 نيسان 2020، تم استرجاعه في 24 حزيران 2020، https://almanar.com.lb/6494567

المركبات ذات أرقام مزدوج، وأيام أخرى لتلك الآليات التي تحمل الأرقام المفرد. وقد الغي هذا القرار مع حلول شهر حزيران تزامنا مع تخفيف التعبئة العامة وعودة الموظفين إلى العمل بمختلف الإدارات والمؤسسات العامة.

بناءً على ما تقدم نجد أن لاجتياح كورونا تأثيرات بنيوية مختلفة تدفع إلى استنفار رسمي وبحثي لأجل تقصي تداعياتها وبناء الاستراتيجيات التي تتناسب في التعامل معها، ولا سيما فيما بعد تخطيها وتجاوز مواجهتها. فهذه الجائحة أدت إلى تغيرات مفصلية على كافة الأصعدة لا سيما الرعائية الصحية منها والتعليمية والاقتصادية، سواء على صعيد بلدان العالم الأول والنامي، أو على الصعيد مجتمعنا المحلي اللبناني. وبالتالي نتوصل الى الاستنتاجات التالية:

1. هناك تحديات اجتماعية-سلوكية فرضها الحجر المنزلي جراء انتشار الفيروس التاجي كوفيد 19 على المجتمع اللبناني، سواء من تباعد بين أفراد الأسرة الواحدة، والتقييد بالحجز لمن تم الشك بأنه حامل الفيروس كوفيد-19، مع اتباع سلوكيات اجتماعية تتسم بالشك والحذر الاجتماعي الشديد.
2. كما أن لانتشار الفيروس التاجي كوفيد-19 أثر مهني كبير قد سبب بوجود تحديات اقتصادية-مهنية جراء الاغلاق القسري لدى مختلف القطاعات الإنتاجية اللبنانية وفرض عليها التقييد بالتعبئة العامة ما عرضها إلى ضعف الإنتاجية المحلّية، وبالتالي فرض عليها القيام بسلسلة احترازية خلال التزامها بالإغلاق، والعمل على بناء تدابير مستقبلية لأجل التعويض عما فاتها من خسارة مالية انعكست على مواردها البشرية والمادية في آنٍ معاً.
3. كما تسببت هذه الجائحة الصحية الكثير من تحديات تنموية التي تواجهها الحكومة اللبنانية جراء تقليص حجم الانتشار لهذا الفايروس وتسطيح منحنى المرضى به، عبر بث الوقاية وتعميم معايير المسؤولية والوعي الذي فرض عليها من أجل تمكين الأفراد والجماعات في التضامن مع تعاميمها والتعاون في مواجهة تحديات هذا الوباء من اجل ضمان استدامة الصحة والسلامة العامة. فضلاً عن تحدياتها الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها والتي تتطلب منها بناء سياسات تنموية إصلاحية جادة لتخطيها.

من هذا المنطلق عمدنا الى تقصي ميداني لدراسة الواقع المجتمعي اللبناني من أجل رصد طبيعة مواجهة المجتمع أفراداً وجماعات الجائحة الصحية، وما قد تطلب منهم من تدابير احترازية رسمية صدرت بشكل متزامن مع هذا الوباء، وكيفية التزامه بالقرارات المتخذة من قبل مجلس الدفاع الأعلى والحكومة مجتمعة.

ثالثاً، الخصائص السوسيولوجية للمجتمع المدروس:

لقد أشرنا سابقاً بأننا اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج السوسيولوجي الوصفي بواسطة استبيان الكتروني تم توجيهه لمختلف الفئات والطبقات الاجتماعية في المجتمع اللبناني، وقد طالت عينتنا 317 مستجوباً لها من مختلف المحافظات اللبنانية. ومن أجل استعراض النتائج وتحليل الفرضيات لا بد لنا من استخدام نوعي من الإحصاء الوصفي وما تتضمنه من اختزال للبيانات ضمن جداول ورسوم بيانية، والاحصاء الاستدلالي من خلال اختبار لبعض الفروض واستخراج المؤشرات الاحصائي للعينة، وما يتضمنه من استقراء واستدلال عبر تعليل البيانات التي توصلنا اليها بواسطة عينتنا المعتمدة لها.

خاصية المجتمع المدروس من ناحية توزيع الجندر:

تم استهداف مجتمع مفتوح في عناصره وفئاته. فقد تم توجيه الاستبيان إلى أكثر من 500 شخص لأجل مشاركتهم في تعبئة التقنية، وذلك عبر الاستعانة بفريق بحثي وبواسطة مختلف الوسائل الاتصال والتواصل الالكتروني كما أشرنا سابقاً. إذ تم تعبئتها من قبل 317 مستجوباً، توزعوا بين 67,51% من فئة الإناث، و32,49% من فئة الذكور.

فديموغرافياً هناك توازن بين أعداد النساء والذكور في المجتمع اللبناني، بحيث "وصل عدد اللبنانيين الذين يحملون الجنسية اللبنانية في بداية العام الحالي 2015 إلى 5,135,338 مواطناً، يتوزعون مناصفة بين الإناث والذكور"[1] أي "يوازي عدد الإناث (50%) في لبنان عدد الذكور (50%)، إلاّ أنّ نسبة الوفيات لدى الذكور تفوق

[1] **الشهرية الدولية للمعلومات:** " النساء في لبنان بالوقائع والأرقام 50% من اللبنانيين و25% من العاملين و3% من السياسيين"، موقع الكتروني، تم نشره يوم الأربعاء 6 أيار 2015، تم استرجاعه في 26 حزيران 2020. https://monthlymagazine.com/ar-article-desc_3722_

نسبة الإناث الأمر الذي يتسبب بخلل بسيط في الديموغرافيا اللبنانية"[1]. وبالتالي فقد أتت هذه النسبة منطقية ومتماثلة مع المجتمع الحقيقي خاصة أن هناك توزع ديموغرافي للإناث أعلى من الذكور نوعاً ما حالياً بسبب ارتفاع وتيرة هجرة الشباب الذكور اللبنانيين إلى الخارج.

"رسم بياني رقم 1: توزع المجتمع المدروس حسب الجنس"

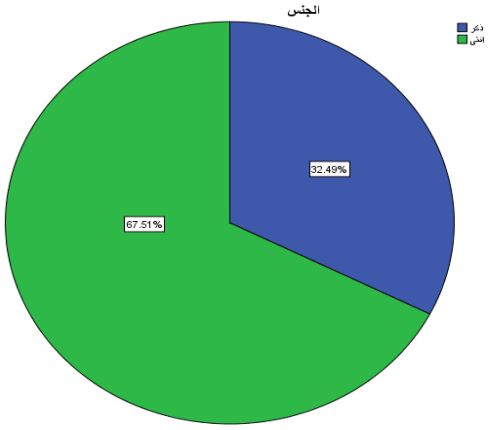

خاصية المجتمع المدروس من ناحية التوزيع العمري:

إن مجتمعنا المدروس قد طال مختلف الفئات العمرية، حيث أن أعلى نسبة للفئة العمرية (30-39) سنة ونسبتها 22,1% من أفراد العينة، تليها مباشرة الفئة العمرية (19-29) سنة ونسبتها 21.5% منهم، 17% نسبة المستجوبين ضمن الفئة العمرية (40-49) سنة، و16.1% ضمن الفئة (50-59) سنة، لتنخفض إلى 11.7% لدى الفئة 18 سنة وما دون، و6,6% لدى الفئة العمرية (60-69) سنة، وتتقلص عند الفئة العمري (70-79) سنة ونسبتهم 3,8%، و1,3% لدى العمر 79 سنة وما فوق، وهذا ما يجسده لنا الرسم البياني رقم 2 أدناه.

[1] **يارا عرجة:** "أرقام صادمة تظهر الخلل الحاصل في لبنان"، مقال صحفي وارد في صحيفة النهار الإلكتروني، في 3 تشرين الثاني 2015، تم استرجاعه في 26 حزيران 2020. https://www.annahar.com/article/

"رسم بياني رقم 2: توزع المجتمع المدروس حسب الفئة العمرية"

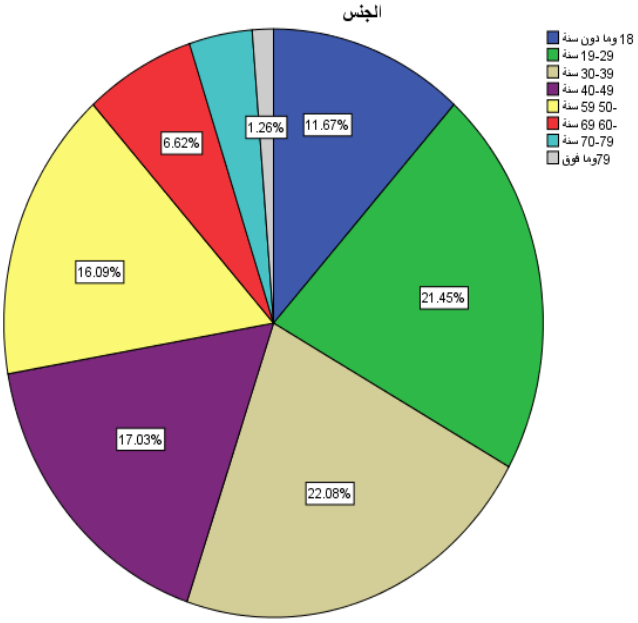

خاصية المجتمع المدروس من ناحية التوزيع الجغرافي المناطقي:

يتبين لنا حسب الرسم البياني رقم 3، بأن غالبية المستجوبين ونسبتهم 23,3% هم من محافظة بيروت، و21,8% هم من محافظة الشمال، و20،8% هم من محافظة جبل لبنان، أما 18,9% هم من محافظة الجنوب، فيما وجدنا أن 15,1% هم من أبناء البقاع.

وبالتالي فإن عينة الدراسة قد غطت جميع المحافظات اللبنانية دون استثناء وبنسب متقاربة جداً، وبالتالي يعكس المجتمع الأصلي بشكل كبير تقريباً. ولا سيما بأن المجتمع اللبناني يمتاز بتوزع ديموغرافي -طائفي ومناطقي، وبسياسته المستندة الى العرف في المحاصصة المذهبية التوافقية، رغم ان النظام السياسي السائد حسب الدستور بأنه نظام برلماني حرّ.

"رسم بياني رقم 3: توزع المجتمع المدروس حسب التوزع الجغرافي المناطقي"

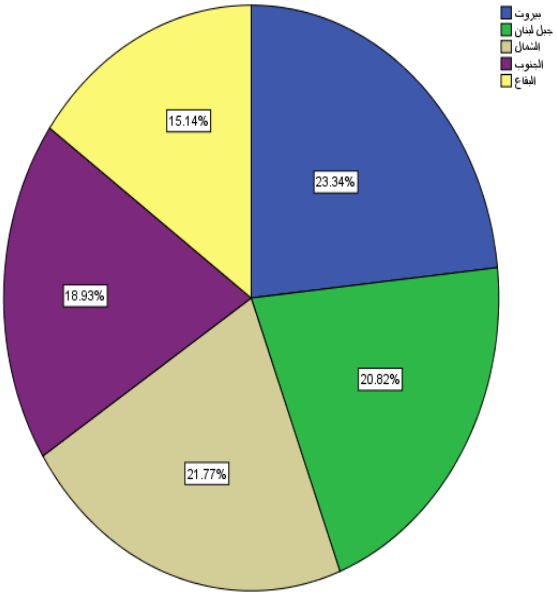

خاصية المجتمع المدروس من ناحية التوزع حسب الجنسية التي يحملها المستجوب:

توزع المجتمع المدروس بين 91,5% الغالبية الساحقة من اللبنانيين واللبنانيات، غير ان الرسم البياني يُظهر بوجود نسبة ضئيلة لبعض الجنسيات وهي 7,6% من حاملي الجنسية الفلسطينية وهم مقيمين في لبنان ضمن مخيمات خاصة بهم. 0,6% من حاملي الجنسية السورية وأيضاً 0,3% من حاملي الجنسية الكويتية المقيمين في لبنان بحكم زواج اللبناني بالمرأة الأجنبية، ومنحها الجنسية اللبنانية.

"رسم بياني رقم 4: توزيع المجتمع المدروس حسب الجنسية التي يحملها المستجوب"

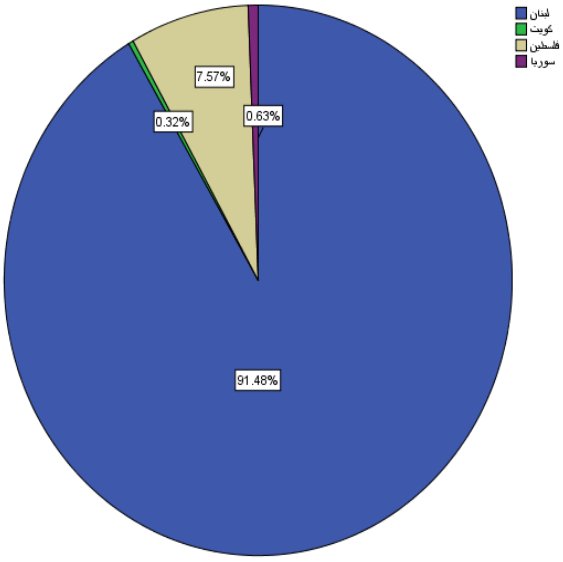

خاصية المجتمع المدروس من ناحية التوزيع حسب المستوى التعليمي:

غطت عينتنا مختلف المستويات العلمية التي حصل عليها الأفراد، سواء بالتعليم المهني أو التعليم العام الأكاديمي. فمن خلال الرسم البياني رقم 5 وجدنا بأن 29,3% يحملون الشهادات العلّيا أي دبلوم وماستر جامعي، 22,4% ممن يحملون الشهادة المتوسطة، 21,5% ممن يحملون الشهادة الجامعية، و17,4% ممن يحملون الشهادة الثانوية، أما 9,5% منهم حائزين على شهادة الدكتوراه. وبالتالي عمدنا الى لحظ جميع المستويات العلمية والثقافية في دراستنا لأجل الحصول على عينة تتماثل مع المجتمع الحقيقي السائد، وضماناً للموضوعية في التوصل الى النتائج أثناء سير هذه الدراسة.

"رسم بياني رقم 5: توزع المجتمع المدروس حسب المستوى التعليمي:

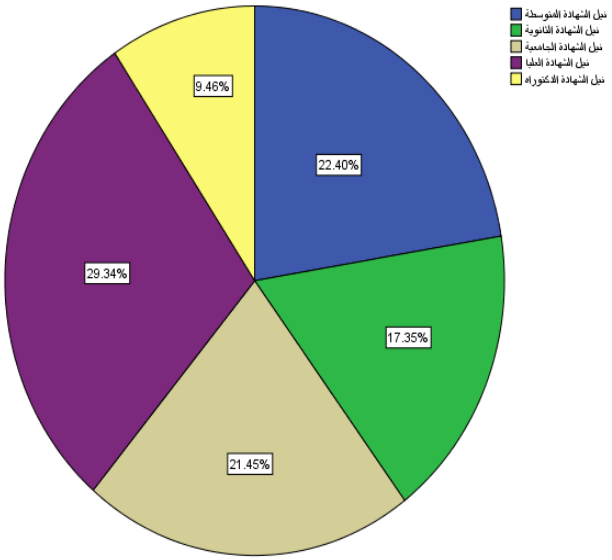

خاصية المجتمع المدروس من ناحية توزيع قطاعات العمل:

يظهر الرسم البياني رقم 6 أن غالبية العينة، ونسبتها 48.58% هم من فئة العاطلين عن العمل؛ لا يمارسون أي مهنة، وتشمل هذه النسبة ربات بيوت نساء لا يعملن، وأيضاً ممن تم صرفهم من العمل بسبب اغلاق المؤسسات التجارية والصناعية الخاصة وتم تسريح العمال، ودخلوا في حالة البطالة. 38,49% هم من يعملون في قطاع أهلي خاص سواء شركات لرجال أعمال، أو ممن يكون متعهدي من القطاع الخاص مع القطاع العام بعقد عمل بين الحكومة والشركة الخاصة. أما 4,1% هم من فئة العاملين بالقطاع العام بمختلف الإدارات الرسمية، و8.83% غير ذلك أي من فئة المتعاقد بالساعة أو مياوم وبالتالي لا يمتاز بالثبات الوظيفي.

وتشير الإحصاءات بأن هناك ارتفاعا في معدل البطالة، وهي مرجحة للارتفاع حسب المختصين والمحللين الاقتصاديين جراء الأزمة الاقتصادية والمالية الخانقة التي تشهدها البلاد تزامناً من انتشار الأزمة الصحة كوفيد-19، وهذا ما يؤشر الى التنبؤ بوجود انهيار اجتماعي وحصول مجاعة بين صفوف اللبنانيين في القريب العاجل؛ إن

لم يتدارك المعنيون هذا الخطر الذي يشكل قنبلة اجتماعية موقوتة. وهذا الواقع المرير دفع بالعديد من العاطلين عن العمل والغاضبين من تسرحيهم من أعمالهم الى التظاهر ضمن ثورة شعبية غاضبة كسرت قيد الحجر الصحي وتأججت بالشارع مطالبين الإصلاحات المالية والاقتصادية الحقيقية مع حلول شهر أيار والتي تمثلت بأكثر من صورة ومستخدمين أساليب العنف في تعبيرهم عن الغضب الكبير، بسبب فقدان أي استراتيجية إصلاحية أو إجراءات رسمية ممكن أن تنقذ الواقع المرير الذي أصبح عليه المجتمع اللبناني.

"رسم بياني رقم 6: " توزع المجتمع المدروس حسب قطاعات العمل"

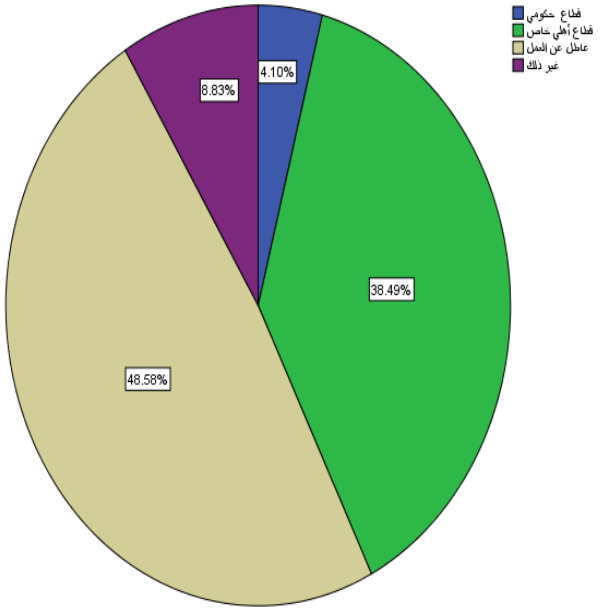

المؤشرات الإحصائية التي تمتاز بها العينة المعتمدة للدراسة:

مع خلال استخراج بعض المؤشرات الإحصائية للمتغيرات الاسمية التي اتصف بها مجتمعنا المدروس وفقاً للعينة المعتمدة، فقد تشكلت بشكل متماثل للمجتمع اللبناني الأصلي تقريبا بحسب ما امتازت من مؤشرات إحصائية كمتقاربة، لا سيما فيما بين الوسط الحسابي والمنوال.

فحسب الجدول رقم 1 لخصائص المجتمع تبين أن الوسط الحسابي لمتغير الجنس قد بلغ 1.68 والمنوال 2، في ظل الانحراف المعياري 469.، والالتواء -751.- وهو سالب ومتقارب الصفر، مع مدى 1.

كما تبين أن الوسط الحسابي لمتغير العمر قد بلغ 3.46 والمنوال 3 ، في ظل الانحراف المعياري 1.677، والالتواء 461. وهو موجب ومتقارب من الصفر، مع مدى 7. أما الوسط الحسابي لمتغير الجنسية قد بلغ 1.60 والمنوال 1، في ظل الانحراف المعياري 1.970، والالتواء 3.000 وهو موجب ومتباعد عن الصفر، مع مدى8.

ويبدو لنا من خلال الجدول عينه بأن الوسط الحسابي لمتغير المؤهل العلمي قد بلغ 2.86 والمنوال4 ، في ظل الانحراف المعياري 1.314، والالتواء -087.- وهو سالب ومتقارب من الصفر، مع مدى 4.

في حين يتبين أن الوسط الحسابي لمتغير المحافظة التي ينتمي لها المستجوب وللمهنة التي يمارسها فقد أتت النتائج الإحصائية عينها حيث قد بلغ 1.68 والمنوال 1، في ظل الانحراف المعياري 1.382، والالتواء 144. وهو موجب ومتقارب من الصفر، مع مدى 4.

جدول رقم 1: "المؤشرات الإحصائية للعينة المعتمدة في الدراسة"

المؤشرات الاحصائية	1-الجنس	2-العمر	3-الجنسية	4-المؤهل العلمي	5-المحافظة	6-المهنة وقطاع العمل
Mean الوسط الحسابي	1.68	3.46	1.60	2.86	2.82	2.82
Mode المنوال	2	3	1	4	1	1
Std. Deviation الانحراف المعياري	.469	1.677	1.970	1.314	1.382	1.382
Skewness الالتواء	-.751-	.461	3.000	-.087-	.144	.144
Std. Error of Skewness الخطأ المعياري للالتواء	.137	.137	.137	.137	.137	.137
Range المدى	1	7	8	4	4	4

رابعاً، تفاعل المجتمع اللبناني مع الإجراءات المتبعة في ظل انتشار كوفيد-19

عمدت الحكومة اللبنانية الى تطبيق إجراءات صارمة من أجل فرملة انتشار الوباء وتقليص حدة انتشاره وتأثيراته على المجتمع ككل، ومن ضمنها إجراءات على صعيد الصحة، والتربية، والرعاية الاجتماعية. وقد كان التفاعل مع هذه الإجراءات متفاوت من قبل المواطن، وحسب ما يمتاز به من وعي ومسؤولية وإدراك لخطورة هذا الوباء. وعليه عمدنا عبر الاستبيان الى تقصي مدى تجاوب المواطن مع إجراء التباعد الاجتماعي والحجر المنزلي المفروض على المواطنين كسياسة وقائية وعلاجية في آنٍ معاً.

التزام المواطن بالحجر المنزلي والتباعد الاجتماعي:

عند سؤالنا المواطن اللبناني عن مدى التزامه بالإجراءات الوقائية ومن ضمنها الالتزام بالحجر المنزلي، فقد تبين بأن غالبية الأفراد ونسبتهم 82.0% من حجم العينة أجابت بـــ "ربما" على مدى التزامها بالحجر المنزلي؛ يعني أن التزامها جزئيا بالإجراءات الوقائية المطلوبة منهم. مقابل 9.8% فقط من حجم العينة قد التزمت بالحجر المنزلي بشكل موضوعي وحرفي صحي عالٍ. أما 8.2% من حجم عينتنا المعتمدة في هذه الدراسة، فلم تلتزم بالإجراءات نهائياً انما عاشت حياتها اليومية بشكل طبيعي دون أي احتراز لعدم صدقها بوجود هذا الوباء وعدم يقينها بالإجراءات المرافقة في التعامل مع هذا الوباء، وهذا ما بينه الجدول رقم 2 أدناه.

جدول رقم 2: " التزام المواطن بالحجر المنزلي الذي أقرته الحكومة في ظل انتشار كورونا كوفيد-19"

	التكرار	النسبة %
نعم	31	9.8
لا	26	8.2
ربما	260	82.0
المجموع	317	100.0

والجدير بالذكر هنا بأن المجتمع اللبناني ككل قد التزم بشكل تام مع بداية انتشار الوباء؛ أي بين شهر الثالث ونهاية الشهر الرابع من هذا العام الجاري، إلا أن الوضع الاقتصادي المتدهور والوضع الاجتماعي الخانق دفع بمعظمهم الى التفلت من هذه الإجراءات والعودة الى الشارع للمشاركة في الثورة الشعبية واستكمال حراكهم

المطلبي بمختلف المناطق اللبنانية، جراء التدهور الاجتماعي والأمني غير المسبوق الذي يمر به لبنان في ظل انتشار الجائحة كوفيد-19، فضلاً عن المطالبة بتحسين مستوى المعيشة وتبني سياسات إصلاحية حقيقية تحمي مواردهم ومجتمعهم من الانهيار الذي يشهده منذ زمن جراء عدم التوافق السياسي من قبل المعنيين بالحكم، وجراء سياسة التعطيل التي اتبعها بعض الافرقاء أثناء كل استحقاق في التشكيلات الحكومية أو الانتخابية، وجراء تأثيرات المجتمع اللبناني بالوضع الإقليمي والدولي ككل.

طبيعة الدعم الاجتماعي المتوفر للمواطن في ظل انتشار الوباء كوفيد-19.

يُظهر الجدول رقم 3 بأن أغلبية العينة ونسبتها 84.2 % قد أفادت بأنها تلقت دعما من مختلف الجهات الرسمية أو بالتعاون بين الجهة الحكومية ومن المجتمع المدني والأهلي ضمن جو من التكافل الاجتماعي الذي ساد بأطر قيمي أخلاقي عالٍ. أما 13.2 % من أفراد العينة قد أفادت بأن هناك دعم نوعاً ما ربما تلقته، بينما 2.5% منهم أشار بعدم تلقيه أي دعم من جهة ما.

بالمقابل أشار 84.2% بأنهم قد تقلقوا إعانة غذائية ممن أفادوا بتلقيهم الدعم. وقد تنوعت هذه الاعانة بين توزيع "إعاشة غذائية" بواسطة وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع البلديات والجمعيات المجتمع المدني والأهلي، خاصة في المناطق الأكثر فقراً والأكثر ارتفاعاً في نسبة البطالة، لا سيما محافظة الشمال والبقاع. في المقابل أشار البعض بتلقيهم دعم صحي عبر تأمين أدوية وأدوات وقائية من خطر فيروس كورونا سواء كمامات أو كفوف لليد. أما جزء منهم أفاد بأنه قد تلقى إعانة مادية- صحية في تعقيم المناطق وأماكن العامة بالرش بالمبيدات المضاد للفيروس وتعقيم موارد المجتمع في بنيته التحتية، أو تعقيم المؤسسات العامة والإدارات الرسمية بالتعاون مع متطوعين ضمن أطر تكافلي وتضامني واسع النطاق.

كما بين الجدول عينه بأن 15.8% من المستجوبين الذين أفادوا بتلقيهم الدعم، أشاروا بأن هذا الدعم يكمن في شكله المالي، حيث خصصت الحكومة اللبنانية منحة 400 ألف ليرة إعانة للأسر الأكثر فقراً عبر منحها للأسر التي قد اودعت أبناءها في المدارس لدى القطاع العام، في ظل التعاون بينم إدارات المدارس الرسمية مع قوى

الجيش في توفير هذا الدعم من أجل صمود الأسر في التزامهم بالحجر المنزلي والالتزام

جدول رقم 3: "حصول افراد العينة على دعم الحكومة من أجل الالتزام بالحجر المنزلي في ظل انتشار الوباء كوفيد-19"					
الحصول على اعانة	**التكرار**	**النسبة %**	**نوع الاعانة التي تم الحصول عليها**	**التكرار**	**النسبة %**
نعم	267	84.2			
لا	8	2.5	**اعانة مالية**	50	15.8
ربما	42	13.2	**اعانة غذائية**	267	84.2
المجموع	317	100.0	**المجموع**	317	100.0

أما الأسباب التي تكمن وراء إشارة البعض بعدم تلقيهم أي مساعدة رسمية أو محلية فقد بينه الجدول رقم 4، إذ أشار البعض ونسبتهم 11.0% بأن حكومتهم لم تبادر في منح اعانة مالية للمواطنين حتى ينفذوا الحجر، و7.9 % يعتبرون بأن وضعهم المعيشي جيد ولا يحتاجون للإعانة، و6.% فقط ممن أشاروا بوجود أزمة اقتصادية لدى الحكومة وبالتالي عاجزة عن تقديم اعانة للمواطنين من أجل ضمان التزامهم بالحجر.

مقابل 80.1% من أفراد العينة ممن أشارت بأنها تلقت دعم سواء دعم عيني خاص لها أو دعم جماعي استفادت به بشكل أو بآخر في مواجهة تفشي هذا الوباء الصحي المعدي. ولعل الفرق البسيط بين جدول رقم 3 و4 في نسبة ممن أفادوا بتلقيهم الدعم يعود إلى البعض المستجوبين الذي خلطت الأمر عليهم بين الإعانة العامة والإعانة الخاصة، وفيما بين دعم الرسمي الحكومي للمواطن بشكل عيني خاص له، أو دعم المجتمع المحلي والمبادرات الفردية التي انطلقت وطالت معظم مناطق وبلدات لبنان عبر تضامن اجتماعي وتلاحم مناطقي في سبيل مواجهة تداعيات هذا الوباء الخطير على المجتمع الإنساني.

جدول رقم 4: " العوامل الكامنة وراء عدم تلقي المواطن اللبناني مساعدة معينة في ظل انتشار وباء كورونا-19"		
العوامل	التكرار	النسبة %
وضعك المعيشي جيد ولست بحاجة لها	25	7.9
لم تبادر الحكومة منح اعانة مالية للمواطنين حتى ينفذوا الحجر	35	11.0
وجود ازمة اقتصادية لدى الحكومة	2	.6
قد تلقيت اعانة لأجل بقائي بالمنزل والالتزام بالحجر الصحي	254	80.1
غير ذلك	1	.3
المجموع	317	100.0

خامسا: مناقشة الفرضيات:

مع انتشار كوفيد_19 واجهت السلطة اللبنانية تحديات كثيرة في ظل استنفار شعبي طالت ثورة مطلبية بامتياز منذ اندلاعها في 17 تشرين الثاني من هذا العام الحالي وما سببته من شلل للمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الأمر والذي ترافق مع ارتفاع معدل البطالة والفقر الذي طال أكثر من نصف الشعب اللبناني كما أشرنا في سياق دراستنا.

التحديات الاجتماعية الاقتصادية لانتشار كوفيد_19:

توصلنا عبر دراستنا بأن المجتمع اللبناني يواجه تحديات اجتماعية واقتصادية عديدة جراء انتشار هذا الوباء بين المناطق اللبنانية، مما يدفعنا الى التوصل من التثبت من صحة الفرضية الأولى أي "أن هناك تحديات اجتماعية سلوكية فرضها الحجر المنزلي جراء انتشار الفيروس التاجي كوفيد 19 لدى المجتمع اللبناني" والذي يتمثل في كيفية الالتزام بالحجر المنزلي والتباعد الاجتماعي وهذا ما أثبتته النتائج الميدانية بأن 82.0% من المواطنين ممن أشاروا بربما التزموا بالحجر والتباعد الاجتماعي والتفلت نوعاً ما من السلوكيات الوقائية المفروضة عليهم، سواء بوضع الكمامة والكفوف باليد والتعقيم والمحافظة على النظافة الشخصية.

كما بينت الدراسة لنا بأن هناك انهيارا حقيقيا للقطاع الاقتصادي والمالي، ولعل انهيار قيمة العملة اللبنانية خير شاهد على هذا الواقع المتأزم، وما تلاها من ارتفاع كبير بالأسعار والتضخم الاقتصادي الذي بلغ ذروته مع حلول شهر حزيران، وإقفال المؤسسات قسراً، سواء بفعل الأزمة الاقتصادية أو بفعل التعبئة العامة التي فرضتها الحكومة اللبنانية في تعاملها مع هذا الوباء، وبالتالي نتثبت من صحة الفرضية الثانية،

ومفادها بأن "هناك تحديات اقتصادية مهنية ومالية على الحكومة والمجتمع اللبناني ككل فرضها الحجر المنزلي جراء انتشار الفيروس التاجي كوفيد 19 لدى مختلف القطاعات الإنتاجية اللبنانية" وما تسببتها من افلاس واغلاق جماعي للمؤسسات بسبب انخفاض القدرة الشرائية للمواطن وتفلت الأسعار وهذا ما بينته لنا النتائج بأن غالبية العينة ونسبتها 48.58% هم من فئة العاطلين عن العمل.

كما تقودنا نتائج هذه الدراسة إلى التحقق من صحة الفرضية الثالثة؛ أي أن "هناك تحديات تنموية جمة تواجهها الحكومة اللبنانية جراء آثار خلفتها الجائحة" سواء من خلال رسمها للاستراتيجيات المقبلة لما بعد الانتهاء منها، من أجل التخفيف من الآثار التدميرية التي قد خلفتها على الصعيد المحلّي، الداخلي. وما تفرضه على المعنيين من تعزيز لدى الفرد حسْ المسؤولية المجتمعية، وتعزيز الوعي الفردي له من أجل ضمان استدامة السلامة العامة، وتحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي الذي يحتاجه المواطن، من أجل تخطي الواقع المتأزم على كافة الأصعدة.

تأثير عاملي الجندر والمستوى الثقافي على الالتزام بالحجر الصحي المنزلي:

من أجل قياس مدى تأثير كل من متغير الجندر والمستوى الثقافي على درجة التزام المواطن وتقييده بالتعبئة العامة المفروضة عليه سوف نستخدم معامل الارتباط (Corrélationأو Correlate) من أجل معرفة درجة الارتباط وقوته بواسطة معامل الارتباط البسيط (Bivariée أو Bivariate)، عن طريق اجراء اختبار كاندل (Kendall)

أ) **تأثير متغير الجندر على الالتزام بالتعبئة العامة:**

يفيدنا الجدول رقم 5 نتيجة الاختبار كاندل بين كل من متغير الجندر ومتغير الالتزام بالحجر الصحي المنزلي وبالتالي التقيد بالتعليمات المفروضة على الأفراد أثناء انتشار الوباء الصحي كوفيد_19 لدى المجتمع اللبناني.

جدول رقم 5: " أثر عامل الجندر على الالتزام بالحجر المنزلي المفروض جراء انتشار فيروس كوفيد 19	
قيمة معامل الارتباط كندل "R"	-0.08 -
مستوى الدلالة الاحصائية	0.05
حجم العينة	317
مستوى الخطأ	0.05
القرار	دال توجد علاقة سلبية قوية

يُظهر الجدول قيمة معامل الارتباط كاندل بين عامل الجندر وعامل الالتزام بالحجر المنزلي يقدر بـــــ (- 0.08-) وهي دالة عند مستوى خطأ (0.05) بمستوى دالة وقدره (0.05) وهذا يعني أنه توجد هناك علاقة قوية سالبة بين متغير الجندر ومتغير الالتزام بالحجر المنزلي الذي أثبتت معه العنصر النسائي التزام أعلى في الحجر من الذكور، وهذا ما يبينه لنا الرسم البياني أدناه.

رسم بياني رقم:7 " أثر عامل الجندر على الالتزام بالحجر المنزلي المفروض جراء انتشار فيروس كوفيد 19"

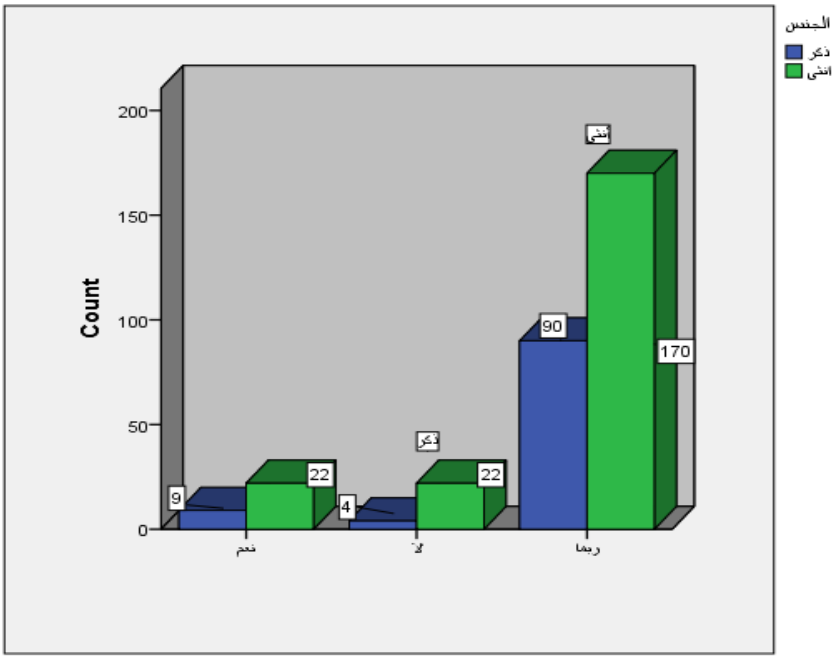

وهذا ما يساعدنا على التثبت من صحة الفرضية الرابعة بأن "هناك التزام متفاوت بالحجر المنزلي المفروض جراء انتشار فيروس كوفيد 19 بين النساء والرجال في المجتمع اللبناني"، حيث أثبتت النساء أكثر وعياً في الالتزام بالحجر المنزلي من الرجال رغم أن غالبية العظمة اشارت بالالتزام نوعاً ما أي لم تلتزم بالكامل.

ب) **تأثير متغير المستوى الثقافي على الالتزام بالتعبئة العامة**:

كما يفيدنا الجدول رقم 6 نتيجة الاختبار كاندل الذي تم بين كل من متغير المستوى الثقافي من جهة ومتغير الالتزام بالحجر الصحي المنزلي من جهة أخرى، وما أسهم به النصر الثقافي على إحداث وعي فردي تجاه التقيد بالتعليمات المفروضة عليهم أثناء انتشار الجائحة الصحة لدى المجتمع اللبناني.

جدول رقم 6: " أثر المستوى الثقافي على الالتزام بالحجر المنزلي المفروض جراء انتشار الجائحة"	
قيمة معامل الارتباط كندل "R"	-0.02 -
مستوى الدلالة الاحصائية	0.48
حجم العينة	317
مستوى الخطأ	0.05
القرار	غير دالة ولا توجد علاقة بين المتغيرين

يُظهر الجدول قيمة معامل الارتباط كاندل بين عامل الجندر وعامل الالتزام بالحجر المنزلي يقدر بـــــ (- 0.02-) وهي دالة عند مستوى خطأ (0.05) بمستوى دالة وقدره (0.48) وهذا يعني أنه لا توجد علاقة فيما بين متغير الجندر ومتغير الالتزام بالحجر المنزلي، الذي أثبتت معه أن غالبية أفراد العينة بمختلف مستوياتهم الثقافية قد التزموا بشكل جزئي ومتقطع بالحجر والتدابير الوقائية تبعاً للتعبئة المفروضة، وهذا ما يبينه لنا الرسم البياني أدناه.

رسم بياني رقم:8 " أثر مستوى الثقافي للفرد على الالتزام بالحجر المنزلي المفروض جراء الجائحة"

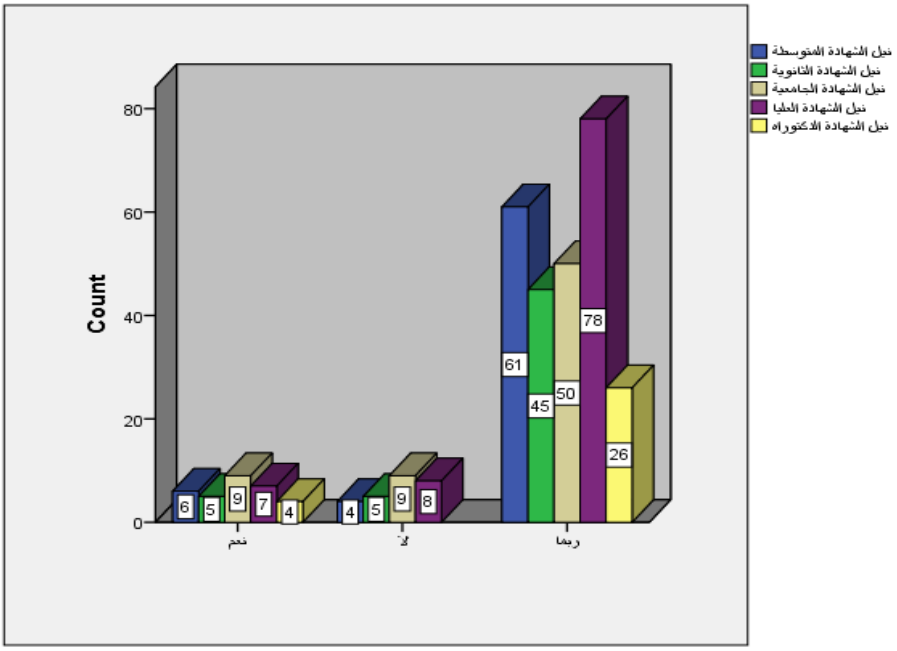

وهذا ما يقودنا الى نفي الفرضية الخامسة بأنه ليس هناك أي تأثير للمستوى الثقافي لدى المواطن على التزامه بالحجر المنزلي، أو التزامه بالتدابير التي اتخذتها الدولة اللبنانية صحياً في سبيل التخفيف من تداعيات الفيروس التاجي كوفيد-19، خاصة أن الإجراءات لم تخضع للصرامة في التنفيذ جراء ما يشهده المجتمع اللبناني من تأجج للنفوس تبعاً للانهيار الاقتصادي والتدهور المعيشي في آنٍ معاً.

سادسا: الخلاصة والاستنتاجات وأبرز التوصيات:

نتوصل عبر هذه الدراسة بأن هناك تحديات مختلفة سواء على الصعيد الاجتماعي-السلوكي، أو الصعيد الاقتصادي-المهني، أو على الصعيد المجتمعي ككل في ظل النظام اللبناني المتأزم سياسياً ومالياً، خلال تعرضها للجائحة الصحية كوفيد-19، ورغم ذلك استطاع أن يتعامل مع هذه الجائحة بحرفية عالية ويضبط حدة انتشار هذا الوباء بفضل الإجراءات التي تبنتها وزارة الصحة. ولعل انخفاض معدل الوفيات جراء هذا الوباء مقارنة مع الدول المجاورة له.

إلا أن الوضع الحالي يفرض على النظام اللبناني تحديات تنموية جمة تحضيراً لما بعد الجائحة. عبر تبني سلسلة إجراءات اجتماعية واقتصادية تسانده في تخطي هذا الواقع المتردي. وبناء على ما تقدم نقترح الإجراءات والتدابير التي يمكن أن تساعد المختصين في تعزيز الانماء الحقيقي للبنان وضمان إعادة التأهيل المجتمعي لما بعد كورونا، مع تعزيز الحس المجتمعي لدى الفرد في تجاوزه أزمة الوباء مستقبلاً في حال عودتها أو ظهور وباء مماثل لها، عبر التوصيات التالية:

- على السلطة اللبنانية تبني سياسة إصلاح حقيقية تتمثل في مكافحة مزاريب الهدر والفساد ولا سيما في وزارة الكهرباء والاتصالات.
- على السلطة اللبنانية أن تتبنى مبادئ الحوكمة في سياساتها، ولا سيما عبر توظيف وفقاً للجدارة والكفاءة واعتماد مبدأي الشفافية والعدالة في إدارتها شؤون البلاد والعباد.
- على الحكومة أن تتبنى إجراءات إعادة تأهيل البنية التحتية وذلك بالتعاون مع السلطة المحلية وتنفيذ آلية شفافة من الرقابة عليها.
- على السلطة اللبنانية مجتمعة أن تتحد في دعم قطاعي الزراع والصناعة وتفعيل آلية واضحة للوصول الى حد لاكتفاء الذاتي.
- فك ارتباط العملة اللبنانية عن الدولار الأمريكي في التداول المحلي وحصره بالعملة اللبنانية فقط، أما الدولار يتم حصر تداوله بين التجار الكبار.
- تفعيل آلية بطاقة الغذائية لدى موظفين ومحدودي الدخل عبر تأمين المواد الغذائية بأسعار رمزية تساعدهم على الكفاف والأمن الغذائي.
- تفعيل نظام صحي ورعائي يدعم القطاع الاستشفائي العام الذي يوفر للمواطن الطبابة والاستشفاء بأسعار معقولة وتساعده على تخفيف أكلاف الرعاية الصحية عليه.
- التعاون بين المجتمع المدني والرسمي في توفير سياسات وقائية تدفع بالمواطن على التحلي بالمسؤولية في إدارة الأزمات مستقبلاً، ولا سيما إدارة أزمة كوفيد_19 التي من المتوقع فورة جديدة لها.

- دعم وسائل النقل العام وبطاقات مخصصة لمحدودي الدخل ولا سيما لطلاب المدارس والجامعات من أجل تخفيف أكلاف التعليم عليهم.
- دعم الجامعة نظام التعليم الرسمي بمختلف مراحله ولا سيما الجامعة وما دون التعليم الثانوي الأمر الذي يحد من تخفيف الأعباء عن كاهل الأسر محدودي الدخل.
- إعادة احياء الطبقة الوسطى التي اختفت في ظل الأزمة من خلال ضبط سعر الصرف وتثبيته على سعره الأصلي ضماناً لعدم ذوبان كلي لهذه الفئة الاجتماعية.
- إعادة لبنان الى حضنه العربي والدولي من خلال تشجيع الاستثمارات الاقتصادية لديه، مع تفعيل قطاع السياحة عن طريق حفظ الأمن وضبط الاستقرار السياسي، والذي يشكل مورد مال هام للخزينة.
- تعزيز البنية التحتية الريفية مع خلف برامج تنمية الريف وتعزيز قطاع السياحة الريفية لما يمتاز به لبنان من موارد طبيعية مؤهلة لتشجيع هذا القطاع.

المصادر والمراجع

1. **CNN**: "لبنان يعلن اكتشاف أول إصابة مؤكدة بفيروس كورونا الجديد"، مقال صحفي وارد في موقع صحيفة بالعربية يوم الجمعة 21 شباط 2020، تم استرجاعه في 24 حزيران 2020.
https://arabic.cnn.com/health/article/2020/02/21/lebanon-coronavirus-health-iran
2. **بوعلام غبشي**: "فيروس كورونا: ما هي الآثار النفسية للحجر الصحي وكيف يمكن تجنبها؟ "، مقال صحفي عبر موقع فرانس24 الإلكترونية نُشر في 2 نيسان 2020، تم استرجاعه في 24 حزيران 2020، https://www.france24.com/ar/
3. **الشهرية الدولية للمعلومات:** " النساء في لبنان بالوقائع والأرقام 50% من اللبنانيين و25% من العاملين و3% من السياسيين"، موقع الكتروني، تم نشره يوم الأربعاء 6 أيار 2015، تم استرجاعه في 26 حزيران 2020. https://monthlymagazine.com/ar-article-desc_3722_
4. **قاموس المعاني الجامع الإلكتروني**: "جائحة"، تم استرجاعه في 24 حزيران 2020. https://www.almaany.com/ar/dict/ar-
5. **مركز الإصلاح الإلكتروني**، " لبنان: إدارة أزمة كوفيد-19" في زمن الثورة، مقال علمي وارد عبر المركز الكتروني في 7 ايار 2020، ttps://www.arab-reform.net/ar/publication

6. **منظمة الأمم المتحدة:** "أثر مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19) على النساء والفتيات"، مقال علمي وارد في موقع المنظمة الالكترونية، تم استرجاعه في 24-حزيران 2020-
https://www.un.org/ar/un-coronavirus-communications-team/put-women-and-girls-centre-efforts-recover-covid-19
7. **موقع الأسواق العربية:** " بين الصرافين والسوق السوداء...الدولار يلامس 6 آلاف ليرة لبنانية"، العربية نت، وارد في 23 حزيران 2020، وتم استرجاعه في 25 حزيران 2020.
https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/financial-markets
8. **موقع الكتائب الإلكترونية**: "رواتب اللبنانيين تنهار والدولار قد يصل إلى 6 آلاف"، مقال صحفي وارد في 27 نيسان 2020، تم استرجاعه في 25 حزيران 2020، https://kataeb.org/
9. **موقع الكتائب الإلكترونية**: "رواتب اللبنانيين تنهار والدولار قد يصل إلى 6 آلاف"، سبق ذكره.
10. **موقع المنار الإلكتروني**: "تعميم لقوى الأمن حول قرار تقييد حركة السير"، وارد في 5 نيسان 2020، تم استرجاعه في 24 حزيران 2020، https://almanar.com.lb/6494567
11. **موقع رئاسة الجمهورية اللبنانية الإلكترونية**، بيان صادر عن اجتماع مجلس الدفاع الأعلى في 12-4-2020، تم استرجاعه في 24 حزيران 2020.
http://www.presidency.gov.lb/Arabic/HigherDefenseCouncil/Pages/Details.aspx?nid=25913
12. **موقع رئاسة الجمهورية اللبنانية الإلكترونية**، بيان صادر عن اجتماع مجلس الدفاع الأعلى في 4-6-2020، تم استرجاعه في 24 حزيران 2020.
http://www.presidency.gov.lb/Arabic/HigherDefenseCouncil/Pages/Details.aspx?nid=25990
13. **موقع عربية نيوز (BBC):** "فيروس كورونا: لماذا صنفته منظمة الصحة العالمية وباءً عالمياً"، مقال صحفي وارد في 12 مارس 2020.
https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-51854975
14. **موقع لبنان الجديد الإلكتروني:** "رئيس الجامعة اللبنانية يعمم على العمداء التعليم عن بعد"، في 11 آذار 2020، تم استرجاعه في 24 حزيران 2020.
https://www.newlebanon.info/lebanon-now/
15. **موقع وزارة الإعلام الإلكترونية:** "آخر الإحصاءات"، وارد في تاريخ 23 حزيران 2020، تم استرجاعه في 24 حزيران 2020، https://corona.ministryinfo.gov.lb/
16. **موقع ويبدكيديا الإلكتروني**: "جائحة فيروس كورونا في لبنان 2020"، تم استرجاعه في 24 حزيران 2020، https://ar.wikipedia.org
17. **هاني عبد اللطيف:** "آثار كورونا الاقتصادية: خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة"، دراسة علمية مقدمة إلى مركز الجزيرة للدراسات، نشرت في 24 آذار 2020، تم استرجاعه في 25 حزيران 2020.

https://studies.aljazeera.net/ar/article/4613
18. **يارا عرجة:** "أرقام صادمة تظهر الخلل الحاصل في لبنان"، مقال صحفي وارد في صحيفة النهار الإلكتروني، في 3 تشرين الثاني 2015، تم استرجاعه في 26 حزيران 2020. https://www.annahar.com/article/
19. **اليونسكو:** "التعليم من الاضطراب إلى التعافي"، وارد عبر موقع اليونسكو الإلكتروني، تم استرجاعه في 24 حزيران 2020، https://ar.unesco.org/covid19/educationresponse
20. **inistry of Public Health** (Republic of Lebanon), "Health Systems Challenges to Respond to COVID-19, 6 April 2020

التنمية الاقتصادية في نيجيريا تحت الجائحة (كوفد 19): الواقع والبديل

د. إبراهيم أبوبكر إمام
قسم اللغات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية
أكاديمية الدفاع النيجيري/**نيجيريا**

يعيش العالم اليوم في ضغط صعوبات التنمية الاقتصادية، نتيجة لما أحدثه الوباء والجائحة (كوفد 19). مصائب راجعة إلى الوضعيات الإنسانية على رأسها اهتزاز اقتصادي، فالمال مصدر العلاقات الإنسانية، جمعا واستثمارا، وصرفا وخسارة، تقدما وتراجعا. فهو الوسيلة القوية التي لا بد منها للفرد والجماعة والحكومة، فهو الذي تعيش من أجله الأمم، ومن أجله تتقاتل الدول ويستولى بعضهم على ثروات البعض، ومن أجله تعقد العلاقات وتتشابك.

والأمة التي تريد أن تتحقق غايتها المنشودة وأن تحافظ على مستواها بين الأمم فلا بد وأن تقوم باسترجاع مجرى الأمور إلى أحسن ما كانت عليها قبل الجائحة كورونا (كوفد 19)، باستغلال الفرص الجديدة الممكنة لتحقيق التنمية الاقتصادية. فلكل الحكومات نظام متبع قبل وقوع الجائحة، ولا بد من تغيير النظام والتعديل فيه لأن الجائحة وأوقفت مجريات موارد الدخل و التنمية الاقتصادية لجميع الدول. فالدول المتقدمة تتمتع بحق الإنتاج والتوزيع في ظل العولمة، والدول النامية قد تكون في حيرة لاجتياح نظام العالم الجديد من حيث التنمية الاقتصادية وكيفية استغلال بعض الفرص المتاحة.

تبحث هذه المقالة في النظام الاقتصاد النيجيري في ظل الجائحة ومستقبل ما بعدها، مع بحث خطط السير لإنقاذ الدخل الوطني والحفاظ على التوازن المستمر بين النظام الاقتصادي الجديد للعالم. تطرقت المقالة إلى التجارة الدولية بينها وبين الدول، ذلك لكونها من الدول النامية والمصابة بأكثر من غيرها في افريقيا ما وراء الصحراء. ومنهج السير فيها هو العرض والسرد والتعليق تحت العنوان: التنمية الاقتصادية في

نيجيريا تحت الجائحة (كوفد 19). وتحدثت كذلك، عن التنمية الاقتصادية والخطط الأولية من حكومة نيجيريا في ذلك، مع إشارة يسيرة إلى الدول النامية والتنمية الاقتصادية بحيث يجتهد كل ويعمل على كيفية خاصة به. والواقع البديل من وجود إمكانيات جديدة وفرص التقدم الاقتصادي لنيجيريا بين الحكومة والشعب. وعن المشاكل والآمال في تجاوز صعوبات الجائحة. وعن مشاكل الانضباط الاجتماعي لخطة مواجهة حظر التجول، والفرص المتاحة للتنمية البشرية من رفع حظر التجوال واستثماره خلال التكيف مع كوفد 19، وثمرة التجارة الدولية للوطن، ومن ثم النتائج والخاتمة.

تمهيد:

مشكلة الجائحة كبيرة لم يسبق أن شاهدها العالم منذ مئات من القرون. وما أحدثته من خلل مادي ومعنوي في نظام الاقتصاد العالمي واضح وضوح القمر ليلة البدر. فكان حتما على المجتمعات أن تبحث عن نظام جديد مختلف عن الذي كان عليه، واتخاذ طرق وسبل أو فرص متاحة لتجاوز الصعوبات والوصول إلى سد هذا الخلل والإكراهات الاقتصادية. وترقية الدول إلى ذروتها ما أمكن، ويتطلب ذلك أخذ قرارات خاصة بالعلاقات الدولية من جانب، وأخرى هادفة إلى تربية مجتمعاتهم بإيجاد بيئة ملائمة للتقدم.

لقد واجه العالم التراجع الاقتصادي في أقل من عقد مضى، والذي اجتهدت فيه كل الحكومات بكيفياتهما الخاصة للحفاظ على التوازن الدولي في التنمية الاقتصادية. توقفت كل ما من شأنه إحياء العلاقات العامة، تجارية كانت أو علمية، صناعية كانت أو مهنية، سفرية أو حضرية، فردية كانت أو جماعية، وغيرها في جميع اللقاءات المباشرة. وقد تقدمت بعض الدول مثل الصين وتأخرت بعض الدول، خاصة النامية منها. هذه الجائحة غيّرت مسار العالم بالكلية وأحدثت حصارا عالميا غير متوقع. فلا أحد يتصور أن يأتي يوم يمنع الناس من خروج إلى الشوارع والمصانع والمحطات

والمطارات والأسواق والمتاجر وجميع أمكنة الحركات الإنسانية الحية، بما فيها المؤسسات العلمية، وتمنع معنا كليا حتى المساجد وبيع وصلوت وكنائس جميعها مغلقة من جراء كثرة المصابين بجرثومة كرونا وهم بالملايين والآلاف والمئات، وما زال العدد يزداد عالميا بدون توقف.

هذا كلة يعني؛ لا بد من بإيجاد عالم جديد ويستوجب على الحكومات أخذ قرارات صعبة لإنقاذ المجتمع الإنساني وإرجاع الأوضاع إلى ما كانت عليه من نظام التنمية الاقتصادية قبل وجود الجائحة (كوفد 19). على الدول المتقدمة الاستمرار في البحث عن الحلول الإيجابية لمجريات الأمور. وأما البلدان النامية فهي الأخرى، في كارثة أعظم لأنها قد تعاني بأكثر من الصعوبات والمشاكل مقارنة بالبلدان المتقدمة. لأن البلدان النامية قد شهدت تقهقرا بينا منذ بداية هذا الوباء أكثر، لكون معظمها دول مستهلكة ولا تنتج لنفسها حاجياتها، بل تستورد معظم متطلباتها وتعتمد على غيرها. وهذا وضع مشكلة في ذاته. فالتجارات الدولية توقفت وانقطعت إلى حد ما، والسبل مسدودة، والجميع في مأزق من أمرهم مع استمرار الجائحة، فلا بد من البحث عن طرق النجاح من المأزق والوقاية الدائمة منها. ثم تخطيط للمستقبل ما بعد الجائحة والكارثة التي خلفتها (كوفد 19) في ظل العولمة.

هذه الورقة مداخلة يسيرة للندوة الدولية التي قام بتنظيمها المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات انطلاقا من المحور الرئيس: "من الجائحة إلى التنمية، نماذج دولية في صعوبات التجاوز وفرص الإقلاع". وهذا الجهد المحمود من هذا المركز الموقّر والمنظم للندوة جاء في الوقت المناسب، حيث إن الدول النامية في حيرة من أمرها. فالباحث قدم هذه المقالة مساهمة بعد المشاركة الفعّالة في الندوة عبر برنامج زوم.

سوف نورد في المقالة الخطط والقرارات التي اتخذتها حكومة نيجيريا، والانضباط الاجتماعي لهذه الخطط الحكومية، وتأثر الاقتصاد النيجيري من جراء ما أحدثته

الجائحة. مع الإتيان على الفرص الموجودة للتنمية الاقتصادية من داخل الوطن وخارجه. ثم نظرة عن مستقبل الاقتصاد النيجري..

التعريف بالموضوع: التنمية الاقتصادية؛ الاقتصاد كما عرفته بعض المعاجم اللغوية هو: "علم يبحث في الظواهر الخاصة بالإنتاج والتوزيع" [1].

وقد عرفه بعض المتخصصين في هذا الفن بقوله: "الاقتصاد هو النشاط البشري الذي يشمل إنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك السلع والخدمات" [2].

إلا أن كافة هذه التعريفات كما أشار إليه بعضهم: "تشير إلى أنه ذلك العلم الذي يصل إلى إنتاجها ثم استخدامها..." [3].

ومن ناحية أخرى، فمفهوم الاقتصاد، يمكن القول بأنه: "العلم الذي يهتم بالأنشطة والعمليات ذات العلاقة باستغلال الموارد الشحيحة والمتوفرة في مجتمع ما، لغاية خلق سلع أساسية ذات قيمة، وتوزيعها بين أفراد المجتمع."[4]

والتنمية الاقتصادية كما يراها مايكل تودارو: "هي الزيادة في مستويات المعيشة، وتحسين احترام الذات، والتحرر من الاضطهاد وتوفر أعظم خيارات للناس" [5]

فتلخيص معنى التنمية الاقتصاية في هذه التعريفات، هو الوضعية السياسية لوطن أو دولة أو منطقة أو منظمة ما. وعلى كل حال فلا يجزئ اقتصاد الدولة حتى يكون قادرا على إيجاد حل لأهم قضاياها الاقتصادية التي تتضمن توليد فرص للعمل، وتنويع النشاطات الاقتصادية، وترويج الدخل للحكومات ولأفراد المجتمع مع تحفيض البطالة من بين صفوف المواطنين بقدر الإمكان.

وأما التنمية، فزيادة على ما تقدم؛ تعني الزيادة و التطور في مراحل متتالية، بقصد القضاء على التخلف، واللحاق بعالم الحضارة، مع توفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع. وهي الجهد المنظم لتطوير الموارد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وهي بذلك تحويل حالة إلى أخرى أحسن. لذلك قامت الحكومة النيجيرية ببعض الخطط

موافقا لسيرها لتدارك ما فاتها من الدخل الاقتصادي ومواكبةً للدول المتقدمة وحفاظا لمستواها كأكبر دولة من للدول النامية في إفريقيا ما وراء الصحراء.

الخطط الأولية للحكومة:

لقد ظهر الكوفيد 19 لأول مرة في مدينة لاغوسLagos [6] وهي عاصمة تجارية كبرى لنيجيريا. وجدت فيها جرثومة كورونا مع مسافر إيطالي دخل الوطن من مطار دولي في المدينة، وكان ذلك يوم 27 شهر فبراير 2020، فحظرته الحكومة من التجوال هو وبعض من تعامل معهم عند وصوله. وأما بعض الآخرين الذين وصل معهم في نفس الطائرة قد انتشروا في البلاد، ولم تتمكن الجهة الموكلة بحظر الأمراض السريعة الانتشار أن تجدهم؛ فأولئك هم الذين نشروا المرض بين المواطنين. فأخذت الجائحة في الانتشار من خلالهم ومن خلال الذين تعاملوا معهم في مدينة لاغوس ثم إلى ولاية أوغنOgun)) المجاورة لها ثم إلى أبوجاAbuja عاصمة الدولة وهكذا من مدينة إلى أخرى، فاستمر المرض في التزايد يوميا. لما لاحظت الحكومة ارتفاع عدد المصابين والوفيات؛ وعندما توفي أكبر رجل أعمال لمكتب رئيس الدولة، خاطب رئيس نيجيريا محمد بحاري[7] الشعب وأصدر قرارات وخطط أولى من نوعها في الدولة منها ما يلي:

1- إغلاق المطار ومنع الأسفار، دخولا وخروجا من الوطن: إنه لمن المسلّم أن كوفد *19* دخل إلى نيجيريا من المطار، ومن خلال القادمين من خارج الوطن، والذين دخلوا من المطارات كذلك، فلذلك كان من واجب الحكومة أن توقف الأسفار وتمنع الدخول والخروج حتى ينخفض عدد المصابين.

2- إقفال أماكن العبادة: نيجيريا دولة ذات أديان ومعتقدات كثيرة، إلا أن غالبية أهلها مسلمون، فالإسلام يحتل المرتبة الأولي، وتليه المسيحية، ثم الوثنية وغيرها. أعلنت الحكومة حظر التجول لجميع أماكن العبادة خوفا من زيادة انتشار المرض باستمرار. والمسلمون في بيوتهم، لا صلاة الجمع ولا

الجمعة، والمسيحيون كذلك، ومنعت الحكومة التجمع عموما والحفلات الرسمية والأهلية والسياسية. وعُيّنت الوكالة لاكتفاء أثر المرض. ورضي الجميع مع ضيق الصدر بهذا القرار الصعب.

3- توقيف الدراسة بالمؤسسات التعليمية: جميع المؤسسات التعليمية من مستوى الروضة إلى الجامعات الحكومية والأهلية والتي في ملكية الولايات كلها أقفلت وقاية وحصارا واكتفاء للمرض وخوفا من انتشاره.

4- محطات القطار وجميع وسائل النقل الجماعي توقفت بأمر من الرئيس، بما في ذلك سيارات الأجرة، وبعض السيارات الشخصية حظرت من الطرقات والشوارع إلا بإذن خاص أو أن تكون حكومية أو للمستشفيات وللإسعاف .[8]

5- تحفيض ميزانية الدولة: بما أن نيجيريا دولة تعتمد كثيرا على سوق النفط وميزانيتها لعام 2019 و 2020 كانت على عدد الإنتاج اليومي للنفط، وحالة الطوارئ قد أثرت على ميزانية الدولة. فأجريت القرارات السريعة للتحفيض والتعديل، وتبديل بعض ما سبق أن اتفق عليه مجلسي النواب الشعب من تحفيض ميزانية الدولة بخصم ما يبلغ 25%[9]، وهذا أدى إلى إيقاف بعض الأعمال المهمة، وأدى بدوره إلى فصل بعض العمّال من عملهم ووقوعهم في البطالة. لقد أثر هذا على الشعب وأوقع بكثير من الذين فصلوا عن العمل إلى صعوبة واضحة في المعيشة.

6- توزيع مساعدات مالية وبعض الأطعمة: لما علمت الحكومة ما تنتظر الشعب من شدائد في الحصول على الأقوات اليومية، عيّنت لجنة طارئة لتقوم بكل جهد، وفي أسرع وقت ممكن، لتوزيع الحاجيات اليومية من الأطعمة والأموال تسهيلا للشعب وبأولية إيصال ذلك إلى تلك الولايات والمدن التي تعاني بأكثر انتشار وكثرة المصابين، التي تعيش تحت الحظر من البداية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك. لقد استطاعت هذه الوكالة شيئا ما إنجاز هذه المهمة.

وقد استفاد عدد كبير لا يقل عن مليونين ونصف مواطن، مع وجود بعض الهفوات التي لا بد منها لكثرة المحتاجين من سكان هذه المناطق. شعب نيجيريا أكثر دول أفريقيا سكانا، ذلك أن عدد السكان يبلغ مائتين وثلاثة مليون، ومعظمهم فقراء يعتمدون على الأعمال المأجورة لإطعام أنفسهم وأهليهم.

إجراءات حكومية أخرى:

لقد تأثر اقتصاد نيجيريا كنظيره في الدول النامية وغيرها. فبدأت الدولة تبحث عن الحلول الاقتصادية. فالبلدان النامية كلها تحتاج إلى اتخاذ وتبني خططا وقرارت لإعادة الأوضاع بشكل أو آخر للتنمية الاقتصادية والتقدم لبلدانهم المختلفة. وكان حتما على جميع النظم أن تستعد لها وتحسن التدبير لكي تستقيم الأمور والخروج من المأزق وإقلاع التنمية لاستقبال العالم الجديد من الجائحة. وكل يعمل على شاكلته بنظام:

تأثر الاقتصاد النيجيري:

نيجيريا تنتمي إلى منظمة أوبيك (OPEC)مجموعة الدول المصدرة للنفط؛ يعني هذا أن معظم اقتصاد نيجيريا يعتمد بالدرجة الأولى على سوق النفط، لذلك شهدت التراجع المباشر الذي لم يكن في الحسبان عند وقوع الجائحة، التي أدت إلى خفض سوق النفط، حتى أصبح سعر البيع أقل بأضعاف من سعر الإنتاج لكل برميل. وهذا التأثر هو الذي أدى إلى إجراء تعديلات جزئية في ميزانية الدولة من قبل الحكومة. ذلك إضافة إلى وقف التصدير لبعض الإنتاجات الوطنية من المعادن والإنتاجات الزراعية من زنجبيل وفلفل وقطن وغيرها.

مشكلة اجتماعية في التنمية الاقتصادية:

إن كانت نيجيريا شريكة لدول أوبيك(OPEC) من حيث نوعية الدخل، فهي تختلف كل الاختلاف عن معظم الدول الأعضاء لهذه المنظمة. بعض البلدان في هذه المنظمة ذات وجهة واحدة، التي قد تكون على الدين واللغة وعادات الشعوب متحدة وواحدة،

بخلاف نيجريا فإنها ذات أديان وعادات ولغات وشعوب مختلفة، وهذه الحالة تمثل عائقا كبيرا يقف في وجه الدولة في تطبيق خطط التقدم تحت ظل الجائحة، وقد كانت تعاني من هذه الوضعية منذ قديم من الزمن، ومع هذه الحالة والمواقف الصعبة واصلت السير إلى ما وصل إليه من الحضارة البينة من بين الدول النامية في إفريقيا ما وراء الصحراء.

بعض خطط التنمية الاقتصادية:

هناك خطط كثيرة اتخذتها الدول النامية عموما، لكن نيجيريا اتخذت ما يمكن من خلالها وصول إلى مراميها، نذكر منها ما يلي:

1- النظرة الداخلية للتنمية والتقدم:

وذلك بالتراجع عن الاعتماد الكلي على النفط واستعمال السبل الأخرى للتنمية الاقتصادية، من أهمها الرجوع إلى ميادين وقطاعات مختلفة، منها الزراعة بجميع أنواعها. لذلك نظمت الحكومة المركزية ورصدت أموالا طائلا لمساعدة الفلاحين بزيادة قسط كبير على ما كانت تعطيهم قبل وقوع الجائحة كورونا[10]، مع التحفيض في أثمان المستلزمات الزراعية وتوفير السماد والحبوب بأنواعها والأسماك والمواشي. فالذين تخرجوا من الجامعات والمؤسسات الوطنية والمماثلة لها ودرسوا علوم الزراعة على القائمة الأولى لنيل هذه المساعدات، ثم الذين في تخصصات أخرى ولهم الرغبة في فن من فنون الزراعة والصيد فهم من الذين يموّلون من طرف الحكومة بقرض يمكنهم من الاستثمار في ميدان الزراعة.

2- التكوين المهني[11]:

هذا أيضا من خطط التنمية الوطنية التي أخذت وجها جديدا تحت ظل الجائحة. كانت الخطط من هذا القبيل منذ بداية زمن رئاسة الرئيس الحالي لنيجيريا. فبمجرد توليته السلطة كوّن لجنة خاصة لتكوين الشباب تكوينا مهنيا

يمكنهم من خلاله اعتماد على النفس مع تقديم المساهمة للمجتمع النيجيري. وقسم ذلك إلى أقسام شتى منها ما يخص الشباب الذين وصلوا إلى بعض المستويات من القراءة والكتابة، فلهم مؤسسة خاصة بهم. وقسم خاص بأولئك الناشئين الذين لم يسبق لهم معرفة بالقراءة والكتابة، فهم يجمعون بين تعليم القراءة والكتابة والتكوين المهني في آن واحد.

3- التمويل الجامع[12]:

وهذا للشباب والأرامل من النساء واللاتي ليس لهن من يعولهن فيموّلن للمتاجرة في أشياء خفيفة من الحاجيات اليومية يمكن لهن الاستغناء بها لأنفسهن.

4- التوظيف العام المؤقت[13]:

أمر رئيس الدولة وزارة تنمية الشباب والتنمية، بتوظيف طارئ موقت لعدد من المواطنين بغض النظر عن مستوياتهم العلمية والاجتماعية يبلغ عددهم حوالي سبعة آلاف وسبعمائة مواطنا، رجالا ونساء، مع تحديد مدة لا تتجاوز سنتين، ثم يوظف فوج آخر بنفس العدد والكيف والمدة وعند النهاية يمكنهم بكيفية أو أخرى الاعتماد على النفس. وكل هذا النظام يهدف إلى إيجاد المجتمع الذي يكون أفراده معتمدين على أنفسهم ومتوجّهين إلى فرع من فروع التنمية الوطنية في اتجاه التقدم الوطني والاجتماعي. فالمجتمع الذي يعتمد أفراده على أنفسهم يجد جوا مهيأ للتنمية والتقدم.

5- توسيع توزيع الغاز [14]:

هذه من الخطط التي تراها الحكومة من خط المسار الإيجابي للتمية الاقتصادية. سبق وأن وقعت نيجيريا اتفاقيات مع المملكة المغربية **[15]** وبعض الدول الأوروبية لتصدير الغاز مارا بالمملكة المغربية قبل وقوع الجائحة،

لكن الفكرة مع كونها موجودة والحكومة قد وضعت تدابيرها؛ إلا أن الأوضاع الداخلية غير مساعدة، مع أن هذه الاتفاقيات ما زالت تتخذ مسارها شيئا فشيئا.
توجد غازات كثيرة في البلاد، لكنها تحترق في الهواء بدون فائدة أو مقابل. لذلك فكرت الحكومة في تنظيمها وتعبئتها لتوسعة بيعها بين المواطنين وإلى مناطق شمالية للبلاد، حيث يمكن بيعها بسهولة فيعود بالنفع لمزيد الدعم للصندوق الوطني للتنمية من داخل الوطن، فكرة كانت من نتائج الجائحة وتعتبر من إمكانيات وفرص جديدة لتجاوز الصعوبات.
ومن خلال هذه التوسعة سيتم دعم التنمية البشرية من حيث التكوين، بحيث يتمكن المواطنون من افتتاح المصانع والمعامل لشراء واستهلاك الغازات، وهي من الإمكانات التي تراها الحكومة كخطة إضافية تسير عليها في ظل التكيف مع عولمة العودة إلى المحلي.

حدود الانضباط الاجتماعي لخطة مواجهة الجائحة:

لقد واجه الشعب النيجري صعوبات لم يشهد مثلها قط في ظل الخطر والقرارات التي اتخذتها الحكومة لأول مرة في تاريخها. فاستعصى الانضباط الاجتماعي على الحكومة، والأسباب راجعة إلى أمور مختلفة وأوضاع متعارضة منها:

أولا: جدة الوضعية واستثنائيتها، فلا أحد من النيجيريين شهد مشهدا عالميا كهذا. وضعية تمنع المسلم من المسجد والمسيحي من الكنائس، والتجار من الأسواق والمتاجر، وحتى المرضى يهربون من المستشفيات، فكان أمرا صعبا على الجميع أن يعودوا إلى المحل و يدخلوا مساكنهم كما طالبتهم الحكومة بذلك.

ثانيا: المجاعة القاتلة: توجد المجاعة في بعض المدن والأماكن من جراء الفتن التي أتت بها الجائحة ومن قبل الجماعة الإرهابية بوكو حرام(BokoHaram) التي طردت العديد من المواطنين من مساكنهم فأصبحوا يعرفون باللاجئين. وهناك آخرون

على شبيهة من أمرهم، وهم الذين يَخرجون يوميا طلبا للحصول على المعيشة، فهم يحسبون أنه لا مرض أضر على النفس من الجوع.

ثالثا: عدم معاينة المصابين من المرضى في الوطن: كل ما يجده المواطن من المعلومات عن المصابين لا يتجاوز الإعلانات عن عدد المصابين فحسب. فلولا وجود الطرق الحديثة للاتصالات، بحيث يمكن أن يشاهد المواطن الأخبار الدولية من خلال القنوات الخارجية وسائل الإنترنيت لأنكر وجود هذه الجائحة بالكل في نيجيريا.

رابعا: فقدان الثقة في الحكومة: كثير من المواطنين لا حظوا تلاعبا سياسيا من الحكومات، متخذين المواطنين كألعاب بين الحكومة النيجيرية وحكومة الصحة العالمية هذا من جانب، وبين الحكومة المركزية وحكومات الولايات النيجيرية من جانب آخر. فاللجنة المكلفة بما يتعلق بالأمراض السريعة الانتشار تطالب حكومات الولايات بتزويدها بأعداد المصابين قد تكون غير حقيقية، وُجدت أو لم توجد، وبعدد المصابين تكون مكافئة، وهي تعول بذلك على ميزانية خاصة. فاتخذ بعض مسؤولي هذه الولايات قرارا بإنشاء أماكن الحظر للمصابين، وأحيانا يكافئون محتملي الإصابة بالأموال، فيتسابق الفقراء من الناس وذوو الحاجات لتقديم أنفسهم مقابلا للمال، لا لأنهم مصابون في الحقيقة، فأوجد ذلك عدم الثقة من بعض المواطنين.

خامسا: المظاهرات والإضرابات: لقد شهدت نيجيريا مرارا المظاهرات والإضراب من المراكز المخصصة للمصابين بحيث يخرج مرضى كرونا إلى الشوارع يطالبون الحكومات المسؤولة عن عدم إطعامهم ورعايتهم كما ينبغي، فيتبادر السؤال إلى أذهان المشاهدين متعجبين بالأوضاع المتهمين بالإصابة بكورونا؛ إنسان مصاب بمرض كرونا الحقيقي لا يمكن له الدخول في مظاهرات وإضرابات أو اتخاذ قرار كهذا.

سادسا: تعثر وصول مساعدات الحكومة: فكثير من الفقراء لم تصلهم الحاجيات التي أمر رئيس الدولة بتوزيعها عليهم لأسباب منها؛ خيانة الموكّلين أو كثرة المحتاجين، هذا فيما يخص الأطعمة من الأرز والشعير والدقيق والسكر والزيت وغيرها. أو عدم

وجود رصيد أو اشتراك للمحتاجين في المصارف، فالذين لا يملكون الحسابات والبيانات المصرفية الشخصية لا يستفيدون من الإعانة لأنها ترسل مباشرة إلى حساباتهم الخاصة بدون وساطة. فهذا قليل من كثير فيما يتعلق أوضاع تفاعلات وانضباط المجتمع للخطة الوطنية في حظر التجول لمواجهة الجائحة.

سابعا: هذه الأمور الموجودة واضحة بين أفراد المجتمع بعد رفع الحظر ولا يزال عدد المصابين في ارتفاع بيّن. فالعدد يزداد بالمئات يوميا لعدم التفاعل الإيجابي مع شروط الخروج والمعاملات ؛ وهذا – إن صحت الإصابة - سيكون عائقا قويا في وجه التقدم والتنمية.

نتائج أولية لتأثير الجائحة:

ترصد المقالة بعض النتائج الحاصلة جراء ما اتخذتها نيجيريا من خطط للتنمية الاقتصادية، والتي من خلالها يرجى التقدم الاقتصادي للدولة، وقد تقدم ذكر بعضها مع أنها كثيرة؛ زيادة على ذلك، نذكر ما يلي:

1. محاربة البطالة: هناك خطط منظمة من قبل الحكومة لمحارة البطالة تتضمن توظيف عام للشباب الحاصلين على الشهادات الجامعية في قطاعات حكومية مختلفة. وقد تم توظيف حوالي 774 ألف مواطن من الشباب خلال فترة الجائحة.
2. الرجوع إلى الزراعة: هذا يضاف إلى خطط السير بالمواطن إلى ميادين التنمية الاقتصادية خاصة بالزراعة، مع كون ذلك موجودا قبل وقوع الجائحة، إلا أنه نال اهتماما أكثر بزيادة قسط كبير من الميزانية التي قامت الدولة بمراجعتها في ظل التكيف مع الجائحة.
3. مراجعة التجارة الدولية: لقد قامت الحكومة بتعيين لجنة مراجعة التجارات الدولية التي لا علاقة لها بالنفط. هذه اللجنة مكلفة بمراجعة ما تصدره نيجيريا إلى الخارج، وما تستورده بغية تحسين الميزان التجاري الوطني.

4. توسعة بيع الغاز في الداخل: قرار جديد صدر أخيرا عن وزارة النفط الوطني لتأييد إنتاج الغاز إلى داخل الوطن، مع مراعات توظيف خاص للمؤهلين في تلك التخصصات النفطية، وحفاظا على الغازات التي تحرق نفسها في الهواء.
5. استعمال النفط الجدد: هناك اكتشافات جديدة لآبار النفط شمال شرقي نيجيريا وهي بمليارات البراميل. تستعد وزارة النفط الوطني لاستغلالها لتطوير الدخل الوطني وإيجاد فرص لتوظيف المواطنين.
6. فرص التشغيل الفردي: لقد فتحت الجائحة فرص التشغيل والإنتاج خاصة ومناسبة لمتطلبات بيئة الجائحة. هناك كثير من المواطنين الذين وجدوا فرص العمل في صناعة ما تحتاج إليه الجائحة والوباء من الكمامات والصابون وملابس المستشفيات الخاصة فيصنعونها للمحتاجين ويكتسبون من خلال ذلك أموالا مهمة.

خاتمة:

نختم هذه الورقة بالشكر والتقدير للمركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، الذي قام بتنظيم هذه الندوة، وندعو الله له بمزيد من التوفيق والإنجازات. وبما تقدم من البيانات، فالورقة كانت سريعة ووجيزة، تحدثت عن ثلاثة عناصر مهمة مع توزيعها على مختلف العناوين تصب في بيان خطط التنمية الاقتصادية في البلدان النامية واتخاذ نيجيريا كنموذج، مع إبراز خطط مواجهة الجائحة كرونا في نيجيريا، وانضباط المجتمع النيجيري خلال تطبيق هذه الخطط. وانتهت الورقة برصد إرهاصات مستقبل نيجيريا وخط السير على الفرص الموجودة والممكنة، ثم استخلاص بعض النتائج.

الهوامش

1- الدكتور إبراهيم أنيس وزملائه، المعجم الوسيط، الطبعة الثانية، مايو 1972 د. م، ص 772
2- https;//ar.m. Wikipedia.org/wiki/
3- mawdoo.3.com
4- https;//ar.m.wikipedia.org/wiki/
5 - www.first COVID 19 case in Nigeria
6- المصدر السابق نفسه
7 https://www.physiciansweekly.com/nigeria-to-extend-coronavirus/nigerian-president-muhammadu-buhari-addresses-the-nation-over-the-coronavirus/
8 National Population Independent report 2011/page 667
9- المصدر السابق نفسه
10 integrate the*youth* into the Economic Diversification policy: **Nigeria**.Jun 23, 2020
11 President address…المصدر السابق نفسه
12 www.myjobmag.com
13 المصدر السابق نفسه
14 *Nigeria* exports to *Morocco* was US$10.54 Million during 2018, COMTRADE database on international *trade*. *Nigeria* exports to ...
15https://www.google.com/url?q=https://www.oilreviewafrica.com/events/event-news/nigeria-discovers-one-billion-barrels-of-crude-oil-in-the-north-eastpart&sa=U&ved=2ahUKEwj554HS5tnqAhWB_qQKHeQ9AH8QFjADegQIBxAB&usg=AOvVaw3 X9L2DIqiX9cAyfWeOghqH

تداعيات جائحة كورنا في تونس

د.فوزية ضيف الله
جامعة تونس المنار/**تونس**

لم يكن وقع جائحة كورونا على تونس متوقعا أو محسوبا، لذلك فإن كل الاحتياطات والقرارات كانت قد اتخذت بعد أن تسارعت حالات الإصابة في العالم، وكذلك بعد أن تم تسجيل الحالات الأولى التي كانت عن طريق الوافدين اليها جوا.

شاع الخبر ونزل كالصاعقة على مسامع التونسيين. وقد كان هذا الوباء لحظة فارقة في تاريخ تونس.

لقد تم فرض الحجر الصحي العام منذ النصف الأول من شهر مارس وتواصل إلى حدود شهر ماي. لزم التلاميذ والطلبة والأساتذة بيوتهم، وكذلك كل العمال والموظفين، ما عدا بعض القطاعات الحساسة التي ظلت تشتغل مثل الصحة والأمن والإعلام وبعض المزودين بالمواد الغذائية.

ثمة مدارس خاصة واصلت التعليم عن بعد، وتم اقتراح برامج تلفزية وإذاعية يراجع من خلالها تلاميذ السنوات النهائية دروسهم لأنهم سيجتازون مناظرات وطنية. أما المدارس العمومية فأقفلت أبوابها واذعنت لقرارات وزارة التربية بإنهاء السنة الدراسية واحتساب معدلات وسط السنة، واعتمادها في النجاح النهائي.

أما الجامعات فقد واصلت تدريس الطلبة عن بعد، عبر منصات التواصل الاجتماعي وبعض التطبيقات الأخرى مثل "كلاس روم" و"زوم" و"ميتيغ"، رغم احتجاج الطلبة عن عدم تكافئ الفرص، وتذمرهم من تعطل شبكة الانترنت أو ضعف تدفقها. لم يكن الجميع متأقلما مع طرق التدريس الجديدة، وكانت التذمرات متواصلة. لذلك تقرر برمجة دروس حضورية بعد نهاية الحجر الصحي، وإجراء الامتحانات للطلبة حضوريا وفق احترام التعليمات الصحية اللازمة، وتقسيم الطلبة المسجلين إلى أفواج. وقد امتنع العديد من الطلبة عن الحضور والمشاركة في هذه الدروس لعدة أسباب،

بناء على تدهور الحالة الاجتماعية الاقتصادية لبعض العائلات التي تضررت من الجائحة.

طالب العديد من الطلبة بالنجاح الآلي، ولكن قرار وزارة التعليم العالي قضى بالامتحانات الحضورية، وتواصلت طيلة الصيف تقريبا، وهو ما منع الأساتذة والطلبة من التمتع بعطلتهم السنوية.

طيلة الحجر الصحي، وخاصة في أوله، كان التهافت على تخزين المؤونة والمواد الغذائية مهولا، وكانت المحلات التجارية أول الأمر مكتظة، وخاف الجميع من حصول ما لا يحمد عقباه. ورغم تطمينات الدولة، وتصريحات رئيس الحكومة بضرورة الابتعاد عن اللهفة، فان الأمر ظل على حاله.

تم فرض منع الجولان بداية من الساعة السادسة مساء إلى حدود الثامنة صباحا أول الأمر، ثم تم التخفيض فيها رويدا رويدا، خاصة مع قدوم شهر رمضان. منعت التجمعات، وأغلقت المقاهي، ومنعت الصلاة في المساجد، ومنعت التنقلات بين المناطق وبين الولايات. أغلقت المطارات والموانئ الا رحلات الاجلاء للتونسيين في الخارج فقد تواصلت على مراحل.

كسدت السياحة، وتراجعت العديد من المهن. ظهرت أنواع أخرى من المهن. أولها عملة يوفرون خدمة التوصيل للمواد الغذائية.

تدهورت صحة الطاعنين في السن، وفارق العديد منهم الحياة لأنهم لم يتمكنوا من زيارة طبيبهم، وكلفهم ذلك حياتهم.

تم تكريس مبدأ آخر للتواصل؛ هو التباعد الاجتماعي. ومع الخوف المفجع من غياب العلاج كانت الطرق العلاجية الوحيدة متمثلة في ارتداء الكمامات، واحترام مسافات التباعد، وتعقيم الأيدي والأرضيات والبيوت وكل المقتنيات.

وتواصلت تحذيرات وزارة الصحة والإطارات الطبية، وساهم وعي المواطن بدرجة كبيرة في الوصول إلى حالة محمودة، تمكنت بعدها وزارة الصحة من إعلان نهاية الحجر الصي العام والدخول في فترة الحجر الصحي الموجه.

تأثرت العديد من القطاعات من هذه الفترة من الركود الاقتصادي كل العمليات الإدارية صارت عن بعد. وزعت الدولة بعض المساعدات المالية والغذائية على مستحقيها ممن تضرروا ولكن ثمة عدة تجاوزات جبائية من طرف المشغلين، وحرمت العديد من العملة من التمتع من المنح المذكورة.

تم فرض عدم اقتطاع القروض بالنسبة للمواطنين المدانين لدى البنوك، وتولت العديد من المبادرات الجماعية والجمعياتية مساعدة الفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة.

ومنذ شهر جوان، عادت الحياة الى شوارع تونس. استأنفت المؤسسات والجامعات والإدارات والمرافق العامة والخاصة عملها بحذر. وعادت الرحلات التجارية، كما عادت حركة الموانئ والطائرات للعمل.

ورغم التخوف الذي لم يزل قائما، تم فتح النقل بين الولايات، بعد الوصول الى حالة صفر كورونا. ولعل تونس تعد من البلدان التي تجاوزت هذه الجائحة بأمان وبأقل الأضرار. رغم التداعيات الاقتصادية السيئة على قطاعات الاقتصاد والسياحة والثقافة والفنون والتعليم.

ليبيا و تداعيات الوباء

عبدربه يونس
جامعة السيد محمد بن علي
السنوسي الإسلامية
طرابلس/ **ليبيا**

في زمن الكورونا تغير العالم وسيزيد في تغيره، وسوف تتغير في الزمان والمكان الفراغات والفزاعات وملفات العالم الكبرى، والهجرة غير القانونية والإرهاب والحروب بشتى أنواعها، فالكل يرتقب نتائج "كورونا"، والعالم الذي أصبح قرية بعد تعدد وسائل النقل والاتصال والتواصل والتبادل، حتى أصبح ما يحدث في قرية صغيرة أقصي الشرق يتأثر بها أقصى الغرب لم يعرف بعد سبيلا سالكا لتجاوز الأزمة. وعلى هذا الأساس لن تسمح القوانين الدولية الجديدة بحرية تصرف للدول في شؤونها كافة وعلى الخصوص الشأن الصحي. وتداعيات العالمية سوف تتأثر بها الإنسانية على كافة المستويات، وقد تصل الى عادات الشعوب وتقاليدها. والتأريخ يسجل البيانات، والصراع يحتدم بين القيم الإنسانية، ولا تستثنى العجلة الاقتصادية.

فقد عجز العالم عن تقديم علاج لهذا الوباء، والتفسير السياسي أسهب شارحا وموكدا أن الوباء ظاهرة سياسية قد تكمن المؤامرة في تفاصيله. وهذا يستوجب علينا أن نعيد التفكير في ذلك لكي نتعايش بشكل دقيق.

وإن ليبيا ليست بعيدة عن هذه التداعيات برغم من وجود كثير من الاختلافات، وذلك نتيجة لخصوصية الوضع في بلادنا، فقد أصبحنا في ظل الحروب والنزاعات والانقسام أكثر ضعفا أمام هذه الجائحة. والتي انتقلت سريعا في مقدمات التحديات التي تواجه السلطات والمواطن. بالإضافة إلى ازدواجية الإجراءات الاحترازية الناجمة عن وجود حكومتين، وهشاشة المؤسسات الصحية المتواضعة في الأساس، والمتضررة من الحروب المتواصلة منذ عام 2011.

لكن ليبيا تختلف عن أغلب الدول في بعض الإجراءات، حيث تم تطبيق الإجراءات الاحترازية قبل تسجيل أي حالة على مستوى التراب الليبي، وقد فرضت السلطات الليبية، وخاصة في مناطق الحكومة الليبية المؤقتة، مجموعة من الإجراءات الاحترازية، وتم تشكيل لجنة عليا لمجابهة وباء كورونا برئاسة رئيس الأركان العامة في الجيش الليبي، واتخذت إجراءات صارمة منها؛ فرض حظر للتجول وتشكيل اللجان الخاصة بالرصد والتقصي، وتجهيز المراكز المتواضعة بأجهزة الكشف والإيواء، وإيقاف الدخول والخروج من وإلي الأراضي الليبية الواقعة تحت سيطرتها. وبالإضافة لتوزيع المواد الطبية الاحترازية اللازمة على أغلب المواطنين بالمجان. كل هذه الإجراءات قامت بها حكومة الوفاق على المناطق الواقعة تحت سيطرتها مع بعض الخروقات في مسائل حظر التجول من المواطنين. وكذلك التأخر في إقفال المنافذ الحدودية وحركة المسافرين الجوية والبرية. ولكن من الملاحظ عجز الحكومتين في فرض عملية التباعد الاجتماعي لأن الإجراءات اقتصرت على غلق المؤسسات المختلفة دون السيطرة على التنقل اليومي للمواطنين، فهذه الإجراءات تعد إيجابية من الناحية الاحترازية والسلبية، حيث أن الوباء وصل حديثا لدولتنا نتيجة للإهمال الذي ذكرته بعض التقارير الواردة من جانب حكومة الوفاق بخصوص الإجراءات المتبعة في عودة المواطنين العالقين من الخارج. وكذلك تدخل أطراف سياسية تابعة لمجلس الدولة، فقد ساهم في خرق إجراءات المركز الوطني لمكافحة الأمراض بالغرب الليبي، وفق ما أكده تقرير هيأة الرقابة بتأريخ في 2020/5/7. حيث كانت الإجراءات المفروضة على العائدين من الخارج عبارة عن سحب وتحليل عينات من القادمين من مناطق مختلفة من العالم متضررة بشكل كبير من هذا الوباء. وعلى العكس اختلفت الإجراءات المتبعة من قبل الحكومة المؤقتة في عودة العالقين في الخارج، فقد أجبرت العائدين على البقاء في الحجر الصحي داخل الفنادق والأماكن

المخصصة للحجر الصحي لمدة أربعة عشر يوما بالإضافة لسحب عينات عند الوصول وعند مغادرة الحجر.

هذا وقد أدى تباطؤ الإجراءات الاحترازية المتبعة من قبل حكومة الوفاق إلى ازدياد التدفقات البشرية بشكل غير خاضع للحجر أو الحظر في أغلبه، وهو ما تسبب في وقت لاحق بظهور حالات متفرقة وصل عددها في شهر مايو إلى ستين حالة كانت جميعها من العائدين من الخارج، إلي أن وصل الإجمالي الى حوالي 675 حالة في شهر يونيو، فنسأل الله عز وجل الشفاء العاجل لهم. والحقيقة أن ما يشهده الملف الطبي للوقاية والعلاج في زمن كورونا يؤكد بما لا يدع مجالا للشك بأن مصير المركز الوطني لمكافحة الأمراض كغيره من المؤسسات والهيئات والوزارات بالغرب الليبي، مسلوب الإرادة ولا يزال يخضع لضغوط المصالح والمطامع، وبأن قيادات الحرب الدائرة هي قيادات متداخلة ومتقاطعة ومتوغلة في كل أطراف الجسد الليبي، الأمر الذي يبين فقدان القرار، وغلبة الجماعات المصلحية داخليا وخارجياً على المشهد بشكل عام. وهو ما رفع منسوب ملل المواطنين اتجاه هذه الإجراءات، التي استغرقت أكثر من شهرين دون تسجيل لأي إصابات، مما عزز شعورا بذلك لدى أغلب المواطنين بعدم جدوى هذه الإجراءات، وعدم احترامها، وخاصة في مناطق الحكومة الليبية المؤقتة التي كانت تطبق هذه الإجراءات فعلا.

أما فيما يتعلق بتداعيات الوباء الاقتصادية في ليبيا فهي كغيرها من الدول، تضررت، ولكن نتيجة للحرب المستمرة من فترة، فإن أغلب التداعيات التي تضررت منها دول العالم كانت موجودة في الأصل، وذلك نتيجة لتوابع الصراعات القائمة، والتي منها على سبيل المثال ركود قطاع السياحة الأكثر تضررا عالميا، حيث لا يوجد نشاط لهذا القطاع منذ فبراير 2011. وعلى صعيد الصناعة فأغلب الأنشطة الصناعية محلية الاستهلاك، فلم يتغير سوقها بشكل كبير. وفي مجال الثروة الحيوانية والبحرية فهي لا تغطي احتياجات السوق المحلي. أما الزراعة فتعتبر من الأنشطة المتواضعة.

وفي مجال الصحة فالمستفيد الأكبر من هذه الأزمة، فقد كان في السابق الاعتماد على العلاج في الخارج بشكل كبير حولته الأزمة إلى الاعتماد على الداخل، وزاد الإقبال على المؤسسات الصحية والطبية في الداخل، وخاصة التابعة للقطاع الخاص، فقد تحصلت هذه المؤسسات على فرصة ذهبية من أجل إعادة الثقة بينها وبين الزبناء. وحققت مكاسب مالية استثنائية ومعنويات كبيرة، وذلك بزيادة عدد المترددين عليها والسبب في ذلك يرجع الي ايقاف السفر الي الخارج.

أما قطاع التعليم فهو الاكثر تضررا من هذه الأزمة باعتباره يعتمد النظام التقليدي، وعدم قدرة وزارتي التعليم في الحكومتين الى إعداد خطة تكفل إتمام العام الدراسي الموقوف منذ 14 مارس 2020، وكذلك في ظل عدم وجود نظام قائم للتعليم عن بعد وعدم وجود البيئة التعلمية المناسبة لانطلاق عملية التعليم عن بعد. ورغم المحاولات الحثيثة من قبل وزارتي التعليم لكنها محاولات لازالت بعيده عن التطبيق، حيث تصطدم دائما بعدم وجود البنية التحتية واللوائح والتشريعات التنظيمية وعدم جاهزية العاملين في قطاع التعليم، وكذلك افتقار العملية التعليمية في القطاع العام والخاص، لأنشطة التعليم الإلكتروني، ومع وجود معلمين وطلاب أصحاب تجربة بسيطة. فعملية تهيئتهم وتدريبهم على ممارسة أنشطة التعليم عن بعد تحتاج الى وقت كبير. وبالإضافة الى تدني مستوى التعليم التقليدي في الأساس، وذلك نتيجة للأوضاع الحالية في ليبيا، فالتعليم الإلكتروني يحتاج الي عملية حقن وإدخال بالتدريج، وإعداد وتهيئة للمناخات والتشريعات القائمة، حتى تكون عملية علمية قائمة على خطوات ومراحل قابلة للتطبيق ليكون النجاح حليفها.

أما في شأن دور الجهات الرسمية، والأهلية وأدوار الفاعلين في مجابهة هذا الوباء، فقد تظافرت جهود كافة المؤسسات الأهلية المتمثلة في الحركة العامة للكشافة والمرشدات والأندية الرياضية وجمعية الهلال الأحمر الليبي والمؤسسات الرسمية كل حسب الإمكانية المتاحة، في مجال التوعية والتثقيف من خطورة هذا الوباء. ولعبت

المؤسسات الإعلامية دورا بارزا في هذا المجال، وتم تخصيص جزء كبير من خططها البرامجية اليومية في مجال التوعية والإرشاد وذلك لتغطية الأحداث اليومية العالمية للجائحة.

لقد تغير العالم ما بعد الجائحة عن الماضي، وقد يخرج العالم منها الى نفق مظلم تكون نهايته مجموعة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فيكون فيه ما مخطط له، وما كان مأمول لدى الدول النامية مثقل بالعقبات والمعوقات. فما شهده العالم الى الآن في ظل هذا الوباء، وما سيشهده حتى الخروج منه، سوف يحتم إعادة ترتيب الأولويات فلم تعد معززات الأمن القومي كما هي. فالعالم مستقبلا قد تتغير متطلباته الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية والأمنية. فإعادة التفكير في السياسات الحالية المتبعة على كافة الأصعدة سوف تكون محورا لعملية فهم واستيعاب التحديات الجديدة الناتجة عنه، وهذا ما تأكده تقارير منظمة الصحة العالمية في استمرار آثار فيروس كورونا لمدة عقود.

إن إجراءات التباعد الاجتماعي إذا استمرت طويلا ستفرض تكاليف مضاعفة على كافة المجالات، فالزراعة والصناعة والنقل والسياحة وغيرها، سوف تكون بمعايير جديدة مدفوعة التكلفة من الدول والمواطنين، وهذا يضاعف الأعباء على خطط التنمية في جميع الدول والدول النامية على وجه الخصوص، فإن ما تحتاجه هذه الدول من الدول المانحة وصندوق النقد الدولي لن تكون متوفرة لوقت طويل. كما أن قروض الدول النامية المتعثرة سوف تكون مستحقة على حساب أهداف التنمية. فالعالم الأول الذي يعاني الركود الاقتصادي من هذه الأزمة، لا يعرف التضحية على حساب مصالحه. فهذا العالم الذي يعتبر سبب هذه الأزمة قد يكون المستفيد الأول أيضا. فكل الأخطار المحدقة تأتينا من العالم نفسه وليضع أمامنا كل الأزمات -بيئية ووبائية وبيولوجية ونووية وغيرها- ونحن من سندفع الثمن الباهض دائما.

تجربة الأكاديميين العراقيين في إدارة أزمة التعليم والأداء الجامعي في ظل جائحة كورونا

د. هند فخري سعيد
جامعة الموصل / كلية التربية الاساسية /
قسم التاريخ/ **العراق**

تحول وباء كورونا الى جائحة اجتاحت العالم بقاراته وجميع دوله دون استثناء، وبسرعة مذهلة ادهشت الكوادر الصحية في الدول المتقدمة وجعلتها في حالة عجز، وسرعان ما استشرى العجز ليشل كل مفاصل الحياة حكومات ومؤسسات، منشآت ومصانع، شركات وأسواق، مدارس وجامعات.

كورونا شكلت أزمة عالمية كبرى، وإدارة الأمور في زمن الأزمات صعب جداً ويحتاج إلى تعاون الفرد صعوداً لأعلى سلطة في البلاد، فكان هذا الوباء ضرورة للتعاون بين الأفراد وسلطاتهم، بل إن التزام الفرد في هذه الأزمة هو المعول عليه للحد من خطورتها. وإدارة الأزمة علم بحد ذاته مبني على مزيج من الأسس الأكاديمية والمهنية الناتجة عن عقود من التعلم والدروس المكتسبة من الأزمات والكوارث.

في ظرفنا هذا يقع أكبر عبئ في التوعية واستيعاب خطورة الوضع وإيجاد سبل المعالجة السريعة والفعالة بعد الكوادر الطبية على الكوادر الأكاديمية باعتبارها الشريحة الأكثر التزاماً في دراسة الواقع ومعالجة ما يطرأ عليه للنهوض بواقع أكبر شريحة في المجتمع وهم الطلبة (الشباب) باستدراك عجلة التعليم والدراسة ومواصلة العمل الأكاديمي المتنوع الاختصاصات المبني على أسس علمية منطقية.

لكن واقع كورونا في العراق كان صادماً، لعدم وجود كوادر وبرامج أكاديمية وتدريبية رصينة لإدارة الطوارئ والأزمات، وفقدان استراتيجية عمل لنموذج يدير عجلة العمل الاكاديمي في الجامعات العراقية في ظل الأزمة، إلا ما ندر من محاولات فردية على نطاق ضيق، وبالأخص التعليم الالكتروني الذي أصبح وسيلة التعليم

المعتمد عليه في أزمة كورونا، وهو مجال لم يحظ بأي تطبيق في الجامعات العراقية إلا في تخصصات محدودة لا تكاد تذكر.

نعجب لذلك والعراق بلد الأزمات منذ عقود، لكن لا نريد أن نرجع كثيراً للوراء وسنؤطر زمن حديثنا عن ما حصل أواخر العام المنصرم 2019 وبدايات هذا العام2020 الذي لازلنا نعيش أزمته الشديدة فيما يخص وضع الجامعات العراقية.

إن السنة الدراسية (2019 -2020) كانت مرتبكة منذ بدايتها، بسبب موجة المظاهرات والاعتصامات التي مثلها شباب العراق بشريحة طلاب الجامعات على أوسع نطاق، لكن بعد مدة وتزامناً مع مباشرة خجولة لعودة الدوام في الجامعات العراقية في بغداد والمحافظات الجنوبية في منتصف فبراير/شباط 2020 لاستئناف الدوام و إجراء الامتحانات واستدراك ضياع السنة الدراسية، أخذ وباء كورونا يطرق أبواب الخطر على العراق بعد اتساع دائرة انتشاره في إيران صاحبت أكبر حدود مفتوحة معه من جهته الشرقية، وإذا بأول حالة في العراق لطالب يحمل الجنسية الإيرانية في النجف بتأريخ 2020/2/24، وبعدها حالات في كركوك والسليمانية وأربيل، هنا بدأت قرارات تدارك الخطر تتلاحق، فتشكلت خلية الأزمة (لجنة المادة 55 الوزارية) لمواجهة أزمة وباء كورونا ومن أهم أعضائها وزير التعليم العالي والبحث العلمي، فكانت الخطوات الأولى غلق المدارس والجامعات بتاريخ 2/27_ 3/7 وتعقيم وتعفير أبنية المدارس والجامعات، لكن الذي حصل لم يقف عند هذا الحد، فالوباء أخذ بالاستشراء والأمور خرجت عن السيطرة فعلق الدوام إلى إشعار اخر بعد فرض حظر التجوال في عموم العراق، وحتى الدوام بنسبة (50%) للكوادر الإدارية والمسؤولين في الجامعات سرعان ما ألغي، الجميع التزم البيوت للحد من تفشي الوباء اسوة بما طبق في كل دول العالم .

لكن هل هذا يعني توقف الحياة وضياع السنة الدراسية؟ الأزمة عالمية والعراق جزء منها، كيف عالجتها الدول؟ كان على العراق بذل الجهود المضاعفة لتطبيق سبل المعالجة، جملة تحديات 0على الجميع التكاتف لمواجهتها.

فايروس كورونا لم يكتشف لقاح لإيقافه الى اليوم مسلمة يؤمن بها الجميع في الوقت الحاضر، لكن هناك مجالات توقفت هل يسلم بتوقفها؟ أم أن هناك من استطاع أن يجد لها الحلول لعودة انفتاحها واستمرارية الحياة رغم شبح الموت، أهمها (مجال تعليم) المدارس والجامعات أطفالنا وشبابنا الذين ألزمناهم ولزمنا معهم البيوت خوفا عليهم وحرصاً على مستقبلهم توجب إعادة النظر في وضعهم.

هنا كان التحدي ، الخطوة الأولى الاطلاع على تجارب المعالجة التي طبقتها الدول التي سبقتنا في وقوعها ضحية الوباء، لكن السؤال هو هل ما طبقته الدول المتقدمة وبصعوبة عند الكثير منها يمكن أن يطبقه العراق بواقع التعليم المتأزم الذي أشرنا إليه؟ التحدي صعب والجهود التي ستبذل كبيرة جداً للوصول الى نتائج مقبولة على الأقل في المرحلة الراهنة.

تماشياً مع واقع الأزمة المتواصل كان على الجامعات العراقية أن تحذوا حذو دول العالم في الاستمرار بالعملية التعليمية وإكمال العام الدراسي عن طريق منصات التعليم الإلكتروني ومنصات اللقاءات والاجتماعات الالكترونية والأداء عن بعد وبكل السبل المتوفرة من وسائل التواصل الاجتماعي. ولعله جاءت فرصة لطلبة جامعات بغداد والمحافظات الجنوبية لاستكمال العام الدراسي، لكن هذه المهمة وقف في طريقها الكثير من المعوقات.

التزمت الجامعات العراقية بأوامر الوزارة وتعليمات خلية الأزمة بإيقاف الدوام و تنفيذ تعليمات الحظر الشامل وإجراء عمليات التعقيم والتعفير لبنايات الجامعة، و طبقت في البداية كوادرها الإدارية والمسؤولة قرار الدوام بنسبة 50%، وبالنسبة للكوادر التعليمية والطلبة والذين كانوا قد اتمواُامتحانات نصف السنة واستخراج النتائج

النهائية فقد التزموا بتوقف الدوام والحظر، لكن بعد مدة وتواصل قرارات الحظر دون تحديد سقف زمني لإنتهاء الأزمة وضعت الجامعات العراقية أمام خيار صعب وهو الالتزام بقرارات استئناف دوام الطلبة لكن هذه المرة عن طريق التعليم عن بعد عبر منصات التعليم الإلكتروني .

كيف ستطبق هذه العملية التي لم تطبق في الجامعات العراقية إلا بحالات فردية واجتهادات شخصية وخبرة الأساتذة في هذا المجال بسيطة جداً بل تكد تكون معدومة؟ وقدرة شبكات الأنترنت على تغطية هذه المهمة على جميع المناطق ضعيفة ومتعثرة، والأمر الأهم هو الطلبة كيف سيتم الزامهم بالانتظام بهذه العملية وتوفير الظرف المناسب لهم باختلاف إمكانيات التحاقهم بهذا النظام بمختلف اختصاصاتهم العلمية التطبيقية والإنسانية، وإقناعهم بأنه هذا هو النظام الذي عن طريقه سيكملون عامهم الدراسي ولا خيار غيره في الوقت الحاضر أسوة بما يجري في دول العالم، لتصبح بين ليلة وضحاها الأجهزة من هواتف ذكية وحواسيب كانت المتنفس الأمثل لهم في نشاطاتهم الترفيهية إلى وسيلة لتحديد مستقبلهم الدراسي وإتمام عامهم بنجاح، فشرع الجميع أساتذة وطلبة لتنصيب برامج التعليم الإلكتروني والبحث والاستقراء عن سبل التعامل معها وبتواصل بينهم و تعاون لإتقان كيفية التعامل مع هذا النظام الجديد.

لكن هذا لم يكن كافياً، فالجهود تحتاج لتنسيق وتنظيم أكثر دقة وانضباط للتعامل مع هذا النظام، لتنطلق هنا الجامعات العراقية بكوادرها الأكاديمية ومراكزها لتنظيم الورش والندوات والدورات والمحاضرات حول التعليم الالكتروني لاستيعاب هذا النظام وضبط أركانه لسلامة تطبيقه وسلاسة التعامل معه، والتشجيع على إقامة هذا النوع من الأنشطة عن بعد أو الالتحاق بما يقام منها في بقيت الجامعات العراقية وكذلك العربية والعالمية.

ومن المثير للانتباه أن نشاط التدريسيين في الجامعات العراقية في هذا المجال قد تزايد بشكل ملحوظ، فقد فسحت لهم خلوة الحظر وسكون الحياة فرصة تفعيل قدراتهم

التواصلية وحضور كثير من الأنشطة والفعاليات التي كانوا يعجزون عن حضورها في السابق لضيق الوقت وكثرة الالتزامات أو لظروف أخرى كثيرة خاصة فيما يتعلق بالنشاطات الدولية التي تحتاج لسفر ومجهود وتكاليف يعجزون عن أدائها لأسباب مختلفة. لتتحول هذه الفترة رغم صعوبتها والقلق من نتائجها إلى فترة نقاهة ودراسة الذات والتأمل واستعادة التفكير بتأني وهدوء وإعادة تنظيم جدول الحياة لدى الكثيرين.
كما فسحت خدمة الأنترنت لمن يعرف استثمارها استثماراً صحيحاً هذه الفترة الكثير من المواقع البحثية والمكتبات والمجلات الدولية المحكمة التي اتاحت محتوياتها ونشاطاتها مجاناً لتكون فرصة ثمينة للاستفادة منها بالسبل المثلى.
لكن مع هذه الآفاق التي أتيحت للاكاديميين العراقيين إلا أنهم الزموا بالقيام بكل مهامهم التقليدية بكل تفاصيلها، ولكن عن طريق التواصل عن بعد من خلال انتظامها في برامج خاصة وتطبيقات الكترونية، وكذلك متابعة طلبة الدراسات العليا واستئناف مناقشاتهم عن طريق تنظيمها في جلسات إلكترونية على إحدى منصات برامج التواصل والتعليم الالكتروني. حيث اعتمدت مجموعة من البرامج أثبتت فاعليتها وسهولة العمل بها، منه منصات لإلقاء المحاضرات Classroom ,Edmodo ومنصات لعقد الاجتماعات والمؤتمرات اهمها تطبيقات Zoom ,Meet وللتواصل وعمل مجموعات متابعة الاعمال كان عن طريق تطبيقات Telegram,WhatsApp,Viber .
كل هذه الواجبات والمهام من المؤكد تحتاج إلى تهيئة الأجواء المناسبة لأدائها والجميع في بيوته، لذا قد يواجه الكثيرون صعوبات في هذا الأمر، لكن الجميع يسعى بجهود حثيثة للتغلب على الصعوبات من حيث اختيار الوقت وأنواع البرامج الأكثر سهولة بالتواصل ومراعاة الجميع لظروف الاخر وعدم تحميله ما هو أكثر من الطاقة.
وتبقى المهمة الأكثر أهمية عند الكوادر الجامعية هي شريحة الطلبة وكيفية ضمان استمرارية التزامهم بالانتظام في الصفوف الإلكترونية والبحث عن سبل تحفيزهم

على المتابعة رغم صعوبة الظرف، ومحاولة السماع لمشاكلهم وتبسيط المادة العلمية لهم قدر المستطاع دون الإخلال بمحتواها وسلوكيات التعليم المنضبط ومراعاة ساعات المحاضرات أن تكون في أوقات مناسبة من حيث توفر التيار الكهربائي المرتبط به بث الأنترنت عند الأغلبية، وكذلك ساعات الأنترنت المجانية التي تعطيها شركات الاتصالات لخطوط الطلبة.

المهام صعبة وتحتاج لتلاحم وتظافر الجهود في الجامعات ابتداً من الرئاسات وحتى أصغر موظف في كوادرها، وسعي الجميع لاحتواء الطلبة الذين هم ثمرة كل هذه الجهود المتظافرة. وفي الآونة الأخيرة وموجة كورونا الثانية والأكثر عنفاً التي عمت العراق منذ شهر حزيران الماضي والتي وضعت العام الدراسي على المحك وإنهائه بالامتحانات الإلكترونية قرار نهائي لا خيار غيره، هنا كان التحدي الأقوى وهي جهود الأكاديميين لإنهاء العام الدراسي والوصول بالطلبة لبر النجاح وتقديم كل التسهيلات لهم مع التأكيد من وزارة التعليم العالي على حفاظ الكوادر على رصانة ومكانة الجامعات العراقية وشهاداتها ورفض تطبيق نظام العبور لما فيه من انتقاص للجهود الحثيثة التي بذلت خلال الظرف الاستثنائي الصعب، فكانت المرحلة الأولى بطلبة الدراسات العليا وتمت العملية بنجاح، لتشرع بعدها الكوادر بتطبيق نظام الامتحانات الإلكترونية على المراحل الأولية وتنجز المهمة بنجاح منقطع النظير كتجربة أولى، لكنها كانت ممزوجة بإصرار كبير من الكوادر الأكاديمية رغم صعوبة ظرفهم الاقتصادي وانقطاع رواتبهم بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يمر به العراق، لكن التزامهم بواجبهم السامي وإيمانهم برسالتهم التعليمية والتربوية تجاه أبنائهم الطلبة كانت كفيلة لتكون حافزا لهم لإنجاز المهمة رغم كم المعوقات الذي كان في طريقهم .

بل إن نجاح التجربة منح وزارة التعليم العالي اتخاذ الخطوة الأكثر شجاعة وهي إقرار نظام التعليم الإلكتروني نظاماً بديلاً للتعليم التقليدي في حالة الأزمات، ومسانداً للنظام

التقليدي في الظروف الطبيعية، وأن يكون العام المقبل مطبقاً للتعليم الإلكتروني إذا ما استمرت مخاطر كورونا قائمة.

تجربة التعليم الإلكتروني الأولى من نوعها لكن وعي الأكاديميين العراقيين وتفانيهم في حمل رسالتهم الإنسانية ومسؤولية الأجيال التي في أعناقهم كانت دافعاً لنجاحهم وتجاوز الأزمة بنتائج مشرفة.

قراءة تحليلية للمشهد الجزائري في مجابهة فيروس كوفيد 19، الإجراءات والسياسات في ظل المنطلقات

د. صابر بحري ، د. منى خرموش
جامعة محمد لمين دباغين
سطيف2/**الجزائر**

مقدمة:

لقد لاحت للأفق اليوم أحد أهم المشكلات التي تواجه الإنسان اليوم وهي فيروس كورنا الذي بدأ كأول محطة من أوهان بالصين، لينتشر لباقي دول العالم، ويصل العالم العربي بداية من دول الخليج العربي التي سجلت أول حالاته، ليصل بعد ذلك إلي بلدان المغرب العربي: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا، وبهذا الانتشار الرهيب، وفي ظل غياب أي لقاح أو دواء لهذا الفيروس، تبقى الوقاية هي خير علاج، حيث أكدت المنظمة العالمية للصحة ومختلف الدول التي انتشر فيها هذا الوباء أن الحل الأمثل لمحاصرته والتقليل من حدة انتشاره هو الحجر المنزلي المتمثل في البقاء في المنزل وعدم الخروج إلا لقضاء الحاجات القصوى، كما باشرت الكثير من الدول فرض عقوبات وغرامات مالية على كل من لا يلتزم بالحجر المنزلي، وتتضاعف هذه العقوبات التي بدأ تطبيقها في بعض الدول التي عرف فيها انتشار الوباء حدا لا يستهان به (بحري صابر، مارس 2020، ص12).

فيروسات كورونا هي فصيلة كبيرة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان، ومن المعروف أن عددا كبيرا من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر حالات عدوى الجهاز التنفسي التي تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة(السارس)، ويسبب فيروس كورنا المكتشف مؤخرا مرض فيروس كورنا كوفيد-19(فيروس كورنا المستجدCovid-19، 2020، ص4)، ولقد أدى انتشار هذا الفيروس إلى اتخاذ العديد من الإجراءات الاستباقية واللاحقة في مختلف

دول العالم في محاولة للمجابهة في ظل غياب العلاج أو أي لقاح من شأنه مساعدة جسم الإنسان للتغلب عليه.

لم تختلف الجزائر كغيرها من بلدان العالم في مختلف الإجراءات المعمول بها لمجابهة فيروس كوفيد 19 فحرصت على اتباع مجموعة من الإجراءات والسياسات التي كانت تأتي تباعا لما يفرضه الواقع الصحي المرهون بانتشار الفيروس، وعلى الرغم من الصعوبة في الوقت الحالي الحكم على مدى نجاعة مختلف تلك الإجراءات والسياسات في ظل غياب الرؤية الواضحة لبؤرة الفيروس ومدى انتشاره.

إن طبيعة الفيروس فرضت ليست على الدولة فقط، بل على المجتمع ككل، أن يسير وفق منهج معين لابد أن لا يحيد عنه إذا ما أراد السلامة الصحية من جهة، والقضاء على هذا الفيروس أو على الأقل منع انتشاره والحد منه بإبقائه في المجال المتواجد عليه، وهو أمر ليس بالسهل بل إنه صعب للغاية.

إن الأزمة العالمية لهذا الوباء في واقع الأمر وضحت هشاشة المنظومة الصحية العالمية ككل، والتي عجزت في الكثير من الدول حتى تلك المتقدمة عن مجابهة الفيروس، وهو ما جعلها تتساوى في الكثير من الأحيان مع الدول النامية أو تلك التي في طور التطور، لكن المساواة الحقيقية تبقى غير ممكنة بالنظر للإمكانيات المرصودة هنا وهناك، فالأمر تعلق في البداية بالأمن الصحي العام ثم ارتبط بالقدرات والإمكانيات المالية، وهو ما حاولت الجزائر أن تراهن عليه بالرغم من انخفاض أسعار البترول في المرحلة الأولى من انتشار الفيروس.

إن مختلف الإجراءات المتخذة في الجزائر لم تختلف عن غيرها من الدول، فقد يكون الاختلاف من حيث مبدأ الانطلاق من جهة أو من حيث نجاعتها وتقبل المجتمع والتزامه بها، وكذا مدى تعميم هذه الإجراءات على الجميع، خاصة وأن الجزائر مرت بمرحلة تكاد تكون متذبذبة وغير مستقرة من الناحية السياسية في ظل زوال نظام سابق وبروز عهد جديد كان أول اختبار له هو أزمة فيروس كورونا.

إن تقييم الإجراءات والسياسات في الوقت الحالي يبقى جد ناقص؛ لأن التقييم سيكون بعد زوال الجائحة وذلك بمعرفة النقائص ومكامنها والإيجابيات ومعاقلها لفهم الواقع الاجتماعي ومخلفاته بعد الأزمة، على اعتبار أنه من المحتمل أن تكون هناك تأثيرات اجتماعية واقتصادية ما بعد الأزمة، لذا سنحاول أن نقدم قراءة فقط للإجراءات والسياسات بالمقارنة بالإجراءات العالمية من جهة ومعرفة أهم تلك الانعكاسات الإيجابية والسلبية التي أنتجتها الأزمة في ظل الواقع الراهن للمجتمع الجزائري.

أولا. الإجراءات المتخذة في ظل جائحة كورونا:

قامت الجزائر بالعديد من الإجراءات من بداية ظهور فيروس كورنا لغاية اليوم في محاولة لمجابهة الفيروس، حيث سارت الجزائر كغيرها من البلدان الكثيرة في منحى تسطيح المنحى-محاصرة الوباء ومنع انتشاره- في معالجة جائحة كورونا، وقد وقعت الجزائر كما وقع غيرها في الخطأ التقديري للفيروس خاصة من حيث الإجراءات الاستباقية الأولى التي لم تكن استعجالية وصارمة للغاية ما يجعل جميع الفواعل والمؤسسات تتحرك في هدف واحد؛ وهو التغلب على الفيروس بالصرامة واتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب لأن أي تأخير أو أي خطأ تقديري سيدفع المجتمع ثمنه في المستقبل، وسنحاول تجسيد بعض تلك الإجراءات التي اعتبرت منطلقات للمجابهة في الجزائر.

الحجر الصحي: إذا ما حاولنا تقديم قراءة تحليلية للحجر الصحي في الجزائر فإن الجزائر اتجهت للحجر الصحي عبر مراحل رأت أن مدى انتشار الفيروس هي المتحكم الرئيسي فيها، وكانت البداية بفرض حجر صحي على مختلف الولايات، أين كان الحجر الكلي لولاية البليدة على اعتبارها أول ولاية يتفشى فيها الفيروس وتظهر فيها العديد من الحالات الحاملة للفيروس، في حين فرضت حجرا جزئيا على باقي الولايات، فاختلف التوقيت حسب الحالات التي تحتويها كل ولاية، وقد تميز الحجر الصحي الجزائري بأنه حجر كلي مس ولاية البليدة فقط ورفع فيما بعد في شهر

رمضان لحجر جزئي، وحجر جزئي اختلفت مواقيت بدايته ونهايته حسب كل ولاية، فالحجز الصحي الجزائري نستطيع أن نقول أنه كان حجر مختلف عن باقي البلدان التي سارعت لتطبيق حجر كلي، لكن الجزائر بقيت محافظة على الحجر الجزئي لاعتبارات وخيارات خاصة بالدولة، أين لم توضح الصورة عن الأسباب الحقيقية التي دعت للحجر الجزئي دون الكلي، وبالرغم من الأصوات المنادية في الكثير من الفترات إلى الحجر الكلي على العديد من الولايات عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلا أنه لم يتم الاستماع عليها، وبالإضافة لذلك بقيت الجزائر تحافظ على تمديد الحجر الصحي كل 15 يوم، وهو ما أربك الكثير من المواطنين نتيجة تلك الإجراءات على الرغم من توافر المعلومات عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو القنوات الرسمية خاصة من قبل اللجنة العلمية المنصبة لإدارة هذه الأزمة، إلا أن ما يعاب عليها أن تقديم المعلومات يكون دائما مرة واحدة في اليوم في تمام الساعة الخامسة مساءا، أين غالبا ما تكون المعلومات مقتضبة.

غلق المطارات والموانئ: أقرت الجزائر كغيرها من الدول غلق المطارات والموانئ في بداية ظهور فيروس كورونا، لكن الغلق كان وفق إجراءات كثيرة تميزت بالتريث في الكثير من الرحلات خاصة فرنسا أين تميز بإعطاء تاريخ محدد سيتم خلاله الإغلاق على عكس الكثير من البلدان التي تم الإغلاق الفوري، وهو ما لم يتم فهمه من قبل المواطنين الذين طالبوا من البداية بغلق الموانئ والمطارات، خاصة وأن الحالات الأولى التي ظهرت كانت إما لأجانب أو لجزائريين قادمين من فرنسا، إسبانيا، إيطاليا والمملكة العربية السعودية.

إغلاق المدارس والجامعات: في ظل تزايد انتشار الفيروس في الجزائر، أمر رئيس الجمهورية بإغلاق المدارس والجامعات ومؤسسات التكوين بالجزائر، وكذا مدارس التعليم القرآني والزوايا ومدارس التعليم الخاصة ورياض الأطفال ابتداءا من الخميس 12 مارس 2020، واستبعد تبون الحجر الصحي الشامل لكل الولايات (عطاب

يونس، 2020، ص345)، ولقد نتج عن غلق المدارس والجامعات ومختلف مؤسسات التكوين المهني العديد من الإجراءات التي غالبا ما تكون متناقضة فيما بينها، ففي قطاع التربية تم في البداية الفصل في انتقال الأطوار الابتدائية والاكتمالية والثانوية، وبقي الأمر معلقا فقط بالنسبة لشهادة التعليم الأساسية (الانتقال إلى السنة أولى ثانوي) وشهادة البكالوريا أين أعلنت الوزارة المعنية في البداية مواعيد في شهر سبتمبر لإجراء هذه الامتحانات، لتتراجع فيما بعد بالنسبة لشهادة التعليم الأساسي، أين أقرت الوزارة الانتقال بدون الحاجة لإكمال السداسي الثالث الذي هو في العادة أقل من ثمانية أسابيع، ولعل هذا الإجراء يؤكد غياب استراتيجية وطنية استشرافية مستقبلية، أين تميزت هذه المرحلة بسرعة اتخاذ القرارات والرجوع عليها في وقت وجيز، وهو ما جعل المواطن يعيش على أعصابه نتيجة لذلك. أما في قطاع التعليم العالي فقد أقرت الوزارة في البداية إجراء الامتحانات الاستدراكية ليتم التراجع عليها في اليوم الأول من بداية إجرائها نتيجة احتجاجات التنظيمات الطلابية والطلبة ورفضهم إجراء الامتحانات الاستدراكية للسداسي الأول، وهو ما جعل مدراء الجامعات يخضعون لقانون الاحتجاج الاجتماعي في الجامعة، وجعل الجامعة تفقد الكثير من مصداقيتها خاصة في ظل غياب الاستراتيجية الوطنية الاستشرافية المستقبلية للقطاع. وبعد إقرار تعليق الدراسة وعدم القدرة على الرجوع للدراسة في الوقت الحالي، كان الحل بإقرار التعليم عن بعد كحل بديل عن التعليم الحضوري، لكن هذا القرار ورغم التزام الأساتذة بوضع الدروس عن بعد بالرغم من قلة الإمكانيات التي يملكونها لم يؤدي نجاعته، خاصة بعد إقرار العديد من الجامعات نتيجة الضغوطات الطلابية بأن التعليم عن بعد ليس هو الأساس، لأنه سيتم تدارك الدروس التي وضعت على منصات الجامعات حين تكون هناك عودة للدراسة التي تم إقرار 23 أوت 2020 تاريخا لبداية السداسي الثاني على الرغم من أنه من المحتمل أن تكون هناك مفاجآت قد تؤدي لتراجع الوزارة عن قرارها، فقد كان من الأحرى بالوزارة عدم اتخاذ أي قرار بالعودة في انتظار معرفة

حدود الأزمة التي يمر بها البلد في إطار الجائحة، فاتخاذ القرارات في الوقت الحالي لا معنى له نتيجة لذلك، خاصة وأن الفيصل الأساسي هو الوزارة الأولى وعبرها رئاسة الجمهورية التي ستحدد نطاق العودة وتاريخه. ولم يخرج قطاع التكوين المهني عن المألوف، فقد تم إلغاء الموسم التكويني دورة فيفري إلى تاريخ غير معلوم ولإشعار آخر، أين لم يستطع قطاع التكوين أن يقر التعليم عن بعد وقد يكون ذلك بالنظر لطبيعة القطاع المهتم بالتمهين بالدرجة الأولى والذي يعتمد على التطبيق أكثر من التنظير ما يفرض حضور المتكون أمر ضروري.

غلق المساجد: أقرت وزارة الشؤون الدينية عبر لجنة الإفتاء بضرورة غلق المساجد وتعطيل الجمعات في كل المؤسسات الدينية التي بقيت مغلقة منذ أول قرار لغاية اليوم، حيث بقي فقط رفع الأذان لإعلام المواطنين بمواعيد الصلاة التي تكون في البيوت ورفع القران الكريم للتقليل من التوترات الاجتماعية، بالإضافة لقيام الكثير من الأئمة بتقديم خطب ودروس ومواعظ عبر مواقع التواصل الاجتماعي وهو ما استحسنه الكثير من المواطنين.

إقرار المساعدات المالية: لقد أقرت الحكومة الجزائرية بعد مرور الأزمة بشهور منحة مالية قدرها 10 آلاف دينار جزائري للأسر الفقيرة وللعاملين المتضررين من أزمة كورونا، لكن هذا القرار في واقع التطبيق عرف الكثير من العراقيل، خاصة في ظل غياب الإحصائيات الخاصة بالأسر والفقر في الجزائر من جهة، وصعوبة منحها للجميع خاصة بعد تسجيل المئات من المواطنين عبر كل البلديات لأنفسهم للاستفادة، أين تم توزيع المنحة التي أساسا لا تكفي عائلة واحدة لمدة أسبوع على عدد قليل من الأسر دون غيرهم، وهو ما يؤكد أن هذا الإجراء لم تستطع الدولة تنفيذه لاعتبارات تبقى مجهولة.

المساعدات الاجتماعية: لقد بقيت المساعدات الاجتماعية المقدمة للأسر المعوزة والفقيرة مقتصرة على المجتمع المدني، وهي مبادرات فردية أو جماعية قام بها إما

الجمعيات أو التجار والمؤسسات في إطار التكافل الاجتماعي، في حين سجل الجميع غياب الهلال الأحمر الجزائري وهو أكبر مؤسسة تطوعية في الجزائر عن الساحة الاجتماعية، أين لم يعثر له عن وجود في هذه الأزمة أين كان تدخلاته جد متأخرة واقتصرت في الكثير من الأحيان في المساعدات الخارجية دون مساعدات فعلية ملموسة في الداخل.

المساعدات الطبية: بادرت الكثير من الجمعيات والمؤسسات باقتناء الكثير من المعدات الطبية وتجهيز المستشفيات بأجهزة طبية في إطار مساعدة الأطباء في مجابهة جائحة كورونا، خاصة في ظل النقص المسجل في القطاع الصحي الذي بين أنه هش ولا يستطيع مجابهة الأزمات، ورغم أن الجزائر لم تصل لمرحلة حرجة كما حدث في فرنسا وإيطاليا، إلا أن القطاع الصحي يبقى هش ودون المستوى المطلوب من حيث الجودة ووفرة الخدمات الصحية، وبالإضافة لتوفير خاصة أجهزة التنفس، والتشخيص فقد عمل المجتمع المدني على توفير الكمامات وصناعة الألبسة الواقية للأطباء والممرضين ومختلف العاملين في القطاع الصحي لمجابة الفيروس خاصة في ظل عجز الوزارة المعنية عن توفير ذلك في البداية أين سجل ارتباك كبير في التصريحات المتناقضة.

إقرار منحة القطاع الصحي: أقر رئيس الجمهورية منحة للعاملين في القطاع الصحي، الذين يواجهون فيروس كورنا، للأطباء والممرضين ومختلف العاملين في القطاع الصحي وذلك تشجيعا لهم على مختلف الأدوار والأعمال التي يقومون بها، خاصة وأنهم الرعيل الأول الذي يواجه الفيروس والمعرض للعدوى، أين سجلت العديد من الوفيات في القطاع الصحي لأطباء وممرضين وعاملين، ويعتبر هذا الإجراء تشجيعي، لكنه في واقع الأمر غير كاف بالنظر للأجور التي يتلقاها الأطباء والوضعيات التي يعيشونها من جهة وطريقة عملهم والعقود المتوافرة لديهم، إلا أن الأطباء والعاملين في القطاع الصحي انتفضوا كم من مرة في كم من ولاية ليس

احتجاجا على المنحة، لكن رفضا للأوضاع التي يعملون فيها ونقص الوسائل والأجهزة اللازمة لمواجهة الأزمة، أين طالبوا بتوفير الأجهزة والوسائل بالدرجة الأولى خاصة الكمامات التي كانت غير متوافرة في البداية.

إجلاء الرعايا الجزائرية: خطت الجزائر العديد من الإجراءات في سبيل إجلاء الرعايا الأجنبية من مختلف دول العالم، وقد كان الإجلاء على عاتق الدولة من حيث تذاكر السفر أو الإقامة في الجزائر بعد وصول الجزائريين، أين تم التكفل عليه خلال مدة الحجر التي حددت بـ 14 يوم في الفنادق مع كامل الإقامة(إقامة كاملة)، كما تم التكفل أيضا بالجزائريين العالقين في الكثير من الدول، أين تكفلت مختلف السفارات بدفع تكاليف إقامتهم ضمن الفنادق التي كان الكثير منها خمس نجوم، وهو ما يؤكد أن الجزائر قد صرفت الكثير من مليارات الدولار في هذا الإطار لإجلاء الجزائريين العالقين في مختلف الدول، وقد تم برمجة العديد من الرحلات لإجلائهم عبر العديد من المراحل، وعلى الرغم من أن الكثير من الدول كلفت رعاياها بدفع تكاليف إعادتهم، فإن الجزائر لم تطالبهم بدفع أي تصاريف وهو ما يؤكد السياسة الاجتماعية التي نهجتها تجاه الرعايا العالقين في مختلف مطارات العالم، رغم أن الإجلاء لم يتم للجميع وذلك قد يرجع بسبب الطيران وبرمجة الرحلات وغيرها من المشكلات التي قد تعيق هذه العملية لكن تعليمات الوزارة الأولى كانت واضحة بضرورة الإجلاء كلما سمحت الفرصة بذلك.

ثانيا. انعكاسات جائحة كورونا على السلوكيات ما بين الإيجابيات والسلبيات:

إن جائحة كورنا في واقع الأمر أظلت بظلالها على المجتمع الجزائري بمختلف أطيافه، فالأزمة كما لها انعكاسات سلبية فلها جانب إيجابي مشرق، أين برزت العديد من السلوكيات الإيجابية والسلبية في الوقت نفسه، وسنحاول الإشارة إلى بعضها فقط على سبيل الذكر لأنه من الصعب رصدها جميعا في الوقت الراهن والأزمة لا تزال لغاية اليوم.

الانعكاسات السلبية:

التأثير على قطاع الشغل: من المؤكد أن من أكثر الآثار السلبية المترتبة عن انتهاج السياسات الوقائية من فيروس كورونا 19، ما انعكس منها على قطاع العمل من مختلف جوانبه. وهو بلا شك قطاع تتأثر بتأثره كافة النواحي الاجتماعية في المجتمع بوصفه القطاع الذي يضم أكبر شرائح المجتمع عددا. ولعل الآثار السلبية التي تمس هذا القطاع تتجلى بتلك التي تنعكس على مستويات العمل، وعلى وجه الخصوص حق العمل ذاته وكل الحقوق المتفرعة عنه (بلعبدون عواد، 2020، ص74)، ولعل القطاع غير المهيكل هو الضحية الأولى في هذا المجال في ظل غياب التأمين الاجتماعي له وهو ما انعكس سلبا على الكثير من الأسر التي توقف مدخولها الوحيد في ظل الأزمة، خاصة في ظل عجز الدولة عن معالجة ذلك بأي قرار يذكر ليبقى هؤلاء يعانون بعيدا عن أوجه السلطة وهو واقع لا يمكن إنكاره.

التأثير على القطاع الاقتصادي: القطاع الاقتصادي كان هو الضحية الأول في الكثير من المجالات بسبب توقف الكثير من النشاطات، خاصة وأن الحجر في البداية شمل جميع النشاطات وأبقى فقط على الأنشطة المتعلقة بالحياة اليومية للمواطن بالدرجة الأولى كالمواد الغذائية، وفي ظل غياب أي إحصائيات بارزة عن الخسائر الاقتصادية تبقى الآثار واضحة، خاصة على الحياة التجارية التي تأثرت كثيرا بسبب غلق العديد من الأنشطة وما ينجر عنه من تكدس السلع والخدمات، وانتهاء صلاحيتها وهو ما يعد خسارة للاقتصاد الوطني على المجمل.

الإخلال بالقواعد التجارية: إن كل الجهود المبذولة من طرف الدولة عادة ما تضرب عرض الحائط من طرف الأعوان الاقتصاديين وحتى من طرف أشخاص لا تتوافر فيهم الصفة القانونية لممارسة النشاط التجاري، بممارستهم أنشطة تجارية مخالفة للأعراف التجارية النظيفة والنزيهة، استغلالا منهم لظروف معينة تشهدها الساحة الاقتصادية ولقد شكلت أزمة كورونا (كوفيد 19) الأرض الخصبة لتفشي جملة من

الممارسات التجارية غير النزيهة(رحموني بشرى، 2020، ص301)، ولقد برزت العديد من السلوكيات السلبية من قبل التجار من ظواهر انتهازية كارتفاع أسعار السلع والخدمات خاصة في المرحلة الأولى من الفيروس، وهو ما استدعى تدخل وزير التجارة كم من مرة، رغم أن التركيز كان دائما على التاجر الصغير الذي يبيع بالتجزئة في حين تم استثناء المتحكمين الحقيقيين في قواعد التجارة، وهو ما جعل مختلف الإجراءات المتخذة من طرف وزارة التجارة مجرد حبر على ورق لم تأتي بأكلها في الكثير من الأنشطة، خاصة أزمة السميد في البداية التي كانت مفتعلة وارتفاع الأسعار التي سرعان ما عادت للمعقول والمعهود في ظل التوافر التي عملت أعلى السطات على العمل عليه، وهو ما يؤكد أن مختلف الإجراءات في هذا القطاع تبقى صعبة التحقيق وتقف أمامها الكثير من المعيقات التي تؤرق قطاع حساس في ظل الاحتكار المعروف.

التأثير على السلوك الاستهلاكي: ويتمثل في بروز سلوك استهلاكي سلبي وإيجابي في نفس الوقت، خاصة وأنه "في أي أزمة تبرز العديد من السلوكيات، وهذه السلوكيات في واقع الأمر بخصوص التهافت على السلع والمواد من قبل المستهلك الجزائري يمكن أن نوضحها من منطلقين أساسيين؛ الأول هي سلوكيات صحية إذا عرفنا الأسباب التي أدت إليها، ولعل تلك الصور التي شاهدناها من التهافت على اقتناء السلع والمواد من طرف الموطن الجزائري تدخل في هذا الإطار، فتخزين السلع والمواد هو ترجمان لما يعيشه المواطن من قلق وخوف من المستقبل، لذا فهو يبحث عن الأمن النفسي لديه من خلال تخزين هذه المواد حفاظا على نفسه وعلى عائلته، فكلما كان الإنسان قلقا ومتخوفا مما سيحدث زاد سلوكه الشرائي للسلع والمواد، وهنا في واقع الأمر نجد أن المستهلك لا يتحكم في سلوكياته وتصرفاته ولا يمكن ضبطها إلا بزوال دواع الخوف والقلق، وزوال الأزمة في حد ذاته، حتى أولئك الذين لا يحبذون هذا السلوك وهذا التهافت ما إن يشاهدوا الأشخاص يتهافتون على السلع

والمواد حتى يقلدوا هم هذا السلوك ويدخلون في دائرة الخوف والقلق المعبر عنه في هذه المرحلة بالسلوك الشرائي الشره، وهو من منطلق نفسي هو سلوك مبرر إذا عرفنا الدواعي التي أدت إليه، فأزمة الثقة في مدى توافر هذه المواد والسلع جعل التهافت يتنامى لدى المستهلك يوما بعد يوما، فلو مثلا تم إزالة أزمة نقص المواد بالتوفير وعدم ارتفاع السلع والمواد بزيادة حجمها في السوق سيترجم ذلك بتوقف السلوك الشره من قبل المستهلك ويتم الحد منه، أما المنطلق الثاني فتعتبر هذه السلوكيات غير صحية ومرضية لأنها تدل على الأنانية التي يتمتع بها هذا المستهلك أين يفكر إلا في نفسه دون غيره، فهو يبحث عن الأمن الاقتصادي والنفسي له غير ابه بما سيجري لغيره من هذا التصرف الذي يقوم به، متجاهلا أن الأمن الاقتصادي والنفسي تتدخل فيه العوامل الجماعية أيضا، لذا من المهم أخذ الحيطة والحذر في مثل هذا التصرف حماية للجميع، وهنا لا بد أن تبرز صفة التعاون والإيثار في هذه المرحلة عن طريق مساعدة الآخرين ومنحهم فرصة وحق اقتناء السلع والمواد، إن التهافت على السلع والمواد يساهم في واقع الأمر في زيادة الطلب مما يجعل العرض القليل يؤدي لارتفاع الأسعار، أين يصبح التاجر يتحكم في قيمة السلعة، خاصة إذا علمنا أن هذا الاقتناء يقلل من السلع والمواد ويجعل فئة تستحوذ عليها دون غيرها، رغم أنها قد لا تستخدمها بالكمية التي تم اقتناؤها، لذا من المهم في هذه المرحلة أن يتمتع الفرد الجزائري بالوعي الاستهلاكي من جهة وأن يقوم بترشيد سلوكه الشرائي باقتناء المواد والسلع التي يحتاجها لفترة زمنية معينة(بحري صابر، 4 أفريل 2020، ص8-9)

وعلى الرغم من أن السلوك الذي يقوم به المواطن الجزائري "هو سلوك صحي بالنظر لعوامل الخوف والقلق إلا أنه سلوك سلبي في نفس الوقت لأنه ينفي المسؤولية الاجتماعية والحس المدني والمواطنة وحتى ينفي التدين الذي يدعو إليه الدين الإسلامي، فبروز الأنانية في هذه المرحلة يؤكد أن تغيير ذهنيات المواطن الجزائري

تحتاج الكثير من الوقت، وهنا كان لزاما على الجهات المكلفة بالتجارة باتخاذ الإجراءات اللازمة ليس فقط من خلال توفير المواد والسلع لكن بترشيد الاستهلاك، فمثلا لو فرضت السلطات المختصة على المستهلك أنه في حالة اقتنائه للسلع أكثر من مرة يتغير سعرها للضعف، فذلك الأمر يجعله يفكر كثيرا قبل اقتنائه للسلع، وهو ما قد يقلل من أزمة السلع في هذه المرحلة، لأنه مهما بلغت درجة الإنتاج فإنها لا تلبي حاجات مستهلك كل يوم يقوم باقتناء السلع والمواد نفسها بنفس الكمية وبزيادة رغم أنه لا يستخدمها رغم أنه من الناحية الاقتصادية أيضا سلوك سلبي يؤثر على الاقتصاد، فالمواطن عليه أن يكون أكثر وعيا وأن يفكر بإيجابية وأن يساهم في بناء المجتمع والتقليل من حدة الأزمة وليس مهمته زيادة فعاليتها والدفع بها نحو التأزم أكثر فأكثر، فالتحكم في سلوكه الشرائي في هذه المرحلة جد مهم لمساعدة المجتمع على التحكم في الأزمة والسيطرة عليها، على الرغم من أن هذا السلوك يضاعف الخوف والقلق والتوتر لدى كل فئات المجتمع وهو ما قد يؤدي به للإحباط ويدخله في دائرة الخطر هو في الأساس بعيد عنها، وهنا علينا أن نفكر كيف نساعد الآخرين على التغلب على الأزمة كل ولو بجزء صغير، كل ولو بتضحية صغيرة، والتي من بينها التحكم في سلوكنا الشرائي اليوم"(بحري صابر، 4 أفريل 2020، ص8-9).

الانعكاسات الإيجابية:

بروز التعليم عن بعد: أقرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إجراءات احترازية لضمان استمرارية الدروس عن بعد، في حال ظهور حالات أخرى لفيروس كورونا بالجزائر، ابتداء من 15 مارس2020، وكشفت مذكرة وجهها وزير التعليم العالي والبحث العلمي لرؤساء الندوات الجهوية للجامعات ومدراء المؤسسات الجامعية عن مبادرة بيداغوجية وضعها القطاع لوضع حد لتفشي محتمل لفيروس كورونا، ترتكز على وضع أرضية تضمن استمراية تلقي الطلبة للدروس عن بعد، وتتمثل هذه المبادرة في وضع محتوى للدروس يمكن تصفحه عن بعد على موقع المؤسسة،

والأفضل على أرضية المؤسسة أو على أي سند آخر، وهو نفس الإجراء بالنسبة للأعمال الموجهة تكون مرفقة بتصحيحات وجيزة(مامي هاجر، درامشية صارة، 2020، ص190). وعلى الرغم من أنه يصعب تقييم عملية التعليم عن بعد الذي لم يكن خيارا بقدر ما كان مفروضا على الجامعة، وفي ظل غياب الإمكانيات المتعلقة سواء بالمنصات الجامعية والإمكانيات المحدودة التي يملكها الأساتذة الجامعيون جعل هذه الاستراتيجية تبقى تراوح مكانها ولا تحقق أهدافها في ظل التضارب الذي يقع فيه القطاع، فالقرار المتخذ على مستوى الوزارة غير مدروس وارتجالي، خاصة في ظل غياب أي إمكانيات، فالوزارة لغاية الساعة لم تبذل أي جهد في توفير الشروط الضرورية لنجاح التعليم من بعد، سواء ما تعلق منها بتوفير الأنترنيت للأستاذ، فالكثير من الزملاء هم في الواقع يؤجرون شقق ولا يملكون خطوط أنترنيت لذلك الأمر صعب للغاية بالنسبة لهم، والطلبة أيضا لا يملكون الإنترنيت التي تبقى ضعيفة ولا تلبي حاجيات التعليم، لذا فلا يمكن تطبيق التعليم عن بعد في الجامعات الجزائرية لأننا لا نزال بعيدون عن شروطه وإمكانياته. التعليم عن بعد هو في نظام تفاعلي بين الطالب والأستاذ، ولأن العديد من الأساتذة والطلبة لا يتقنون استخدام الأرضية المخصصة من قبل الوزارة؛ لأن الوزارة لم تتجه يوما للاهتمام بهذا المجال، فإن غياب التفاعل يعني أنه لا فائدة مرجوة من تطبيقه في ظل غياب أي إمكانيات يمكن توفيرها من قبل الوزارة الوصية، خاصة وأن الوزارة تتجه لفرض الأمر الواقع بدون أي دراسة لإمكانياتها وللبيئة المحيطة بالتعليم، والتي تتعلق بواقع الأستاذ والطالب الجامعي وهو أمر لا يمكن أن ننكره، فالتعليم الإلكتروني في الأساس يكون الطالب هو المتحكم الأساسي فيه لنجاحه وهو أمر مستحيل في هذه الفترة. لكي ينجح التعليم في تحقيق أهدافه لا بد أن نحاكي الواقع وننطلق منه، لا بد أن نستشعر حجم المسؤولية والتخوف والهواجس لدى الطلبة اليوم وكذا الأساتذة، وهذا لن يكون إلا باستشارة الطرفين بفتح أرضية للتشاور حول الأزمة وعدم الاكتفاء بتقارير إدارية بحتة تنطلق

من الجامعات ولا تحاكي الواقع. من جهة أخرى إننا نخوض هذه التجربة الأولى من نوعها وهو واقع فرضته الأزمة علينا لكن علينا أن نحسن إدارة الأزمة واستغلالها، ولن يكون ذلك إلا بالحوار المفتوح ونقاش معمق للخروج بحل للأزمة مع عدم المساس بمصداقية الجامعة، أين تكون الحلول حسب طبيعة التخصصات فلا يعقل أن نقارن طلبة الطب والصيدلة بالعلوم القانونية والإدارية مثلا في طريقة التدريس، فما ينجح في تخصص يفشل في تخصص آخر، لذا على الوزارة أن تعي جيدا أنها تتعامل مع محيط تعليمي مختلف، ومع تخصصات مختلفة لذا فمن المهم وضع استراتيجيات لحل الأزمة في ظل ذلك التباين(بحري صابر، 22 أفريل 2020، ص9).

بروز التجارة الإلكترونية: لقد طفت للواجهة التجارة الإلكترونية عن طريق البيع عبر مواقع التواصل الاجتماعي، فغلق مختلف النشاطات جعل هذه التجارة تتغذى أين كانت منعدمة لكن الظروف والأزمة الحالية جعلت منها حلا لابد منه، سواء للمشتري أو البائع على حد سواء خاصة بعد القرارات التي أقرت غلق وتوقيف كل الأنشطة التجارية، وإن كانت التجارة الإلكترونية اقتصرت على البيع بالتوصيل وفق غياب نظام مالي يمكن مرافقة ذلك في ظل الغياب النظام المالي الإلكتروني الذي يعتبر ضروري لنجاح التجارة الإلكترونية.

بروز روح التعاون والتضامن: تعد روح التعاون والتضامن من بين القيم الثابتة وغير متغيرة في المجتمع الجزائري لكنها برزت بشكل أوسع في هذه الأزمة، أين كان التعاون بين مختلف أطياف المجتمع هو العنوان البارز في مختلف الحملات التي يقوم بها المواطن من أجل مساعدة بعضهم البعض على مجابهة الفيروس، خاصة الأسر الفقيرة والمعوزة التي لم تتلقى أي مساعدة من الدولة ما جعل المواطن يتدخل لتلبية حاجياتها.

العمل التطوعي: برز للواجهة العمل التطوعي بمختلف أنواعه خاصة ذلك المهيكل في إطار المجتمع المدني أين برزت العديد من الجمعيات التي أشرفت على العديد من

الحملات التطوعية لمساعدة المحتاجين والأسر الفقيرة والمعوزة بمختلف الوسائل والحاجيات خاصة المؤن الغذائية ووسائل التنظيف والتعقيم، إضافة لذلك برز العمل التطوعي للقطاع الصحي وتمثلت في هبات منحتها الجمعيات ومختلف الفاعلين في المجتمع للمستشفيات من خلال توفير أجهزة التنفس، أجهزة التشخيص، مواد معقمة، كمامات.

بروز العمل ضمن القطاع العمومي: من بين القطاعات التي برزت في ظل الأزمة إضافة للقطاع الصحي هما قطاعي التكوين المهني وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، فبالنسبة لقطاع التكوين المهني فقد أشرف القائمون فيه من متطوعين في مختلف مراكز التكوين المهني على إنتاج الكمامات، وكذا المساهمة في صناعة الألبسة الواقية التي كانت إما موجهة للقطاع الصحي أو للمواطنين العاديين، أما قطاع التعليم العالي والبحث العلمي فكانت مساهمته الأولى في توفير المعقمات للمستشفيات من خلال استغلال مختلف المخابر في الميدان وكذا المساهمة في صناعة أجهزة التنفس وهو ما يعد مساهمة بناءة للقطاع في ظل الأزمة، وقد تنوعت المبادرات خاصة للجامعات التقنية.

اكتساب السلوك الصحي: أصبح هناك نوع من التدرج في تفاعل الشباب الجزائري مع هذه المحتويات الصحية في هذه الفترة داخل فضاء الفيسبوك، مما أكسبهم نمطا خاصا من السلوك الصحي والاجتماعي، وباتوا يستخدموا رموزا جديدة ودالة بشكل محدود، وكأنها عملية أشبه ما تكون بإعادة تشكيل البنية اللغوية وغير اللغوية في تفاعلية رمزية افتراضية تشكل ثقافة صحية جديدة لترسيخ فكرة الأمن الصحي كبعد أساسي من أبعاد الأمن الإنساني (بيل شايب، 2020، ص447)، فالمواطن اكتسب ثقافة صحية في مجال مجابهة فيروس كورونا، وهو ما يعد من بين السلوكيات الإيجابية التي تكونت لدى الفرد وذلك نظير الأخبار المتداولة هنا وهناك وفي مختلف الوسائل والوسائط وهو ما نمى لديه الحس الصحي.

فلسفة الحكم: يتضح بما لا يدع مجال للشك بأن مفهوم وفلسفة حكم الدولة بصدد مراجعة عميقة ترمي إلى إعادة ضبط العلاقة بين الدولة والمواطن، حيث ينتظر أن ينصب الاهتمام مستقبلا حول كيفية ضمان حضور أكثر للسلطات السياسية في الحياة الاجتماعية، وحول سبل تعزيز سيطرة الدولة على الشعب والإقليم نتائج الوضع الذي أفرزته الإجراءات الأمنية المتخذة في مواجهة الجائحة والصلاحيات الأمنية الموسعة التي اكتسبتها الدول على حساب الحريات الفردية والجماعية (بونوار ن صايم، 2020، ص833)، فقد تغيرت فلسفة الحكم وهو في واقع الأمر يستدعي إعادة النظر في طبيعة الإجراءات والسياسات القادمة، أين يمكن اعتبار الأزمة ظرفا استثنائيا يمكن التعلم من خلاله الدروس وتطبيقها في الميدان من خلال ما سيتم اتخاذه مستقبلا.

خاتمة:

لم تختلف الجزائر عن غيرها من بلدان العالم، سواء في الإجراءات أو السياسات المتعبة، وبالرغم من صعوبة حصر مختلف الإجراءات وتقييمها في ظل الجائحة بالنظر للواقع الذي يبقى يرتفع يوميا وهو ما يجعل حكمنا على هذه السياسات حكم جزئي؛ لأنها لم تكتمل بعد ولم تتضح نتائجها بعد، لكن ما يمكن تأكيده أن الواقع أكد الفشل في الكثير من الإجراءات والسياسات لغياب منظومة إحصائية وفي ظل غياب الرقمنة، التي تبقي الكثير من القطاعات بعيدة عنها ما يجعل الرقمنة ووجود الإحصائيات والمعلومات ضرورية جدا لمواجهة أي أزمة كانت، وهو رهان يقع على الدولة اليوم لبلوغ ذلك تجنبا لأي أزمة مستقبلا.

إن التحكم في فيروس كورونا لم تستطع الكثير من الدول المتقدمة مجابهته رغم الإمكانات التي تملكها والقدرات التي بذلتها، وهو ما سارت عليه الجزائر، وإن كانت البداية تجسد إجراءات متناقضة فإن الاستخفاف بالفيروس في الكثير من الأحيان كلف الدول خسائر كان يمكن تجنبها، وهو ما يؤكد أن نظام إدارة الأزمات يحتاج اليوم

للكثير من التعديلات لبلوغ الأهداف ومجابهة أي توقعات محتمل نشوبها مستقبلا في ظل التحديات العالمية اليوم.

قائمة المراجع:

1.بحري صابر(4 أفريل 2020)، حمى التخزين تجتاح الجزائر في زمن الكورونا، جريدة الحوار الجزائرية، ع3970.

2.بحري صابر(22 أفريل 2020)، لهذه الأسباب لن يحقق التعليم عن بعد أهدافه، جريدة الحوار الجزائرية، ع3986.

3. بحري صابر(مارس 2020)، إدارة أزمة فيروس كورونا19-COVID من خلال تعزيز الصحة النفسية في ظل الحجر الصحي المنزلي، مجلة العلوم الاجتماعية، ع13، مارس 2020، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا-برلين

4.بلعبدون عواد(2020). آليات المحافظة على مناصب العمل في ظل أزمة جائحة كورونا، مجلة قانون العمل والتشغيل، م5، ع1.

5.بونوار ن صايم(2020)، أثر جائحة كورونا(كوفيد 19) على الدراسات الأمنية المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، م5، ع2، 2020.

6.بيل شايب(2020)، لتوظيف الدلالي لمفهوم الأمن الصحي وإشكالاته المعرفية في زمن الكورونا قراءة سيمولوجية على عينة من الصور الكاريكاتورية المتداولة عبر صفحات الفيسبوك، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، م5، ع2.

7.رحموني بشرى(2020)، الإخلال بالقواعد المطبقة على الممارسات التجارية في ظل أزمة كورنا(كوفيد 19)، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، م5، ع1.

8.عطاب يونس(2020)، تدابير الوقاية لحماية الصحة العمومية من وباء كوفيد 19، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، م5، ع2.

9.فيروس كورنا المستجد covid-19(2020)، دييل توعي صحي شامل، النسخة الأولى 5-3-2020، الأونروا

10.مامي هاجر، درامشية صارة(2020)، اعتماد الجامعة الجزائرية على تكنولوجيات التلعيم عن بعد كآلية لضمان سيرورة التعليم الجامعي في ظل أزمة كورونا، مجلة آفاق علم الإجتماع، م10، ع1.

من "الجائحة" إلى التنمية: الإمكانات والمسارات: موريتانيا مثالا

محمد ودادي
المركز الموريتاني للدراسات
والبحوث الاستراتيجية/ **موريتانيا**

رغم المشاكل البنيوية للكثير من الاقتصادات النامية، فقد جاءت جائحة كورونا لتمثل وضعا استثنائيا جديدا، جعل هذه الاقتصادات أمام جملة من المشكلات العاجلة والتداعيات السلبية البالغة، في ظل وضع صعب للاقتصاد العالمي، وفي ظل الحاجة لإجراءات الاحتراز والوقاية من انتشار المرض التي فرضت مستوى من إغلاق الاقتصاد، تراوح بين إغلاق جزئي وشامل للنشاط الاقتصادي المحلي، وتأثر واسع "بعولمة التباعد"، فضلا عن التأثيرات البينة لتراجع الطلب العالمي والإنتاج في ذات الوقت.

ما تحاول هذه المعالجة التركيز عليه هو قراءة في الاستجابات الحكومية للجائحة، من خلال التعرض للحالة الموريتانية، متجاوزة التقييم المباشر للخطط الحكومية إلى المساهمة في النقاش في الأفق الجديد الذي يمكن أن تفتحه تداعيات "محنة" كوفيد - 19 " أمام الاقتصادات النامية، فكيف قاربت موريتانيا الاستجابة لهذه التداعيات؟ وكيف يمكن العبور من الجائحة إلى التنمية؟

أولا: الخطة الحكومية، إجراءات عاجلة وخطط قطاعية:

رغم التأخر النسبي لانتشار الفيروس في موريتانيا[1]، فإن الاستعداد لمواجهة الجائحة كان ضعيفا، خصوصا في ظل ضعف القطاع الصحي. ومع ذلك فقد أعلنت السلطات الحكومية عن حزمة إجراءات اقتصادية واجتماعية لمواجهة تداعيات الأزمة بعد عشرة أيام على بدء الإجراءات الاحترازية:

[1]) من 13 مارس حتى 13 مايو كان عدد الإصابات 8 فقط، وابتداء من 14 مايو عرفت تزايدا كبيرا، حتى وصلت يوم 7 يوليو: 4948 إصابة توفي منهم 133 شخص.

أعدت السلطات الحكومية خطة شاملة (الخطة الوطنية متعددة القطاعات للتصدي لجائحة كوفيد 19)[1] لمواجهة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للأزمة، تبلغ كلفتها الإجمالية 634 مليون دولار أمريكي، وهو ما يعادل 24 مليار أوقية جديدة. شملت في جانبها الهيكلي والإداري لجنة وزارية تحت رئاسة الوزير الأول تتبع لها لجان تخصصية، من بينها لجنة اليقظة الاقتصادية يترأسها وزير الاقتصاد والصناعة، وتضم وزراء المالية والصيد والاقتصاد البحري والتجارة والسياحة والتنمية الريفية والوزارة المنتدبة لدى وزير الاقتصاد والصناعة المكلفة بالاستثمار والمندوب العام للتضامن ومحاربة الإقصاء (تآزر) ومحافظ البنك المركزي ومستشار الوزير الأول المكلف بالاقتصاد الإنتاجي ورئيس الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين.

كما تم إنشاء صندوق التضامن الاجتماعي ومكافحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، بمساهمة من الدولة ب 25 مليار أوقية جديدة (675 مليون دولار)، وفتح التبرع أمام الفاعلين الاقتصاديين والمواطنين عموما للإسهام فيه.

ويمكن تقسيم جملة التدخلات الحكومية إلى سياسات نقدية ومالية، وتدخلات اجتماعية، وتدخلات قطاعية:

1. إجراءات السياسة النقدية والمالية:

سعت السلطات النقدية من خلال أدواتها إلى مواجهة الوضع الجديد من خلال رفع الموارد المتاحة للبنوك، بهدف "تمكينها من ضمان استمرار وتعزيز تمويل الاقتصاد"، "وتوسيع نطاق نفاذ البنوك إلى آليات إعادة تمويل الاقتصاد لدى البنك المركزي"[2].

وشملت الإجراءات الجديدة ما يلي:

- خفض نسبة الفائدة المركزية من 6,5% إلى 5%؛

[1]) الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وزارة الاقتصاد والصناعة، الخطة الوطنية متعددة القطاعات للتصدي لجائحة كوفيد -19، ابريل 2020

[2]) بيان البنك المركزي الموريتاني، 27 مارس 2020

- خفض النسبة المطبقة على التسهيلات في مجال الإقراض من 9% إلى 6,5%؛
- خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي من 7% إلى 5%؛
- تجميد التغطية الإلزامية المطبقة عند فتح الاعتمادات المستندية بالنسبة للسلع الأساسي؛

وقد واكبت بعض البنوك التجارية هذه التوجهات، وأعلن بعضها عن فترة سماح لثلاثة أشهر على أقساط القروض المستحقة. وعلى مستوى السياسة المالية أعلنت الدولة تحمل كافة الضرائب والرسوم الجمركية على القمح والزيوت والحليب المجفف والخضروات والفواكه طيلة ما تبقى من السنة (2020)، وهو ما سيساهم في خفض أسعار هذه المواد الأساسية.

2. البرامج الاجتماعية:

أعلنت الحكومة منذ الحالات الأولى عن جملة من الإجراءات المتعلقة بمحاولة تخفيف آثار الإغلاق الذي تم تطبيقه منذ 19 مارس (شمل إغلاقا شاملا لأكثر من شهر؛ من 29 مارس حتى 7 مايو)، وقد شملت الإجراءات ذات الطابع الاجتماعي إعانات وإعفاءات، من أهمها[1]:

- تدعيم وتفعيل شبكات الأمان الاجتماعي؛ وإطلاق مشروع التحويلات النقدية لأكثر من 290 ألف شخص (45 ألف أسرة) يعيشون تحت خط الفقر المدقع في إطار برنامج «التكافل»، بينما سيستفيد حوالي 160 ألف شخص (أي 24 ألف أسرة أخرى) من تحويلات مالية عاجلة لمساعدتها في الظروف الطارئة؛
- توزيع مساعدات نقدية لحوالي 186293 أسرة محتاجة تتوزع على 8119 قرية في مختلف أنحاء الوطن؛
- إعانات عينية ل 200 ألف أسرة عبر توزيع سلال غذائية؛

[1]) الخطة الوطنية متعددة القطاعات للتصدي لجائحة كوفيد-19، وأنشطة الحكومة المنشورة في موقع الوكالة الموريتانية للأنباء

- تحمل الدولة لفواتير الماء والكهرباء عن الأسر الفقيرة لمدة شهرين؛
- تحمل الدولة عن المواطنين في القرى كافة تكاليف المياه القروية طيلة بقية السنة؛
- تحمل الدولة عن أصحاب المهن والأنشطة الصغيرة ولمدة شهرين، كافة الضرائب البلدية؛
- تثبيت هوامش الربح في المواد الغذائية الأساسية (السكر، الزيت، القمح، الألبان المجففة.

3. إجراءات قطاعية:

يعاني الاقتصاد الموريتاني من ضعف كبير في التنوع، إذ ظلت القطاعات ذات الوزن النسبي الأكبر هي القطاعات الأكثر تعرضا لتقلبات الأسعار العالمية أو تقلبات المناخ (التعدين والتنمية الريفية)، ورغم تحسن الوضعية في السنوات الأخيرة مع وزن نسبي أقل لقطاع التعدين، فإن الاقتصاد الوطني لا يزال اقتصادا تصديريا مع ضعف في التنوع الأفقي (مواد أولية محدودة)، فضلا عن اعتماده بالكامل على توريد المواد الأساسية (93% توريد خارجي).

وبشكل محدد يتشكل الاقتصاد من قطاع أولي، يشمل الزراعة والثروة الحيوانية، والصيد التقليدي (يمثل 20% من حجم الاقتصاد الوطني)، ومن قطاع صناعي تمثل الصناعات الاستخراجية عموده الفقري، وقطاع خدمي (54% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2018).

وقد تمثلت أهم الإجراءات التي أعلنتها الحكومة لدعم القطاعات الإنتاجية في[1]:

- إعفاء الإتاوات والرسوم المفروضة على الصيادين الموريتانيين، المتعلقة بحقوق الولوج الجزافيه وضريبة الرقابة، للأشهر المتبقية من السنة؛

[1]) تجميع الإجراءات من برامج العمل الحكومي المنشورة في موقع الوكالة الموريتانية للأنباء.

- رفع "الإتاوات العينية» على السفن الأجنبية من 2% لتصبح 3% «من الحصة الإجمالية لسمك السطح»؛
- البدء في استصلاح 5726 هكتار و74 سدا من أجل تحسين الإنتاج الزراعي. وتقول السلطات الحكومية إن هذه الخطة الاستعجالية لمواجهة تداعيات الأزمة في المجال الزراعي تشكل نواة لخطة وطنية جديدة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في ميادين الخضروات والأرز والألبان وخلق فرص عمل في هذه القطاعات الحيوية؛
- منح حوافز للمنتجين الزراعيين بغية زيادة الإنتاجية؛
- وضع إجراءات تضمن تفادي التقلبات في التزود بالمدخلات الزراعية.

ورغم أن تقييم الخطة الموريتانية لمواجهة آثار كوفيد19 سابق لأوانه، إلا أنه يمكن القول إن الجوانب الاستعجالية في الخطة كانت جيدة، وهي المتعلقة بالنواحي الاجتماعية، وإجراءات حفز النشاط الاقتصادي من خلال ضمان السيولة - رغم محدودية تأثير السياسة النقدية بفعل ضعف تأثير القنوات المصرفية - إلا أن مجمل التدخلات لم تكن بالتنوع والفاعلية، بحيث تشمل حزمة إجراءات قوية لمد القطاع الخاص الذي يهيمن على القطاع الخدمي والكثير من الأنشطة المعملية، كما أن البرامج القطاعية لم ترقى بعد للمستوى المنتظر في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد، وكون بعض تلك القطاعات يشكل مدخلا لتحقيق الأمن الغذائي وتلافي التراجع المتوقع في نمو الناتج المحلي.

وموضوعيا فإن التدخلات الحكومية لمواجهة آثار الجائحة مرهونة بقدرات المالية العمومية، في وضع يعاني فيه البلد من عجز ميزانوي ومديونية كبيرة[1].

[1]) بلغت موازنة 2020: 70 مليار أوقية جديدة، مع عجز قيمته 15 مليار أوقية جديدة (5% من الناتج الداخلي الإجمالي)

ثانيا : مستقبل التنمية في ظل عولمة التباعد الاجتماعي:

تتشكل الآثار المتحققة والمتوقعة الشاملة للجائحة من سلسلة من المشكلات الطارئة والصعبة على اقتصادات تعاني مشكلات هيكلية سابقة. ومع دخول النصف الثاني من العام 2020[1] دون توقف التداعيات المحلية والعالمية لوباء كورونا المستجد، يتوقع أن يتراجع النمو في موريتانيا إلى 2- %[2]، بعد أن كانت التوقعات في يناير تقدر النمو ب 6.3%، كما تفيد التقارير الحكومية بزيادة معدلات الفقر والفقر المدقع (وقوع 127000 من الأسر تحت خط الفقر، وتعرض 163000 شخص جديد هذه السنة لانعدام الأمن الغذائي، مع التأثيرات الأولى للجائحة)[3].

وفي ظل تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاض النمو، من المتوقع أن تتفاقم أوضاع البطالة، فضلا عن تأثير الهشاشة الكبيرة التي يمثلها وضع التشغيل الذي تقدر نسبته في القطاع غير الرسمي بأكثر من النصف.

ودون استقصاء لحجم التداعيات الصعبة على الاقتصاد الموريتاني جراء هذه الجائحة، والتي باتت خريطتها شاملة لمختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، فإن العمل للعبور من الجائحة نحو التنمية يمكن أن يشكل توظيفا أفضل "للمحنة"، واهتبال فرصة الاضطرار لوضع الاستحقاقات التنموية المناسبة موضع التنفيذ والمتابعة.

1- المنطلقات:

لعل الانطلاق من بعض المؤسّسات وكذا المعطيات الجديدة مهم لتشخيص أسلم للتحديات وتلمس أفضل للمسارات المناسبة للعبور من الجائحة نحو الإقلاع التنموي:

- الحاجة للفكاك من التقسيم الغير متكافئ للعمل الدولي؛ فقد تشكِّل الوضعية الحالية للعولمة المترنحة فرصة كبرى لنفض الغبار عن استراتيجيات

[1]) ظلت توقعات التأثيرات الاقتصادية متفائلة إلى حد ما، مع افتراض احتواء الفيروس في النصف الأول من 2020

[2]) آخر بيانات البنك الدولي عن موريتانيا، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الآفاق الاقليمية، يونيو 2020.

[3]) الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وزارة الاقتصاد والصناعة، مصدر سبق ذكره.

الاعتماد على الذات، وعدم الاستسلام لدور مورد المواد الأولية والسوق الكبير لاستهلاك المنتجات الصناعية، في الاقتصاد العالمي.

- تعاني الليبرالية هزات بسبب الأزمات العالمية المتتالية، سواء تلك التي حدثت بسبب آليات عملها كما حدث في الأزمة المالية 2008، أو بسبب تعرض مبادئها لنكسات جعلت ضرورات الواقع تتجاوزها، مما ألقى بظلال داكنة على مصداقية ترويجها ونشرها في العالم.
- الاختلاف العميق في البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين البلدان النامية وبلدان أوروبا وأمريكا حيث تسود مناهج اقتصاد السوق، يجعل استنساخ السياسات التنموية محفوفا بمشكلات منهجية وبالتالي معرضا للفشل.

2- الإمكانات:

يمتلك الاقتصاد الموريتاني خصائص إيجابية كبيرة، ولديه مقدرات هامة، بدء من الموارد المنجمية الهائلة، والإمكانات المتجددة في مجال الزراعة والثروة البحرية والحيوانية، وسنقف مع بعض هذه الإمكانات:

- الزراعة: تشكل الزراعة المروية إحدى الإمكانات غير المستغلة، فأزيد قليلا من نصف مليون هكتار أراض زراعية ذات إمكانيات كبيرة وتنافسية عالية، و135 ألف هكتار قابلة للري، تم استصلاح 50 بالمائة منها، لم يستغل منها سوى نسبة 34%[1]؛
- إمكانية بناء رأس مال بشري قوي يؤسس لولوج اقتصاد المعرفة، حيث القيمة المضافة العالية، وفي ظل جائحة كوفيد -19 يمكن للكفاءات في العلوم التطبيقية أن تشكل منفذا قويا لاقتصاد موريتانيا والاقتصادات الشبيهة إلى عالم ما بعد كورونا، والاستفادة من عولمة التباعد والاقتصاد الرقمي الذي يتشكل اليوم.

[1]) الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وزارة الزراعة، المخطط الوطني للتنمية الزراعية PNDA 2015-2025

والبوابة الطبيعية لذلك هي إعادة بناء النظام التعليمي الذي ينبغي أن لا يدفع تشعب إشكالاته إلا إلى الشعور بألحية النهوض به، مناهج وكفاءات واحتياجات مالية.

- العمل الخام، كثيرا ما ينظر للمقدرات البشرية، والشابة في البلدان النامية باعتبارها عبئا، في ظل كثرة الحديث عن العمالة غير الكفؤة، ولكن برامج تأهيل مهنية واسعة، وسريعة، يمكن أن تجعل هذا المورد ذا مردودية عالية.

ويلجأ آلاف الشباب الموريتانيين تحت ضغط البطالة إلى قطاعات هشة، كان بالإمكان تحويلها إلى قطاعات عمل متنوعة، بقليل من السياسات المناسبة والبرامج المعروفة، والتمويل والتأهيل، ما يخلق سلسلة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقضي على الفقر والبطالة.

3- المسارات:

تأسيسا على ما سبق، يمكن المساهمة في عملية تحفيز ذهنية لأهل الخبرة، وصناع السياسات الاقتصادية، غايتها بناء اقتصادات صلبة قادرة على مواجهة الصدمات، وفق المسارات والاستراتيجيات التالية:

- تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الأساسية، فقد أبانت الجائحة عن عدم فاعلية اتفاقيات التجارة العالمية عند ثان اختبار بعد الأزمة المالية 2008، ومن ثم عبثية الاعتماد على الميزة النسبية التي قامت عليها فلسفة التجارة الدولية، ما يدعو لضرورة تحقيق اكتفاء ذاتي من الغذاء، وتوظيف عمالة كثيفة تخلق فرص عملها، وتضمن تساقط ثمار نمو قطاعها بين عناصرها، ويخفف إنتاجها المحلي الضغط على الميزان التجاري، في عصر يمكن أن تعصف أزماته الصحية وحروبه وقراصنته بالأمن الغذائي لأي بلد يستورد غذاءه من خارج حدوده.

- مسار التصنيع: لا تنويع بلا تصنيع، فبرأس مال بشري متين وعمالة كثيفة، يمكن خلق عشرات "الترابطات الأمامية والخلفية" بين المشاريع والأنشطة المختلفة، وإيجاد نسيج اقتصادي متداخل، يخلق قطاعا خدميا حقيقيا، ولا يعني التصنيع بالضرورة تبني استراتيجيات التصنيع الثقيل والمصانع ذات الكثافة الرأسمالية العالية، بل إن شبكة من الصناعات الغذائية والصناعات التحويلية المختلفة لا تتطلب سوى قطاع خاص تتم قيادته بمشاريع عمومية وبنية تحتية قوية.
- تقوية القطاع الخاص الرسمي، وتمكين القطاع غير المصنف من التحول للمؤسسي، خصوصا بالإشارة إلى أنه يمثل 48.3% في الناتج الإجمالي المحلي، وحدود 80% من القطاع الخاص. وخلق ديناميكية في الاقتصاد من خلال تشجيع ريادة الأعمال وإنشاء **"حاضنات أعمال"** تحمي أنوية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتشجع وجود طبقة أعمال "مستحدِثة"، مبدعة ومبتكرة، تقطع مع الأجيال التقليدية من التجار الذين يجمعون إلى علاقاتهم المحرمة مع الطبقة السياسية الحاكمة، عزوفا عن المخاطرة والاستثمار الحقيقي، القادر على خلق قيمة مضافة.
- تحسين نظام الحوكمة، ومحاربة الفساد وتحقيق تنمية سياسية تعزز الرقابة الشعبية وفصل السلطات، وبناء مرفق إداري فاعل ذي نجاعة ومساهمة حقيقية في الاقتصاد، مؤهل لإدارة مشاريع "ذات جدوائية من وجهة نظر الاقتصاد القومي"، وقادرة على قيادة التنمية.

الدين في الفضاء العام: كيف تتعامل السلطات الدينية في دولة مالي في ظل أزمة فيروس كورونا؟

د. مصطفى انجاي
باحث أكاديمي / **مالي**

توطئة

تعتبر الأزمة الصحيّة العالمية الناشئة عن تفشّي الفيروس كورونا حدثًا بنيويا شاملا سيترك آثارا عظيمة ـ بشكل أو بآخر ـ على كلّ مجالات النشاط البشري. انتشر في رسائل التوعية التي بُثّت في وسائل الإعلام المحلّية والعالمية التأكيدُ على الخاصيّة الديمقراطية للفيروس كورونا للتعبير عن عدم تفريقه بين الرجل والمرأة، والغنيّ والفقير، والأبيض والأسود، والصغير والكبير، والمسلم والمسيحي... هذه الخاصيّة كما تصدُق على مستوى الأفراد تصدق كذلك على مستوى القطاعات الحيوية للحياة. فما من قطاع حياتي مهمّ إلاّ اقتحمته آثار هذه الأزمة الصحّية بشكل واضح وجليّ بما في ذلك القطاع الديني.

فيما وراء البعد الروحي، فإنّ الفعل الديني في إحدى تمثلاته الجوهرية ظاهرةٌ اجتماعية. فالكثير من الممارسات الشعائرية في الديانات تؤدّى بشكل جماعي، ولذا كانت دُور العبادة وأماكن عقد المهرجانات الدينية من أهمّ أماكن التكتّل البشري، الأمر الذي يجعلها عُرضة لتكون بؤرا لانتشار الفيروس.

على ضوء ذلك، كان إغلاقُ دور العبادة، وتعليقُ المهرجانات الدينية من أهمّ التدابير الاحترازية التي اتخذتها حكوماتُ دولِ العالم للتصدّي لتفشّي الفيروس كورونا. وقد أدّى ذلك إلى سَوْق الدين مرّة أخرى إلى الفضاء العامّ كأحد أهمّ موضوعات النقاش العمومي التي تسترعي اهتمام العامّة والخاصّة.

هذه الورقة تحاول أن ترصد حضور الدين في الفضاء العام في دولة مالي في سياق الأزمة الصحيّة الناتجة عن تفشّي الفيروس كورونا. وتتمثّل الإشكالات البحثية التي تروم الورقة مقاربتها في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

ـ ما موقف السلطات الدينية من التدابير الاحترازية التي اتخذتها الحكومة للتصدّي لتفشّي الفيروس؟

ـ كيف حضر الدّين في النقاش العمومي في سياق إدارة أزمة الفيروس كورونا؟

ـ كيف تفاعلت السلطة الدّينية مع السلطة السياسية في مواجهة الفيروس كورونا؟

ـ هل من تأثير لهذه الأزمة الصحيّة على مستقبل علاقة الديني بالسياسي في مالي؟

قبل الشروع في صميم الموضوع، رأينا من المناسب أن نَعرض للقارئ جملة من القضايا التمهيدية التي تساعده على وضع الموضوع المتناوَل في سياقه العامّ. وهذه القضايا هي: واقع الحالّة الوبائية في مالي، تاريخ ومسارات حضور الديني في الفضاء العامّ. بعد هذه المحاور التمهيدية سنتطرّق إلى موقف القيادات الدينية من تدابير الوقاية من تفشّي الفيروس مستعرضين وجوه التفاعل بين السلطة الدّينية والسلطة السياسية في إدارة الأزمة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الورقة اعتمدت أساسا على رصد وتحليل البيانات التي توثّق لمختلف تفاعلات القيادات الدينية مع الأزمة الصحّية. ومصادر هذه البيانات هي وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة التي تنقل الأحداث بشكل يومي ومستمر.

واقع الحالة الوبائية في مالي

القارة الإفريقية التي بقيت في البداية بمنأى عن فيروس كورونا لفترة طويلة، تعاني اليوم على غرار قارات العالم كلّها من الأزمة الصحيّة العالمية الناتجة عن تفشّي الفيروس. صحيح أنّه على خلاف كلّ التوقّعات المتشائمة التي كانت تنتظر حدوث كارثة في إفريقيا بسبب الجائحة[1]، فإنّ القارّة السمراء تعتبر ـ بسبب أو بآخر ـ أقلّ القارات تسجيلا لضحايا الفيروس. رغم ذلك فإنّ الفيروس ما زال موجودا في القارّة

[1] ـ ذكر الأمين العامّ للأمم المتحدة غوتاريس في مقابلة صحفية على قناة فرنس 24 بأنّ الفيروس يمكن أن يؤدّي إلى وفاة الملاين في إفريقيا إذا لم تتّخذ تدابير عاجلة https://www.france24.com/fr/europe/20200327-coronavirus-en-direct-entretien-avec-antonio-guterres-secr%C3%A9taire-g%C3%A9n%C3%A9ral-de-l-onu، تاريخ الزيارة 2020/07/05

وينتشر بشكل سريع ومتفاقم جدّا، حيث تجاوز عدد المصابين به سقف 200 ألف شخص منذ منتصف شهر يونيو.

رغم العدد الهائل للجاليّة الماليّة في الخارج (6 ملايين)[1] من جهة، ووجود أكثر من 15 ألف عنصر من عناصر البعثة الأممية للسلام في الدولة من جهة أخرى، فإنّ من الغريب أنّ دولة مالي تُعتبر من أواخر دول العالم التي سجّلت حالات إصابة بالفيروس في أراضيها.

في 26 من شهر مارس بعد أن اقتحم الفيروس كلّ الدّول المجاورة، أعلنت دولة مالي عن أوّل حالتي إصابة بفيروس كورونا في أراضيها، ومنذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا، يواصل الفيروس انتشاره وتتوسّع دائرته الجغرافية.

تفيد المعطيات الإحصائية بتاريخ 2020/06/26 بأنّ مجموع حالات الإصابة بالكوفيد 19 في مالي هو 2060 حالة، من بينها 1387 حالة تعاف ما يساوي نسبة 67.33% من الحالات المؤكّدة، ومن بينها كذلك 113 حالة وفاة ما يعادل 5.48% من الحالات المؤكّدة[2].

تُظهر مقارنة نسبة الوفيات من مجموع الحالات المؤكّدة في مالي مع غيرها من الدول الإفريقية (بين 2% و3%)، بأنّ النسبة في مالي مرتفعة. تفسّر السلطات الصحيّة هذا الارتفاع بأنّ نسبة الوفيات التي سُجّلت في مراكز الرعاية الصحيّة هي 3.3%، والباقي عبارة عن حالات مكتشفة بعد وفاة أصحابها خارج المراكز الصحيّة[3].

الرجال أكثر إصابة بالفيروس من النّساء، فنسبة الرجال من مجموع المصابين هي 68% مقابل 32% للنّساء. وكلّ الفئات العمرية موجودة في حالات الإصابة، أصغر

---

[1] -https://sahelien.com/maliens-de-la-diaspora-un-retour-pour-se-realiser/#:~:text=Au%20Mali%2C%20la%20migration%20est,de%20120%20mille%20en%20France.2020/07/05 ، تاريخ الزيارة

[2] -Sitrep Numero 94 du 26 Juin 2020, du Ministère de la santé et des affaires sociales

[3] https://www.maliweb.net/sante/situation-covid-19-le-mali-affiche-un-taux-de-guerison-de-66-contre-56-de-deces-2881751.html, visité le 05/07/2020

مصاب مسجّل عمره شهران، وأكبر المصابين سنّا عمره 93 سنة. 70.13% من المصابين تتراوح أعمارهم بين 15 و54 سنة[1].

على مستوى التوزيع الجغرافي، فإنّ الفيروس وصل إلى كلّ الأقاليم الإدارية في 36 مقاطعة (دائرة) صحيّة. العاصمة بماكو تستحوذ على نصيب الأسد من الإصابات، مع 970 حالة مسجّلة ما نسبته 47% من مجموع الإصابات في الدولة[2]. الصعود المتنامي لحالات الإصابة في مدينة تنبكت في الآونة الأخيرة مصدر قلق كبير لدى السلطات الصحيّة.

رغم وجود عوامل كثيرة تزيد من هشاشة الدولة أمام هذا الفيروس، فإنّ حالات الإصابة في مالي بالمقارنة مع الوضع العام في إفريقيا ضئيلة نسبيا. ربّما السبب في ذلك هو قلّة عدد الفحوصات؛ حيث تفيد الإحصاءات بأنّ عدد الفحوصات التي أُجريت في المختبرات إلى غاية 26 يونيو هو 13486 فحصا[3]، يعني في المتوسّط لا يتجاوز عدد الفحوصات اليومية منذ بداية الأزمة 115 فحصا في اليوم.

ومع الأسف، إلى يومنا هذا لا توجد أيّة مؤشّرات تسمح بالتنبّؤ للفترة التي يمكن أن يصل فيها الوباء في الدّولة إلى الذروة، ومن ثمّ بداية العدّ التنازلي لحالات الإصابة. وذلك لأنّ تطوّر الحالات عشوائي، المنحنى يصعد ويهبط بطريقة غير منتظمة، ما يدلّ على أنّ هناك مشكلة في خطّة المواجهة.

الدين في الفضاء العام في مالي: التاريخ والمسار

تاريخيا، كان الدين حاضرا دائما في الفضاء العام المالي. فقد احتضنت هذه الأرض إمبراطوريات وممالك ذات مرجعية إسلامية تركت بصمات واضحة في التاريخ الإسلامي العامّ. مع الاستعمار واستيراد نماذج الحكم الشرقية والغربية عملت السلطات العامّة على خصخصة الدّين وإزاحته عن الفضاء العامّ. بعد الانتفاضة

[1] - Sitrep Numero 94
[2] - Id
[3] - Id

الشعبية سنة 1991 التي دشّنت مسار الانتقال الديمقراطي في مالي، استفادت السلطات الدينية من أجواء الانفتاح السياسي لتفرض نفسها كإحدى أهمّ القوات الاجتماعية المؤثّرة في مسار الحياة العامّة في الدّولة.

تتميّز القيادات الدينية في مالي بامتلاكها لقاعدة شعبية عريضة، وقدرتِها الفائقة على الحشد الاجتماعي والتعبئة الشعبية بشكل لا يضارعها في ذلك أيّة قوّة اجتماعية أخرى. وقد أهّلها ذلك للعب أدوار محورية في كلّ القضايا العامّة التي تهمّ واقع الشعب ومستقبله.

أدّى اندلاع الأزمة الأمنية في شمال البلد سنة 2012 وما ترتّب على ذلك من انقلاب عسكري في نفس السّنة إلى انهيار شبه كامل لدولة مالي ومؤسساتها التقليدية. القوّات العسكرية انقسمت على نفسها إلى قطبين متصارعين: أصحاب القبّعات الحمراء في طرف، وأصحاب القبّعات الخضراء في طرف آخر. أمّا الأحزاب السياسية وحركات المجتمع المدني فقد انشقّت هي الأخرى أيضا ما بين مؤيّد للانقلاب ومعارض له. بينما هؤلاء في حرب ضروس فيما بينهم في العاصمة بماكو كانت مناطق الشمال تتهاوى واحدة تلو أخرى على يد المتمرّدين وحلفائهم الإرهابيّين.

في سياق هذا الانفلات الأمني وهذه الفوضى السياسية العارمة، برزت المؤسسة الدينية بوصفها القوّة الاجتماعية الوحيدة القادرة على إحداث توازن بين القوى المتصارعة. وقد نجحت في لعب هذا الدّور بشكل كبير سواء في فترة حكم العسكر أو في الفترة الانتقالية. ثمّ ساهمت بشكل أكبر في إيصال الرئيس الحالي إبراهيم بوبكر كيتا إلى الحكم في الانتخابات الرئاسية سنة 2013.

في حدود 2016، بدأت العلاقات تتدهور بين الرئيس كيتا وبعض الرموز الإسلامية المهمّة في البلاد، وبالأخصّ الإمام محمود ديكو رئيس المجلس الأعلى الإسلامي حينئذ والشيخ محمّد ولد شيخنا حماه الله المشهور ب "بوييه" زعيم الطريقة الحموية.

تفاقمت الخلافات بين الرئيس والزعيمين الدينيين، ولم تنجح محاولات الإصلاح التي جاءت متأخّرة في ردم الهوة الناشئة بين الأصدقاء القدماء.

مع الزمن، تحوّل هذا الخلاف الذي نشأ ضعيفا إلى مواجهة حقيقية. استثمر الإمام ديكو وحليفُه خيبةَ أمل أطياف واسعة من الشعب جرّاء تدهور الوضع الأمني وإخفاق برامج الإقلاع الاقتصادي، وقادا حركات احتجاج متتالية ضدّ سياسات الرئيس.

الاحتجاج الأوّل حدث في 23 ديسمبر 2018 في قصر المؤتمرات آمادو هامباطي باه، وقد كان هدفه الأساس التصدّي لمشروع إدراج التربية الجنسية الشاملة في المدارس الابتدائية والذي كان يحظى بدعم مالي من قِبل هولاندا. بعد ذلك بأشهر قليلة قاد الشيخان احتجاجا آخر بمشاركة من المجلس الأعلى الإسلامي وقوى سياسية واجتماعية أخرى بتاريخ 10 فبراير 2019 طالَبَا فيه بإقالة رئيس الوزراء. ثمّ رجع الشيخان إلى الشارع بتاريخ 05 أبريل 2019 احتجاجا على سوء الإدارة والتدهور الأمني في البلد بعد مقتل أكثر من 170 مدنيا في قرية أوغوساغو. أدّت هذه المسيرة إلى استقالة رئيس الوزراء سوميلو بوبي ميغا بتاريخ 18 أبريل 2019.

يعتبر إنشاء تنسيقية الحركات والجمعيات المتعاطفة مع الإمام محمود ديكو (سيماس) في سبتمبر 2019 نقطةَ تحوّل كبيرة في صراع الإمام مع الرئيس. يتمثّل هدف التنسيقية في تأسيس تكتّل سياسي يعمل من أجل تحقيق رؤى الإمام السياسية. وجراء ذلك لاقت نتائج الانتخابات التشريعية التي أعلنتها المحكمة الدستورية في مايو 2020 رفضا شعبيا كبيرا. ف انطلقت مظاهرات في أكثر من منطقة في البلد للإعلان عن عدم الرضى بالنتائج.

في سياق هذا الغضب الشعبي العارم استطاعت تنسيقية الحركات والجمعيات المتعاطفة مع الإمام محمود ديكو إنشاء تحالف سياسي للمطالبة باستقالة الرئيس وحلّ كلّ مؤسسات الدّولة، عُرف هذا التحالف فيما بعد بحركة 05 يونيو تجمُّع القوى

الجمهورية. قادت هذه الحركة الجديدة مظاهرتين شعبيتين عارمتين لم يُشهد لهما نظير في التاريخ السياسي للدولة وذلك بتاريخ 05 و19 يونيو 2020.

هذا هو السياق السياسي والاجتماعي الهائج الذي ولج فيه فيروس كورونا دولة مالي في نهاية شهر مارس الماضي. فما هو موقف القيادات الدينية من التدابير الوقائية؟ وكيف تفاعلت مع الأزمة الصحيّة؟ وما مستقبل علاقة الديني بالسياسي في السياق المالي؟

البعد الديني في التدابير الوقائية وموقف القيادات الدينية منها:

في سياق السابق الذكر، ندرك أنّه كان من الطبيعي أن تحضر السلطات الدينية في مالي بشكل كبير في النقاش العمومي المتعلّق بمواجهة فيروس كورونا، ليس فقط لكون السلطات الدّينية إحدى أهمّ القوى المجتمعية المؤثّرة في مسار الحياة العامّة في البلد، بل لأنّ التدابير الاحترازية التي اتخذتها حكومات العالم تمسّ المجال الديني بشكل مباشر، مثل إغلاق المساجد والزوايا وتعليق الاحتفالات الدينية.

بعد أن اكتُشفت حالات إصابة بالفيروس في الدّول المجاورة في بدايات شهر مارس 2020، بدأت السُلطات العامّة المالية في وضع وتنفيذ خطط المواجهة للتحرّز من ولوج الفيروس إلى الدولة ومواجهته بعد ولوجه. في سياق ذلك، انعقد بتاريخ 17 مارس 2020 اجتماعٌ استثنائي للمجلس العالي للدّفاع الوطني بقيادة رئيس الدّولة لمناقشة التدابير الوقائية التي يجب اتّخاذها لمواجهة الجائحة العالمية في البلد. صدرت خمسة قرارات مهمّة عن الاجتماع هي:

1. تعليق الطيران التجاري مع الدّول التي فيها الفيروس إلى إشعار جديد.
2. إغلاق المدارس العامّة والخاصّة والدينية (الروضة، الابتدائية والثانوية والعليا) بما في ذلك المدارس العربية الإسلامية لمدّة ثلاثة أسابيع.
3. تعليق كلّ التجمّعات العامّة بما في ذلك الأوراش والمؤتمرات والمحاضرات والمسيرات الشعبية إلى إشعار جديد.

4. منع كلّ التجمّعات الاجتماعية والرياضية والثقافية والسياسية التي يتجاوز عدد المشاركين فيها 50 شخصا إلى إشعار جديد، كمراسيم الزفاف والعقيقة والجنازة.
5. إغلاق الملاهي الليلية والمراقص.

على هامش هذه التدابير، يشير البيان الصادر عن اجتماع المجلس العالي للدفاع الوطني إلى أنّ الحكومة ستدخل في مشاورات مع مسئولي المجلس الأعلى الإسلامي ورابطة الأئمّة والكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية وغيرها من السلطات الدينية والثقافية من أجل التوافق على التدابير المناسبة لتأمين صحّة الأتباع[1].

وبالفعل، عقدت الحكومة عبر رئيس الوزراء جلسة تشاور مع المؤسسات الدينية المختلفة بتاريخ 19 مارس 2020 بمشاركة كلّ من وزير الصحّة وأمين الدّولة المكلّف بترقية وتطوير التعليم الثنائي اللّغة[2]، كان الهدف من الجلسة هو دفع الطوائف الدينية إلى إغلاق دور العبادة دون فرض ذلك عليهم، لم تكن هذه الرغبة مؤسسة على المبادئ الدستورية المتعلّقة بعلمانية الدولة وحرّية التديّن والضمير، بل لأنّ الحكومة تدرك بأنّها ضعيفة تجاه السلطات الدينية وأنّ أيّة معارضة منها يعرّض خطط المواجهة للفشل. وتمخّضت عنه الجلسة قرار دعوة أصحاب كلّ طائفة دينية إلى التفكير في التدابير المناسبة لمواجهة الأزمة الصحيّة في دور العبادة.

الهيئة المكلّفة في المجلس الأعلى الإسلامي للنظر في موضوع شرعية إغلاق المساجد هو المكتب الوطني للعلماء، الذي يضمّ 80 عالما من كلّ مناطق الدّولة[3]. توصّل المكتب الوطني للعلماء، بعد مداولات كثيرة، إلى عدم إغلاق المساجد، وعلى ضوء ذلك أصدر المجلس بيانا بعدم إغلاق المساجد، ولكنّه أوصى باتّخاذ بعض

---

[1] -http://www.sante.gov.ml/index.php/actualites/communiques/item/3455-communique-de-la-session-extraordinaire-du-conseil-superieur-de-la-defense-nationale-du-17-mars-2020 تاريخ الزيارة، 2020/07/03

[2] -http://primature.ml/prevention-du-covid-19/

[3] ـ انظر المادّة 23 من اللائحة الداخلية للمجلس الأعلى الإسلامي

التدابير التي تنصح بها السلطات الصحيّة كارتداء الكمامة، ووضع أدوات غسل وتعقيم اليد في أبواب المساجد، وتجنب العناق وتبادل التحيّة باليد وغيرها[1]. أمّا الطائفتان المسيحيّتان في البلد، فقد واكبتا رغبة السلطات العامّة، وأمرتا بإغلاق الكنائس وتعليق التجمّعات الدينية[2].

بعد اكتشاف أولى حالتيْ إصابة بالفيروس في مالي، أعلن رئيس الدّولة في خطابه إلى الشعب بتاريخ 25 مارس 2020 عن حزمة جديدة من التدابير الوقائية أهمّها: إعلان حالة الطوارئ الصحيّة، وحجر التجوال من الساعة التاسعة ليلا إلى الخامسة فجرا، وإغلاق الحدود البرّية إلاّ لنقل البضائع[3]. لم يجرؤ الرئيس على الأمر بإغلاق دور العبادة، ولكنّه ضمّن خطابه فقرات تدلّ على رغبته الشديدة في ذلك، وأنّ ذلك هو الحكمة في سياق الأزمة الصحيّة الراهنة، حيث قال: "إنّ مشهد الكعبة فارغة من النّاس في يوم من أيّام الجمعة، لأشدّ وقعا على القلب من كلّ مصيبة وكارثة. نفس الشيء يقال عن مشهد الكنائس الفارغة، وبالأخصّ مشهد ميدان القدّيس بيير بمدينة روما. قرار السلطات السنّية والشيعية والمسيحية واليهودية عدم تعريض أتباعها للمرض يُنبئ عن حكمة بالغة للكتاب. الله ربّ رحيم ورؤوف، إنّه في كلّ مكان، هو في قلوبنا..."[4].

إن الإحالة إلى إغلاق أكبر دور العبادة في العالم بمثابة ضغط نفسي لدفع السلطات الدّينية إلى اتّخاذ قرار الإغلاق، فكأنّه يقول للمسلمين الماليّين: إذا أُغلق الحَرَمان المكّي والمدني وهما أقدس مسجدين في العالم فلِمَ لا تُغلقون مساجدكم؟ أمّا المسيحيّون

---

[1] -https://malivox.net/video-declaration-du-haut-conseil-islamique-du-mali-sur-le-coronavirus/

[2] -https://malijet.com/a_la_une_du_mali/240713-lutte_contre_coronairus_mali_puls_messes_.html

[3] ـ خطاب الرئيس إلى الشعب المنشور في التلفزة الوطنية بتاريخ 25 مارس 2020 في بداية نشرة الأخبار في الساعة الثامنة ليلا

[4] -https://malivox.net/adresse-a-la-nation-dibk-suite-a-la-decouverte-de-cas-de-coronavirus-au-mali/

فقد كانوا أغلقوا الكنائس بعد النداء الذي أطلقته السلطات العامّة في أعقاب أول اجتماع للمجلس العالي للدفاع الوطني كما رأينا أعلاه.

بعد دخول الفيروس إلى البلد، اختلفت مواقف القيادات الدينية المسلمة إزاء الإغلاق. ويمكن تلخيصها في ثلاثة مواقف أساسيّة، هي:

1. عدم إغلاق المساجد: بعد اكتشاف حالات مؤكّدة في الدولة، أحال المجلس الأعلى الإسلامي موضوع النّظر في شرعية إغلاق المساجد في مالي - مرّة أخرى - إلى الجهة المختصّة بإصدار الفتاوى في المجلس، وهو المكتب الوطني للعلماء. بعد المداولات ذهب المكتب إلى أنّ الحالة الوبائية في مالي لا تستلزم إغلاق المساجد، وأنّ على المسلمين الالتزام بالتدابير الوقائية التّي اتخذتها الحكومة للمنع من تفشّي الفيروس.

وهذا الأمر هو الذي التزمت به الغالبية الساحقة من مساجد مالي. ومالي من أندر الدّول الإسلامية التي استمرّت فيها المساجد على حالها مع وجود الفيروس.

هناك عوامل ساهمت في رفض المسلمين إغلاق المساجد، أهمّها:

- عدم تأجيل الانتخابات التشريعية التّي انعقدت جولتها الأولى في 29 مارس والثانية في 19 أبريل 2020.
- عدم إغلاق الأسواق، وهي أكبر أماكن التكتّل البشري في البلد.
- استمرار المحطّات الطرقية في العمل، وهي أيضا من أهمّ أماكن التجمّع البشري في البلد.
- عدم التزام الحكومة ببعض التدابير التي وضعتها، خصوصا بالنسبة لوقف حركة الطيران، حيث أحدثتْ استثناءات لطائرات قادمة وذاهبة إلى فرنسا لعدّة مرّات في بداية الأزمة.

هذا التناقض أحدث بلبلة كبيرة في رؤوس أطياف كثيرة من مسلمي مالي، ولم تُفلح محاولات الحكومة في إقناع النّاس بأنّ هناك فرقا بين السوق والمسجد، أو المحطّات الطرقية والمسجد أو الانتخابات والمسجد.

2. إغلاق المساجد: رغم أنّ موقف المؤسسّة الرسمية المُمثِّلة لمسلمي مالي إزاء إغلاق المساجد هو الرفض، فإنّ بعض القيادات الدينية المهمّة اختاروا بصفة شخصية إغلاق مساجدهم ودعوة أتباعهم إلى فعل نفس الشيء. والمفارقة هي أنّ من ضمن هؤلاء رئيس المجلس الأعلى الإسلامي نفسه السيّد عثمان مدان حيدرا زعيم جماعة أنصار الدّين إحدى أكبر الجماعات الإسلامية في مالي وغرب إفريقيا.

مع إعلان اكتشاف أولى حالتي إصابة بالفيروس في الدّولة، أعلن عثمان مدان حيدرا لا بصفته رئيس المجلس الأعلى الإسلامي، بل بصفته زعيم جماعة أنصار الدّين عن إغلاق مسجده، ودعا أتباع جماعته إلى فعل نفس الشيء. وقد وجد نداء عثمان مدان حيدرا آذانا صائغة من قبل أتباعه والدائرين في فلك خطّه الفكري والمذهبي. حيث أعلن كثير من القيادات الإسلامية عن إغلاق مساجدهم، من هؤلاء مثلا الإمام موسى جالو المقرّب من حيدرا وأحد قياديي تجمّع القيادات الروحية في مالي إحدى أكبر الجمعيات الإسلامية في الدّولة.

3. التوقّف: بالإضافة إلى الموقفين السابقين، كان هناك موقف ثالث، وهو ما يمكن تسميته بالتوقّف. ومفاده أنّ تقدير جدوى إغلاق المساجد يرجع إلى السلطات العامّة للبلد، فإذا رأت بأنّ الاستمرار في الصلوات الجماعية في المساجد يمكن أن يكون سببا لتفشّي الفيروس، فإنّ عليها تحمّل مسئوليتها وإصدار قرار بهذا الخصوص. ومن أتباع هذا الموقف الإمامُ محمود ديكو الرئيس السابق للمجلس الأعلى الإسلامي[1]. هذا على المستوى النظري، وإلاّ عمليا استمرّ أصحاب هذا الموقف في فتح المساجد.

القيادات الدينية وتحدّي الالتزام بالتدابير الاحترازية:

[1] -https://amap.ml/lutte-contre-le-covid-19-les-preceptes-de-lislam-contre-les-epidemies/

إن تزامُن دخول الفيروس إلى البلد مع فترة الصيف وشهر رمضان لمن المحدّدات المهمّة التي أثّرت بشكل كبير في موقف النّاس من التدابير الاحترازية التزاما وخرقا. فشهر مارس وأبريل من أهمّ الأشهر التي تشتدّ فيها الحرارة بشكل كبير في دولة مالي، حيث يتراوح متوسّط درجة الحرارة في أغلب مناطق الدّولة ما بين 40 و45 درجة. اعتاد كثير من الشباب الماليّين في الصيف الجلوسَ خارج المنازل في اللّيل فرارا من الحرارة، بل إنّ كثيرين منهم ينامون في الخارج، الأمر الذي يتعارض مع حجر التجوال. وقد خرق الكثير من الماليّين الحجر المفروض في اللّيل. فحسب التصريحات التي أدلى بها المدير العامّ للشرطة، فإنّه إلى غاية 3 أبريل (يعني بعد أسبوع من بداية حجر التجوال) استدعت الشرطة 4350 شخصا، وحجزت 639 درّاجة و207 سيّارة[1]. ورغم إنكار المدير العامّ للشرطة فقد استخدم رجال الأمن العنف أحيانا، وقد انتشر في وسائل التواصل الاجتماعي مشاهد كثيرة يظهر فيها الشرطة وهم يضربون النّاس بالأيدي ويركلونهم بالأرجل.

وكان شباب مدينة كَايْ قد خرجوا في بدايات شهر مايو للاحتجاج على حجر التجوال، رافقت هذه الاحتجاجاتِ أحيانا مواجهاتٌ مع رجال الأمن. ثمّ جاء الحدث المفجّر، فقد أدّى خلاف بين شرطي وشباب في موضوع بعيد عن الفيروس أصلا إلى قتل الشرطي لأحد الشباب بالرصاص الحيّ، فانطلقت مظاهرات عارمة في المدينة، قُتل خلالها ثلاثة أشخاص، ما أدّى إلى تفاقم الوضع حتّى اضطرّ رئيس الدّولة نفسه إلى التدخّل للسيطرة على الوضع.

وبالإضافة إلى الحرارة، فإنّ تزامن دخول الفيروس إلى الدولة مع شهر رمضان، أثّر تأثيرا كبيرا في احترام النّاس للتدابير الوقائية أو خرقهم لها. لشهر رمضان في مالي

[1] - http://news.abamako.com/h/232521.html#:~:text=doit%20%C3%AAtre%20respect%C3%A9e.-,Aucun%20ordre%20ne%20doit%20amener%20un%20agent%20de%20la%20force,inspecteur%20g%C3%A9n%C3%A9ral%20Moussa%20Ag%20Infahi.

تقدير خاص، فبالإضافة إلى البعد الروحي فإنّه موسم اجتماعي وثقافي وتجاري كبير في الدّولة.

شهر واحد تقريبا هو الذي فصل بين إعلان الحالات الأولى في البلد ودخول شهر رمضان. حاول أئمّة المساجد ـ بتعليمات من رابطة الأئمّة ـ التأقلمَ مع أوقات الحجر الصحّي في صلاة التراويح، حيث يحاولون الانتهاء منها في فترة يستطيع فيها المصلّون العودة إلى بيوتهم قبل دخول وقت الحجر.

واستمرّت المساجد في تنفيذ برامجها العاديّة في رمضان، خصوصا ما يتعلّق منها بعقد حلقات تفسير القرآن الكريم المنتشرة جدّا في البلد بين صلاتي الظهر والعصر. ولكن هناك شيء واحد لا يمكن التوفيق بينه وبين حجر التجوال وهو صلاة التهجّد في العشر الأواخر، وهي مناسبة كبيرة تعجّ فيها مساجد الدولة بالمصلّين. تزامن اقتراب العشر الأواخر من رمضان مع الاحتجاجات التي كانت تنظّم في مختلف مناطق الدّولة ضدّ حجر التجوال. في هذا السياق، ضغط أئمّة المساجد بكلّ ثقلهم على السلطات العامّة من أجل رفع الحجر الصحّي ليس فقط لتمكين المسلمين من أداء صلاة التهجّد، بل أيضا لوقف حركة الاحتجاجات الشبابية التي كانت تزداد يوما بعد آخر.

في سياق هذا كلّه، اجتمع المجلس العالي للدّفاع الوطني بتعليمات من رئيس الدّولة بتاريخ 08 مايو 2020، تمخّض الاجتماع عن ثلاثة قرارات مهمّة أعلن عنها رئيس الوزراء في كلمة متلفزة، وهي:

- فرض لبس الكمامة في الأماكن العامّة.
- تمديد فترة إغلاق المدارس إلى غاية 02 يونيو 2020.
- رفع حجر التجوال على امتداد التراب الوطني[1].

نتائج الانتخابات التشريعية: القشّة التي قصمت ظهر البعير

[1] -http://primature.ml/allocution-du-dr-boubou-cisse-premier-ministre-chef-du-gouvernement-suite-au-conseil-national-de-defense-sur-la-pandemie-du-covid-19/

سبقت الإشارة إلى أنّ جولتي الانتخابات التشريعية انعقدت في بدايات اكتشاف الفيروس في الدّولة. رغم مطالبة بعض القيادات السياسية من أمثال منتقى تال رئيس حزب المؤتمر الوطني للمبادرة الديمقراطية بتأجيل الانتخابات التشريعية[1]، فإنّ الحكومة والغالبية العظمى من النخب السياسية رأت إجراء الانتخابات تجنيبا للبلد من الدخول في أزمة شرعية مؤسّسية لأنّ مأمورية البرلمانيّين كانت قد انتهت منذ أكثر سنة وتمّ تأجيل الانتخابات لمرّتين. اختلفَتْ النتائج النهائية التي أدلت بها المحكمة الدستورية عن النتائج الأوّلية التي أعلنت عنها وزارة الإدارة الترابية في أكثر من منطقة، فكان ذلك سببا لاتّهام المحكمة بالتدخّل في النتائج لصالح الحزب الحاكم وحلفائه، وقد أدّى ذلك إلى احتجاجات كثيرة في المناطق المعنيّة تخلّل بعضها أعمال عنف أدّت إلى إطلاق الرصاص الحيّ على المتظاهرين كما حدث في مدينة سيكاسو[2].

في سياق ذلك، تكوّن تحالف سياسي قويّ تسمّى فيما بعد بحركة 05 يونيو تجمّع القوى الجمهورية. رغم وجود الكثير من الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، فإنّ القوّة الحقيقية الدافعة للحركة هي الإمام محمود ديكو رئيس المجلس الأعلى الإسلامي سابقا. ودعت الحركة إلى مظاهرات يوم 05 يونيو للمطالبة بإسقاط نظام الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا. ورغم كون المظاهرات والمسيرات السياسية من الأمور التي مُنعت في سياق التدابير المتّخذة لمواجهة الفيروس كورونا، فإنّ السلطات العامّة رخّصت للمظاهرة لأنّها في الحقيقة لا تستطيع أن تفعل شيئا إزاء قوّة الحشد التي يتمتّع بها الإمام محمود ديكو، فاكتفت بدعوة النّاس إلى احترام التدابير الوقائية.

كوّنت القوى الاجتماعية والسياسية المعارضة لاستقالة الرئيس تحالفا لدعم مؤسسات الدولة، وأرادوا تنظيم مظاهرة مضادّة، لكنّهم ألغوها فيما بعد بحجّة أنّ الرئيس طالبهم بذلك للأزمة الصحيّة في البلاد.

---

[1] -http://www.rfi.fr/fr/afrique/20130405-maitre-mountaga-tall-je-prefere-report-quelques-mois-conflit-post-electoral-ivoirie

[2] J https://www.studiotamani.org/index.php/themes/politique/23526-tirs-a-balles-reelles-sur-des-manifestants-a-sikasso-des-jeunes-accusent-la-police-dement

كما نظّمت حركة 05 يونيو مظاهرة أخرى بتاريخ 19 يونيو، واستطاعت أن تحشد أكثر ممّا فعلت في المظاهرة السابقة، ولم يشهد التاريخ السياسي للدّولة مظاهرات بحجم هاتين المظاهرتين كلّ ذلك بفضل مباركة الزعيم الروحي الإمام محمود ديكو الرئيس السابق للمجلس الأعلى الإسلامي.

خاتمة:

هكذا تتشابك خيوط الوضع السياسي والصحّي والديني للبلد لتحديد المنحى الذي تتّخذه جهود مواجهة الفيروس كورونا. رغم أنّ السلطات الدّينية في كلّ الدّول الإسلامية لعبت دورا كبيرا في سياق الأزمة الصحيّة دعمًا للجهود الحكومية أو معارضةً لها، فإنّ الوضع في مالي فريد من نوعه ويستحقّ مزيدا من الدّراسة والتحليل.

إنّ النظر المتمعّن في التجاذبات التي حدثت وتحدث بين السلطتين الدينية والسياسية منذ أكثر من عقد من الزمن، يُنبئ بأنّ الدين سيستمرّ في الحضور في الفضاء العامّ وسيلعب في المستقبل أدوارا محورية في تدبير الشأن العام.

في المقابل، فإنّ تصوّرات النخبة السياسية لموقع الدّين في الدّولة الحديثة مبنية على النموذج الفرنسي للاّئكية متصلبة ولم تتطوّر كثيرا على ضوء ما يعتمل في الواقع من أحداث. وذلك أمر خطير سيؤدّي إلى مواجهات مستمرّة بين السلطتين الدينية والسياسية.

أعتقد بأنّه حان الوقت لإيجاد إطار تشريعي ومؤسّسي وسياسي لاحتواء هذا التنامي الكبير لدور القيادات الدينية الذي لا يجادل فيه أحد. ويتطلّب ذلك تأسيس عقد اجتماعي جديد تجد كلّ القوى المجتمعية نفسها فيه. ولا يمكن ذلك إلاّ بالخروج من القوالب الجاهزة والتحرّر من الرواسب الفكرية المستوردة التي لا تصلح لأرضنا ومجتمعنا وخصائصنا الثقافية والدينية.

إفريقيا في خضم الجائحة وفرص الانعتاق

محمد سعيد باه
أكاديمي وأستاذ جامعي
أمين عام المنتدى الإسلامي
للفكر والتربية/ **السنغال**

لم تعد المعرفة حكرا على الباحثين والمفكرين الاستراتيجيين؛ بأن العوامل التي تحول دون انطلاق القارة الإفريقية نحو تحقيق الذات والوصول إلى مطلب الرفاهية لشعوبها ليست ذاتية كما روج لذلك كثيرا إلى درجة التشكيك في الإنسان الإفريقي، وإرجاع الكوابح إلي تكوينه النفسي أو قصوره الفكري، خاصة وقد تورط في ترويج هذه الفرية الضخمة بعض الساسة الأفارقة أمثال رئيس السنغال الأسبق ليو بولد سيدار سنغور الذي كان يردد بأن "العاطفة زنجية كما أن المنطق إغريقي"[1].

بعد نسف كل تلك الترهات التي كانت تتحدث عن قصور العقل الإفريقي، وأن افتقاد الإنسان الإفريقي عن البيئة الحضارية، التي من خلالها تتبلور قدرات الإنسان الفكرية والنفسية بما يؤهله للحياة المتمدنة، ثم يتمكن بالتالي من أن يعطي أفضل ما فيه تصورا وفعلا وابتكارا، فإنه قد حان الوقت لنشخص الحالة الإفريقية التي أدركها الوهن، وبدون أدنى مجاملة أو محاولة التستر على جوانب القصور، بذلك فقط نقدر على استئناف المسيرة الحضارية بعد تلك القرون السحيقة من الفتق الفكري والعطاء الحضاري في كل الاتجاهات كما تؤكد لنا اليوم دراسات علمية رصينة وفي غاية الجودة.

من هاتين الزاويتين نحاول الوقوف لننظر إلى القارة الإفريقية، ناظرين إلى جملة ما يعتمل فيها من تحولات جذرية مرشحة أن تفرز واقعا مغايرا لكل ما اعتدنا عليه من

[1] أنظر مجلة الإيثوبية رقم 81 الأدب، الفلسفة والفن، 2008م

أنماط الحياة، والتي سيكون من أبرز عناوينها محاولات النهوض المتكررة والمتعثرة في أغلب المرات، وملاحظين كذلك ما يمكن أن تتركه جائحة "كوفيد-19" من أثر إيجابي أو سلبي في تطلعات أبناء القارة نحو غد أفضل، وهو ما أطلق عليه منظمو الندوة بـ: **"فرص الإقلاع"**.

أن تترك أزمة ما، وخاصة عندما تكون بهذه الحدة وسرعة الحافر، على حد ما نعتها به أحد الأطباء السنغاليين، إلى جانب العمق في التغلغل داخل أي نسيج مجتمعي، آثارا سلبية ذات طبيعة تدميرية ليعتبر بكل المقاييس شيئا طبيعيا بل ومتوقعا، وهي النظرة الزائغة التي انطلقت منها الدول المتقدمة والهيئات العالمية، وعلى رأسها منظمة الصحة العالمية حين حدثتنا في بداية الأزمة عن أن الوباء سيجندل ملايين من البشر في القارة السمراء، وقد تكون بالنسبة لنا تلك الضربة القاضية بدلا من اللجوء إلى ما يفرضه واجب التضامن الدولي في ظروف قاسية كالتي فرضتها الجائحة.

وقد لا نحتاج هنا إلى أن نكون خبراء متضلعين في مجال الصحة العامة أو الأوبئة لنكشف السر الكامن وراء الأحكام المسبقة، التي كانت تبرر للقوم إصدار مثل هذا النوع الخطير من الزعم، الذي لم يكن يسنده البتة لا رقم صحيح ولا معطيات علمية يسندها الواقع.

مع خطورة هذا التوجه من جانب هؤلاء، فإن قلقا شديدا كان يساورنا نحن الأفارقة حيال سؤال بهذا الحجم:

أنكون قادرين على حسن إدارة الأزمة بكل تجلياتها وجميع أبعادها [1] ثم نتجاوزها ليتأتى لنا بعد ذلك أن نظل واقفين على أقدامنا، بل نتحرك بخطوات ثابتة ضمن الموكب البشري على غرار ما ستفعله أغلبية شعوب الأرض الحية، التي رأينا بعضها يخطط لما هو أبعد من تجاوز وما سينجم عنها من تداعيات قد تشمل كل مناحي الحياة؟

[1] ـ عالجنا هذا البعد الجوهري في مقال لنا بعنوان: "الأمة وإدارة الأزمات: فقها، تموضعا وشهادة"، موقع ريم أفريك، 22 مايو، 2020م.

فعلا لقد عانينا من صنفي تداعيات الجائحة اللازمة والمتعدية كما عانا غيرنا ولا يزال، لكن النقطة المفصلية التي يجب أن نقف عندها وقفة صدق، باعتبارها حقيقة راسخة، إن نسبة معاناتنا تعتبر حتى الآن أقل بدرجات كبيرة عما كان متوقعا من حيث الإصابات، والضحايا البشرية، والفاتورة العلمية (الخسائر الفادحة في صفوف العاملين في القطاع الصحي)، والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية وما يلحق بهما من قطاعات حيوية إلخ ...

مع ذلك فلنقر، بكل أمانة، بأن ما تم تحقيقه من منجزات، وبعبارة أصح؛ ما تفاديناه من خسائر فادحة كان البعض يعتبرها حتمية الوقوع لا يرجع كله إلى حنكة ساستنا ولا إلى حسن تدبيرهم ولا إلى مستوى تحضر مجتمعاتنا ما يتجلى في التزام سلوك راق يقوم على دعامتي الانضباط والعقلانية كما يحتم وضع مثل الذي نعيشه في الحدة والشمولية.

من المجمع حوله ما أكدنا عليه في هذه الورقة أكثر من مرة بأن كون هذه الجائحة تركت آثارا غائرة في مسيرة هذا العالم مسألة مفروغ منها، بل ذلك من بديهيات الأشياء كما سبق التلميح. أما السؤال الجوهري الآخر الذي يقل تداوله في هذا المنحى فهو: أيمكن أن تمثل هذه الأزمة فرصة يستطيع أبناء القارة الانطلاق منها، ثم الانهماك في إحداث تحول جذري في القضايا المحورية التالية:

- نظرتهم إلى أنفسهم بثقة وواقعية؟
- إحداث المصالحة التي تأخرت طويلا بين الطليعة وبين القاعدة؟
- الوصول إلى إجماع قاري أو جزئي لحماية المصلحة العامة وتقديمها على المصلحة الفردية؟
- الوصول إلى نقطة توازن في علاقة القارة بالآخر؟
- صياغة إجماع يحدد مساري القارة الداخلي والخارجي لتحتل مكانتها اللائقة بها بين الأمم؟

هذه الأسئلة الخمسة مجرد ملاحظات استفتاحية لطرح بعض الأفكار انطلاقا من مفهوم أن الجائحة الحالية تمثل فرصة طالما انتظرها أبناء القارة الواعون بما لديها من إمكانات، والحالمون بأن لها غدا سيختلف تماما عن أمسها بالاشتراطات الجوهرية المعروفة.

قبل الحديث عن الفرص والمقومات الذاتية التي يمكن إدراجها ضمن ما يمكن أن نسميه بحزمة الإيجابيات، علينا الاجتهاد لاستخلاصها من ثنايا الأزمة، نتوقف هنا قليلا لنجلي انكسار إحدى أهم عوامل التعويق التي طالما كبلت سير القارة نحو تخوم المجد.

لقد عشنا خلال العقود المنصرمة على عادة قاتلة لسياسة الشعوب ولإدارة حياتها العامة؛ ألا وهي أنه كلما عصفت بنا أزمة أو جالت في ديارنا فتنة، فبدلا من عصر عقولنا وشحذ إرادتنا، تطلعنا إلى التخوم الغربية، بل مددنا يد استجداء راعشة دون أن نفكر لحظة واحدة بأننا نملك الحل، أو ننظر في عاقبة إمكانية أن يعمق ذلك الاستجداء من جراحاتنا المادية والمعنوية.

من المجمع عليه أن أول قيد انكسر في هذه الجائحة أو بسببها يتمثل في تحطم الرؤية التقديسية، التي كنا نرنو بها للدول الغربية التي أخضعت رقابها لإملاءات الجائحة قبل أن يصل الأمر إلى مستوى انكشاف العورات بصورة مخزية جدا، وذلك حينما رأينا القادرة منها تمارس لونا مقززا من القرصنة الدولية ويستولي بعضها على شحنات مواد طبية كانت متوجهة إلى بعضها، أما عن سوء إدارة الأزمة واتباع نهج التخبط فعن البحر حدث ولا حرج!

لحسن الحظ قام كثير من المفكرين والباحثين والفنانين الأفارقة بقراءة المشهد هذه المرة قراءة أقرب إلى الواقعية، بقدر ما كانت واعية ومعمقة في حالات عديدة، فخرجوا منها بنتيجة لا تزال قيد التشكل، لكنها مرشحة بأن تصبح محل اجماع وفق شروط محددة؛ ألا وهي أن هذه الدول التي لم تستطع الوقوف على قدميها بثبات، لا

يمكننا بتاتا أن نسند إليها ظهورنا، وخاصة في هذه الظروف الحادة التي في حالة تمدد لا أحدا له القدرة على توقع مساراتها ومرساها.

وهنا نحاول رصد بعض النقاط وتجميعها، محاولين أن نشكل منها ما نعتبره الجوانب المضيئة من الأزمة رغم شدة عصفها وعنفوان ضرباتها وأنها لا تزال في حالة التمدد، كما نبهنا إلى ذلك، وبالتالي يصعب علينا الحديث عن المنحنى الذي ينتظره الجميع.

وفي حالات كثيرة يعود السبب الأول والمركزي في العجز عن إدارة الأزمات؛ اللجوء إلى خيال الانتظار أو الاعتماد على الاستجداء، فضلا عما في هذا الخيار من جعل وطأة الأزمة تشتد، فإن الخسائر تتضاعف وتكون النتيجة أن تخرج الأمة وقد تقهقرت كثيرا.

فحين نلجأ إلى هذا الخيار فإننا نفقد الحس بحيوية ومحورية الخيار المقابل؛ ألا وهو **"امتلاك فقه إدارة الأزمات"**، الذي به نقلل من حجم الخسائر، ونقصر من فترة امتداد الأزمة، وأهم من ذلك أن نخرج من أتون الأزمة ونحن أصلب عودا وأقوى على العراك، وبعبارة أخرى تحويل المحنة إلى منحة كما يقولون.

انطلاقا من حسن إدارة الأزمات ليتأتى تجاوزها بسلام، ثم الاتكاء على ذلك المتراكم الذى تم جمعه والناس منهمكون في العراك، لتشكيل رؤية جديدة تتطلب من بين أشياء كثيرة:

وجود مستوى من الوعي والحس الوطني لدى كل أصناف القيادة المجتمعية من صحية، سياسية، دينية، فكرية، وعلمية وفنية، على أن تتضافر جهودها وتنسق مواقفها ليتكامل فهم الأزمة لدى الجميع، ويفضي ذلك إلى تصور دقيق لمعالجة الأزمة وما نجم عنها من آثار سلبية. يمكننا القول بأن كثيرا من الدول الإفريقية استطاعت أن تحقق قدرا معتبرا من هذا المطلب الحيوي، وهو الأمر الذي كان له أثره البالغ فيما أصبح يعرف بحسن إدارة الجائحة؛ تجلى في التقليل من آثاره المدمرة بشكل خاص.

ونأتي الآن إلى السؤال المحوري في هذه الورقة:

أيمكن تحويل هذه الأزمة الحادة في وقعها الجارف في تيارها إلى فرصة للدول الإفريقية قابلة للاستثمار من أجل الإقلاع الاجتماعي والاقتصادي الذي ظل السكان ينتظرونه منذ طلوع فجر الاستقلال؟

رغم ضخامة السؤال، وحتمية تعميق النظرة، وتوسعة دائرة التفكير، فإنما لدينا من المعطيات ما يسمح لنا بالقول بأن ذلك ممكن بل وارد.

فيما سلف أشرنا إلى عامل الوعي ودوره في استثمار الأزمات، ثم أهميته في تحويل مسارات الشعوب انطلاقا من قاعدة أن الضربات المؤلمة تشكل سانحة لهز الشجرة لتتساقط كل الأوراق اليابسة والثمار المتعفنة، وعلى ضوء هذا فإننا حين نرقب الساحة الإفريقية عن كثب، نلحظ أن تيار الوعي يتنامى وليس فيما يتعلق بالذات فقط، وإنما يتعلق بقضية جوهرية ألا وهي أن العلاقة التي تحكم بيننا وبين الدول الغربية تتسم بالسلبية بالنسبة لنا ولا يمكننا النهوض، مهما قويت الإرادة وصح العزم، في حال استمرارها.

وقد أدى هذا الشعور القوي، والذي يتسع تياره يوما بعد يوم، إلى بذل جهود كثيرة أثناء الأزمة لإيجاد بدائل عملية، واستحداث طرائق فاعلة، بعيدا عن النمط التقليدي الذي كان يتمظهر في استيراد كل شيء على وجه التقريب من أفكار وأشياء، وهي مؤشرات أثبتت جدواها اليوم في عدد من الدول الإفريقية التي استطاعت كسر نير التبعية.

فضلا عن عامل الوعي نلمس حالة من الجهوزية والتعبئة لدى قطاع عريض من الفاعلين الأفارقة ينادي من يقفون وراء هذه الظاهرة الإيجابية المتنامية بإحداث تلك القطيعة التاريخية المنتظرة والتوجه نحو الاعتماد على الذات، وقد تبلور هذا الحس وأثمر جهودا مشكورة في مجال الابتكار العلمي والصناعة المحلية لجملة من المواد الطبية الضرورية لمواجهة الجائحة ورفض التبعية أو الخضوع لإملاءات خارجية

رغم المحاولات المتكررة التي لاحظناها في هذا الصدد، وقد ساعد في تنمية هذا الحس الوضع المزرى الذى كانت عليها تلك الدول التي تعودت على إملاء الدروس.

القناعة القوية التي تولدت عن التباعد الاجتماعي بالمفهوم الأكثر شمولا أثبت هو الآخر بأن مصير القارة الإفريقية لا يمكن حسمها خارجها، بل وإنما يتم ذلك بالذي بدأ يظهر من تنسيق السياسات، واتباع نهج تبادل المعلومات، والاشتراك في بناء الخطط وما يلحق ذلك من خطوات وخيارات تفضي متى تكاملت إلى ميلاد جديد لهذه القارة، التي هي مهد البشرية كما أجمع على ذلك اليوم الخبراء والعلماء المتخصصون.

هذه جملة من المؤشرات الإيجابية متضافرة، وتدل على أنها يمكن أن تشكل الأرضية المنشودة لإحداث التغيير البنيوي، الذي نتوق إليه جميعا في إطار السعي إلى أن يرسم الأفارقة المسار المستقيم المؤدي إلى تحمل مسؤولية بناء مستقبل قارتهم، وأن يحددوا خياراتهم بأنفسهم، ويرغموا الآخرين على أن يحترموهم وأن يعاملوهم معاملة الند للند وليس وفق المعايير والأنظمة الظالمة التي تهيمن على العلاقات بين الجانبين حاليا.

لكننا على يقين من أنها ليست كافية لتدشين تلك المسيرة الجماهيرية المتطلعة نحو مستقبل مغاير، تستعيد فيه القارة وزنها الحقيقي، وتؤدي دورها المناسب لها بعيدا عن الهيمنة على أرصدتها أو ارتهان إرادتها.

إن هذا التوجه يتطلب إنجاز جملة من القرارات الحاسمة:

أولا، تحرير القرار السياسي من أي إملاء خارجي؛ ويعني ذلك بكل بساطة، خوض معركة التحرر السياسي الخارجي إلى جانب بسط الحرية والعدالة على المستوى الداخلي، ما يجعل الشعوب تصبح رديفا قويا ومأمونا في تلك المعركة التي لا مندوحة من أن تتسم بأقسى مستويات الشراسة.

ثانيا، إنتاج منظومة جديدة للحكامة العامة لما يقتضيه ذلك من تخريج جيل جديد من القيادات المتحررة من قيد التبعية للأجنبي، جيل يفاخر بانتمائه الأصيل للأمة، ليخلف

ذلك الذى يتوارى خجلا من نسبه إلى شعوبه، جيل يمتلك الأصيل بقدر يوازى قدرته على الانفتاح والتبادل بمفهوم العرض والطلب كما كان الرئيس سنغوى يحب أن يعبر.
ثالثا، إرجاء الحقوق والمزايا التي سلبت من الشعوب إلى أصحابها، بحيث تصبح قادرة مجددا على أن تنهض بدور مزدوج: كونه مصدرا شرعيا وفق عقد صحيح للتسلطن، على أن تكون مصلحتها العليا هي الحاكمة لكل سياسة عامة يتم التواضع عليها.
رابعا، إحداث مصالحة مع تاريخنا وتراثنا لأننا نعلم بأنه يستحيل على أي شعب من شعوب العالم بأن يخطو خطوة واحدة إلى الأمام إذا كان مبتور الصلة بتاريخه، بينما ينظر إلى تراثه نظرة شك واحتقار، ومن المبشرات أن ثمة توجها إيجابيا في هذا المسار.
خامسا، التوافق على منظومة تربوية جديدة يتم من خلالها إعداد الكوادر التي ستقود موكب القارة في المرحلة المقبلة على أن نحيي فيهم جينات الوطنية إلى جانب تحصينها فكريا وعقديا واجتماعيا بما يحمي جيل التغيير أن يقعوا فريسة لأعداء القارة، الذين طالما وضعوا عراقيل أمام كل من حاول أن يبني لهذه القارة مستقبلا ذاتي الصنع والهدف والنهج.
بعد هذا التطواف حول الموضوع نخلص إلى أن التحول الذي بدأ يسري في صفوف أبناء القارة على مستوى الطليعة والجماهير معا مرشح لأن يتنامى، لكن لا ننسى حتمية إيجاد نظام حماية قويا حتى لا تضرب هذه المحاولة وتتلقى طعنة غادرة من الخلف كما ضربت محاولات سابقة كانت في غاية الإيجابية لكن الظروف التي حفت بها لم تكن مساندة كما هي اليوم.
في كل الأحوال فالواجب المشترك والمقدس اليوم يتمثل في حماية هذا التحول وجعله يصل إلى مرساه وبأقل خسارة ممكنة.

خلاصات الندوة:

"إنجاز نموذج تنموي للدول النامية ليس مستحيلا"

جسدت الندوة التي عقدها المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات تحت عنوان: من الجائحة إلى التنمية، نماذج عربية وإفريقية في صعوبات التجاوز وفرص الإقلاع، يوم 27 يونيو 2020، فرصة للمشاركين لإبداء آرائهم واستثمار خبراتهم وتجاربهم في البحث العلمي الأكاديمي في قضايا التنمية، خاصة في دولنا النامية. وقد عرفت الندوة نقاشا غنيا في ملابسات الجائحة كوفيد19 وكيفية استثمارها بما يخدم مصالح شعوب الدول المستضعفة، كما رشحت عن النقاش الغني بمناسبة هذه الندوة العديد من الخلاصات التي من شأنها المساهمة جديا في إنجاز نموذج تنموي استثنائي تتفرد به الدول النامية، خاصة في المنطقة العربية والإفريقية، وفيما يلي بعضا من أهم هذه الخلاصات نوردها مختصرة:

- أبرزت الجائحة واقع وحجم غياب اليقين في التخطيط والسياسات والتوجهات، وبعدما كان قادة العالم يبشرون بحتمية السيادة والسيطرة على الكون لمصلحة الإنسان، جاءت الجائحة وأرغمت جلهم على الاعتراف بأنه لا يقين في أي شيء، بل تحدث بعضهم عن عجز إرادة البشر وحتمية التماس إرادة السماء؛
- أظهرت الجائحة وهم التقسيمات والتراتبيات الحضارية الحاصلة في العالم اليوم، والتي تحولت بفعل الواقع إلى مسلمات/سرديات، تقدس التقنية والغزو بكل أنواعه، ولا تؤمن بالتنوع الحضاري والخصوصيات الهوياتية والثقافية؛
- مثلت الجائحة محلالا حقيقيا وضوءا كاشفا لنتائج النماذج التنموية المستوردة، المعتمدة في المنطقة، كما عرت عن واقع فشل السياسات العمومية في شقها الاجتماعي والتنموي؛

- أكدت الجائحة أهمية التضامن الاجتماعي والوعي الجمعي والشعبي، الذي مثل المصل الوقائي الحقيقي في غياب الرعاية الاجتماعية والصحية، وعجز المنتظم الدولي ومنظمة الصحة العالمية عن إيجاد الحلول الصحية والوقائية اللازمة؛
- كشفت الجائحة عن غياب الإرادة الرسمية (الدولية/الوطنية) في الحلول الجماعية والمجتمعية، بالمقابل ظهرت نوايا العديد من الأنظمة السياسية في إحكام القبضة الأمنية على الشعوب بذريعة الحزم وتحت يافطة حالة الطوارئ أوالاستثناء؛
- فتحت الجائحة الأمل في الحديث عن زمن "الما بعد" في العديد من الاتجاهات: الحضارية والثقافية والسياسية والتنموية، وهي فرصة فارقة ولحظة تاريخية للنخب والشعوب في المنطقة للتفكير بشكل وكيفية مختلفين في المستقبل؛ مستقبل التنمية والإصلاح والتعايش؛
- أكدت الجائحة صوابية وأولوية ما كان يعد احتمالا ضعيفا في الاتجاهات التنموية المعاصرة؛ وهو احتمال وإمكانية إنجاز نموذج تنموي مختلف وخاص في المنطقة الإفريقية والعربية، وهي المنطقة التي أكدت مجتمعاتها يقظة استثنائية وتضامنا خاصا جنبها سيناريوهات وبائية سيئة شبيهة بما شهدته أوربا والولايات المتحدة الأمريكية (تزايد أعداد المصابين وارتفاع نسب الوفيات).

هذا وقد أجمع المشاركون في هذه الندوة على أن النموذج التنموي المطلوب والمستحق، يستوجب الاستعداد الاستثنائي والإرادة الجماعية الضرورية، كما يتطلب شروطا ومرتكزات ملحة:

1. شرط الوعي بالخصوصيات الحضارية والثقافية والتاريخية؛
2. شرط الوعي المجتمعي بأولوية التعاون والتضامن؛

3. شرط القيادة الواعية والمنسجمة والمتكاملة؛
4. شرط المشروع التنموي الاستراتيجي الذي يعتبر الإنسان محور عمليات التحول؛
5. شرط أولوية المصلحة الوطنية، والأمن الغذائي، والسيادة الزراعية، والاكتفاء التقني والصناعي. وإعادة النظر في علاقاتنا العامة (الدبلوماسية والاقتصادية والجيواستراتيجية) التي نحن فيها دائما أتباعا؛
6. شرط حكامة السياسات العمومية وشفافية التدبير؛
7. شرط المحاسبة المستمرة والرقابة الاجتماعية السيادية.

CEMRAP

المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات

Centre Marocain des Recherches et d'Analyse des Politiques

CEMRAP